



# تركيب شبه الفعل العربي

بين الاسمية والفعلية

دراسة تحليل وتقد

الدكتور

حسن مغازى

دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف فى النحو والصرف وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربي في كلية الآداب

الطبعة الثالثة عام ٢٠١٨

الناشر دار الثقافة العربية

## بيانات الكتاب

الكلية: التربية في قنا

الفرقة: الثالثة عام

المادة: النحو والصرف

العام الأكاديمي: 2024-2025

عدد الصفحات: 144 صفحة

من التراث

ورد عن الرياشى - هو

عالم بصرى يعرض بالكوفيين - قوله

إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع،

وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ، والشواريز.

الكواميخ المخللات، الشيراز اللبن الرائب الفهرست ٨٦

قال السيرافى سمعت رجلا من المتكلمين ببغداد يقول

إن العبد مضطر، وإن الله مضطر (بمسر الطاء)،

وزعم أن القائل بفتحها كافر

وحين سئل يونس بن حبيب عن علم ابن إسحاق قال

" لو كان فى الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه

لضحك الناس منه، ولو كان فيهم

من له ذهنه، ونفاذه،

ونظره كان أعلم

الناس " إنباه الرواة ٩٠٥/٢

## الإهداء

إلى قبلة العلم، ونبع الثقافة  
إلى كلية دار العلوم، جامعة القاهرة  
أما الرعوم التي فى أحضانها ترعرعنا  
وبين يديها عشنا ميعة الصبا، وشرخ الشباب  
وعلى أيدى علمائها الأفاضل ذقنا حلاوة العلم، ودقة الفهم،  
وصدق من قال مفرقا بين السماع، والتجربة (من ذاق عرف)  
ولعله قريب من قريب مع قول الآخر شعرا صادقا (فما راء كمن سمعا)  
فيا أمانا الراقية، الحنون، ويا نبع العلم الأصيل، والثقافة الرصينة  
لعلنا أحسنا امتصاص العلم منك، وارتشاف الثقافة من رحيقك  
ولعلنا أحسنا أيضا هضم ذلك كله، وتحويله نسيجا لنا؛  
فنحن نعلم أن هذا هو الذى يسعدك يا أماه،  
ولعل فى هديتنا هذه إليك  
دليل ذلك

حسن

## توطئة

الحمد لله، جلّت آلاؤه عن أن تحاط بإحصاء، أو عدّ، وتعالّت كبرياؤه عن أن تشتمل برسم، أو حدّ، نحمده بما يبلغ رضاه، ويوجب المزيد من عطاياه، ويؤدى حق نعمته، ويتكفل بالزلفى لديه فى جنّته، اللهم أعنتنا على إدراك الحق، فاشرح الصدور له، وأعدتنا من سفه الباطل، فاصرف الوجوه عنه، اللهم أثر بنا دفائن الحكمة، وأوضح لنا غوامض العلم، نشهد لك بالوحدانية، ولحبيبك محمد . عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام . بالنبوة والرسالة، أما بعد...  
فهذا كتابى

## تركيب شبه الفعل العربى بين الاسمية والفعلية

هو الحلقة السادسة من سلسلة الحلقات النحوية التى سميتها

## تراكيب العربية

وفى النية . إن نساء الله فى الأجل، وبارك فى العمل . إخراج بضع حلقات أخرى على التوالى، لتغطية جميع أبواب تراكيب العربية إن شاء الله، من خلال رؤيتنا فى طريقة عرض المادة العلمية، وتحليلها، بعيدا

قدر الإمكان عن التعقيد، ودون ادعاء محاولات التيسير، اتباعاً لنهج النحوى الأول؛ الخليل بن أحمد الفراهيدى . رحمه الله . حيث قال "إن من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه؛ حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم بعدنا مزية"<sup>1</sup>، وذلك فيما نقله لنا ابن يعيش فى مقدمته شرح مفصل الزمخشرى .

وعلى ذلك فإنه لا يصح لى، ولا لغيرى ادعاء التيسير من خلال التضحية بما هو مهم من الجزئيات والمسائل، فعلى القارئ الراغب فى تتبع ذلك العلم أن يبذل من الجهد ما يستطيع به الوصول إلى هدفه، دون انتظار مداعبة من هذا، أو ادعاء تيسير من ذاك، بل تستطيع التناص فى ذلك مع قول زهير فى الحرب، فتقول

وما النحو إلا ما علمتم وذقتمو

أو قول ابن رشيق فى الشعر

ليكن النحو تحت حكمك، ولا تكن تحت حكمه

يداعب ذاكرتى فى هذا الصدد ما رد به العقاد . رحمه الله . حين سئل لماذا لا تنزل بمستوى إبداعك إلى الدرجة التى يفهمك بها العامة، فتضمن الانتشار بذلك؛ حيث أجاب بأن ذلك لا يصح منه، بل إن العكس هو الصحيح، أى أن يرتفع المتلقى بمستواه حتى يستطيع فهم ما يتلقاه، فتكون الفائدة بذلك مضاعفة، مرة برفع مستوى الفهم، ومرة بفهم الإبداع العالى .

وشبه الفعل عند النحويين ما لا يعدونه من الأفعال، لكنه يؤدى عمل الفعل فى التركيب بأن يكون له مرفوع على الفاعلية، أو نيابة عن

---

<sup>1</sup> شرح المفصل ٢/١ .

الفاعل، أو بأن يكون له منصوب على المفعولية، أو بالجمع بين الرفع والنصب، وذلك ماثل فى:

أسماء الأفعال،

ومعها أسماء الأصوات،

وإعمال المصادر، وإعمال المشتقات

(اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، وصيغ المبالغة،

واسم المفعول، و(أفعل)التعجب، و(أفعل)المقارنة

وتلك هى الأبواب التى تسرى فى مجرى هذه الحلقة التى بين يديك .  
قارئى العزيز . من حلقات سلسلتنا النحوية(تراكيب العربية).  
لكن(تركيب شبه الفعل)، أو قل ما فيه(رائحة الفعل)عند النحويين  
ربما يشمل أموراً أخرى كثيرة، منها:

الحروف الناسخة،

وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط،

وأسماء الاستفهام، وحروف العرض،

والتحضيض، والتمنى، وتراكيب النداء بملحقاته...إلخ.

فكل عنصر من هذه العناصر له مع الاسم علاقة فعلية، سواء من حيث الدلالة، أم الوظيفة، أم الصيغة، لكن يبقى أن كل واحد منها عندهم ليس من(شبه الفعل)، وإنما هو من(رائحة الفعل)، ولكل درجة لا يريم عنها، ولا يتعداها، ولذلك لم نتعامل هنا فى(رائحة الفعل)فى هذه الحلقة من سلسلتنا، وإنما أحيل كل عنصر منها إلى موقعه الأنسب فى أى من حلقات هذى السلسلة، وإن كان الأولى علمياً عندى تخصيص

حلقة لما فيه(رائحة الفعل)، لكن أحيانا تكون الضرورات العملية أقوى حكما.

ومما حكمت به الضرورة العملية أيضا إقحام تركيب العدد، وملحقاته، والحكاية هنا فى هذه الحلقة من سلسلتنا؛ فمن الناحية العلمية لا توجد علاقة بين هذه الموضوعات و(شبه الفعل)موضوع هذه الحلقة، لكن الناحية العملية اقتضت ذكرها هنا.

بل لعلك تدهش . قارئى العزيز . على الأقل، إن لم تصب بالصدمة، حين أخبرك أن باب العدد برمته لا يصح تناوله فى أية دراسة نحوية، إذا أردنا الدقة العلمية كما ينبغى أن يكون فيما نفعل؛ حيث إنه يدرس اسم العدد، كيف يصاغ، وكيف طرق تذكيره، أو تأنيثه، وكيف التصاعد فيه من الأصغر إلى الأكبر، أو العكس، وكيف يصاغ منه على الوزن (فاعل)، وهذا كله يصب فى دراسة صياغة الكلمة، ودلالاتها، وهذا كله من مباحث علم المعجم، وربما جاء بعضه فى مباحث علم الصرف، لكنه فى جميع تلك الأحوال لا علاقة له بعلم النحو؛ حيث إن دراسته لا تصح فى(تركيب الجملة)إلا من طرف خفى، هو مبحث الإعراب، والبناء فيه.

لكن لو حاولنا تلمس ذريعة علمية لدراسة هذا التركيب فى هذا الموضوع ربما يصح من ناحيتين: إحداهما أنه يستخدم فى صنفى الجملة العربية؛ اسمية جاءت، أم فعلية، وفى ذلك تلبية لمقتضى العنوان الفرعى لهذه الحلقة، وأخرهما أن اسم العدد . كما هو آت . يمكن صياغته على(فاعل)، وحينئذ يتحول اسم العدد إلى(شبه الفعل)تحولا كاملا، له



سلوكه التركيبى كاملا داخل الكلام، كسائر المشتقات، تماما بتمام، ورأسا برأس.

وقد تعددت الأسباب؛ لتخصيص حلقة كاملة من تلك السلسلة فى (شبه الفعل)، ربما أقلها استكمال حلقات تلك السلسلة النحوية، ثم أهمية موضوعاتها فى الولوج إلى آثارها فى تركيب الجملة العربية، لاسيما من خلال تناولها (بين الاسمية والفعلية)، ومن ثم جاءت عنوانة هذا الكتاب؛ فعلى الباحث فيها أن ينظر إلى كل صيغة منها نظرتين: أولاهما؛ لتعرف ملامحها التى كونت إطارها الاسمى، وأخراهما لتعرف حقيقة العلاقة، أو النسبة التى تقدمها مضمونات تلك الصيغ، وتأثير كل منها فى التركيب، وهو فى النظرة الأولى يتعامل مع أنماط شكلية، فيها نتحسس مظاهر الاسمية فى كل صيغة منها، أما فى الأخرى فإنه نستلهم روح الصيغة وصولا إلى تأثيرها الفعلى.

ولعلك معى . قارئى العزيز- فى أن هذا هو شأن المدققين من النحاة "يرون دائما للأشكال التركيبية معانى، وللقواعد حكما، أو قل عقلا"<sup>1</sup>.

بل إن هذا هو شأن سيبويه؛ إذ عودنا أن يحلل التركيب شكليا، ثم يقول: لكن هذا تمثيل لا يتكلم به، أو يقول: أما فى الحقيقة، ثم يقدم لنا أمورا لغوية أخرى، تخالف نتائجها ذلك التحليل الشكلى الأول، وربما تناقضه.

ولعل التفاتة إلى مسائل هذا العلم تبين لنا جميعا أن الفكر النحوى العربى لم يقصر نفسه على دراسة ما أسميه التركيب الخارجى للغة، ذلك

---

<sup>1</sup> النواع بين القاعدة والحكمة، من المقدمة.

الذى تصوره مجموعة من الرسوم الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية، والترتيب الحر أو المقيد، والمطابقة المطلقة أو الجزئية، والترابط بين عناصر التركيب عن طريق الرصف، أو بعض الأدوات، بل اهتم مع ذلك بالكشف عما أسميه التركيب الداخلى الذى قد يسمح أحيانا بالتداخل بين الرسوم السابقة، تلبية لما أسميه روح التركيب المستمد من المعنى، ونسبة ما بين العناصر<sup>١</sup>.

ولست أدعى أننى أضفت فى هذا العمل كثيرا، وإنما هى شذرات متفرقات، حسب ما يعن للرأى أثناء بحث القضية صدد العرض والتحليل، فالمعلومات الأساسية فى علم النحو أمد بها كتاب سيوييه، والخطة، والتبويب، والمصطلحات نفثة من ابن مالك وطراره، أما اللحمة والسدى، وأما الروح المهيمن، وأما شخصية العرض والتحليل، وأما الشهيق، والزفير الناقدان المتوفزان ... فذلك هو عملى بتوفيق من ربى، غشيتنى فيه أنوار هدايته، وأضاءت لى إليه رحمة عطاءته، وعطاءات رحمته، سبحانه ... يصطفى من يعطيه، ويصطفى من يعزه، ويصطفى من ينير بصيرته، فيكشف حجب التباين بين المتشابهات، وحجب التشابه بين المتباينات، ويقرب بين المتباعدات، ويباعد بين المتقاربات، فيصل من ذلك كله، ومن غيره معه إلى نظرات رائعات، وخطرات كاشفات ...، وهذا يعنى عدم اكتفاء هذا العلم عن الفحص والمحص الدائمين الدائمين؛ إنما هو فى حاجة ماسة دوما إلى العمل الدعوب لكشف خفاياه، على عكس ما يتصوره كثير من المتخصصين فى النحو، ناهيك عن عامة المتعلمين، من أن هذا العلم واحد من العلوم التى نضجت، واحترقت؛ حتى لم يعد

---

<sup>١</sup> الإعراب و التركيب بين الشكل والنسبة ج من المقدمة.

للخلف فيه ما يمكن أن يضيفه إلى السلف، وكأن هؤلاء لم يقرأوا ما ينقلونه لنا عن السيوطي من قوله إن "العلوم، وإن كثر في الأمدنين عددها، وانتشر في الخافقين مددها ... فغايتها بحر عميق، قعره لا يدرك، ونهايتها طود شامخ، ذروته لا يستطيع إليها أن يسلك، ولهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم تتطرق إليه من المتقدمين الأسباب".

توخيت في عرض المعلومة أن أعتد دائما على شواهد موثقة، إلا ما ندر من مرات، جاء فيها الاعتماد على نماذج من عندي، وذلك مرهون بانعدام الشاهد في مظانه المتاحة، كما تحريت في الاحتجاج بالشواهد الموثقة أن تكون من القرآن الكريم، بمتعدد قراءاته، ثم من الحديث الشريف، بمختلف رواياته، ثم من كلام العرب في عصور الاحتجاج اللغوي، شعرا أو نثرا، لكن هذا لا يعنى انعدام النمذجة من عندنا، بل إنى لا أتورع منذ البدء هنا من إخبارك . قارئى العزيز . بأن لدينا أبوابا كاملة لم يجد النحويون فيها ما يسوقونه شاهدا للقاعدة، منها - على سبيل المثال . باب الصفة المشبهة، فاكتفوا بالمثال المصنوع ، ولأسوقن لك هناك إن شاء الله حوارا جرى فى هذا الشأن بين سيبويه واللاحقى .

رجعت فى توثيق المادة العلمية إلى عدد من المصادر والمراجع، ولئن كانت تلك المصادر والمراجع التى استشرتها فى هذا العمل موافقا باقتناع، أو محاورا بحجة، أو معدلا بدليل، أو رافضا ببرهان . قد نيفت على تسعين مرجعا ومصدرا، تنوعت بين قديم وحديث، فإن هذا يمثل مظهر الجهد المبذول، لا حقيقته، فهذا العدد هو ما ورد ذكره فى الحواشى السفلية لصفحات العمل، على أنى فى الواقع قد تعاملت مع أضعافه من

المراجع والمصادر ذات التأثير غير المباشر على العمل، ولأن تأثيرها غير مباشر لم يرد ذكرها فى تلك الحواشى، لكن كان ذلك من عوامل وضوح التصنيف، وغزارة الاستشهاد، وما كان ذلك ليحدث إلا بعد محاولة صاحب هاته السطور أن تكون جهود الرواد الأوائل كتابا مفتوحا فى ذهنه، يقرب فقراته بين أصابعه كيف يشاء إلى أن يعثر على موضع قدم، فينطلق منها إلى تعبيد طريق، وأخيرا أرجو أن يكون التوفيق قد حالبنى فى اختيارها، كما أرجو أن يكون التوفيق قد حالبنى فى عرض المادة وتحليلها، ونقدتها بما يحقق هدفنا، وهدف القارئ العزيز، فإن تحققت تلك الأمنية فالحمد فى ذلك لله، وإلا فإن النقص من سمة البشر، ولا يسعنى فيه سوى شكر من أهدانى إياه، وإنى لعلنى ثقة كبرى من أن التلاميذ هم أدق آلة يقاس بها مستوى أستاذهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحتكاك بهم هو- عندى - أفضل معمل يتم فيه ابتكار أدق البحوث وأرقاها فى كل فرع من فروع العلم والمعرفة.

المؤلف

غرة رمضان عام أربعين  
وأربعمئة وألف للهجرة الشريفة  
مدينة المهندسين بالقاهرة الكبرى

## تركيب اسم الفعل

هذا واحد من مواطن شبه الفعل فى الجملة العربية، بمعنى أنه يمكن النظر إليه على أنه من التراكيب الفعلية، كما يمكن النظر إليه على أنه من التراكيب الاسمية، حسب التصنيف الموروث لتراكيب العربية إلى صنفين: اسمية، وفعلية.

ولعل سبب ذلك (الشبه) فى تركيب اسم الفعل أن هذا الصنف من الكلمات - كما يتضح من المصطلح - يأتى فى درجة وسطى بين الأسماء، والأفعال عندهم، أو قل إنه يجمع فى طبياته بين عدد من خصائص الاسم، وعدد من خصائص الفعل؛ فاسم الفعل لفظ ينوب - كما يقول النحاة - عن الفعل فى المعنى، وفى العمل، لكن ليس فيه العلامات الشكلية للفعل، وإنما يأخذ عددا من العلامات الشكلية للأسماء، وأنا على ثقة من أنى لم آت أمرا إذاً فى (تنويع) النظرة إلى تركيب اسم الفعل بين الاسمية، والفعلية، ولست بدعا فى ذلك، بل إنها بحمد الله نظرة، تضرب بجذورها فى عمق التراث النحوى؛ ففى التحليل النحوى لهذه المجموعة من الكلمات ذهب رأى<sup>١</sup> إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء، وأغناها مرفوعها عن الخبر، كما أغنى فى نحو:

أقائم الزيدان

---

<sup>١</sup> ينظر حاشية الصبان ٢٨٩ / ٣

واعتبار هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح عند جمهور البصريين، على حين يحلها الكوفيون أفعالا حقيقية، وثمة رأى ثالث، وهو رأى بعض البصريين، يحلها أفعالا، استعملت استعمال الأسماء<sup>١</sup>. أما من حيث الإعراب والبناء فقد سبق منذ سطور رأى يحلها مبنية فى محل رفع على الابتداء، وعلى ذلك فالجملة اسمية، ويقابله رأى المازنى بأنها مبنية فى محل نصب بفعل مضمر، وعليه فالجملة فعلية، ويتوسط رأى<sup>٢</sup> الجمهور بأنها مبنية، لا محل لها من الإعراب، ولعل فى ذلك دليلا، يعضد دراسة هذا الموضوع فى هذا المواطن من مواطن (تنوع التركيب)، ويصنف النحاة أسماء الأفعال صنفين كبيرين: قياسى، وسماعى على ما يأتى.

## أولا اسم الفعل القياسى

من كل فعل (ثلاثى، تام، متصرف) يمكنك أن تصوغ الوزن (فعال)، فينتج لديك (اسم فعل)، يعطى (معنى الفعل الأمر)، ومن ذلك ما جاء فى قول المتنبى (على نغم الكامل):

سل عن شجاعته وزره مسالما وجزار ثم حذار منه محاربا

---

<sup>١</sup> ينظر السابق فى الموضوع ذاته.

<sup>٢</sup> للمؤلف بحث عنوانه (الرأى الوسط فى الخلافات النحوية، دراسة تحليل ونقد)، كان من متطلبات الاجتياز فى تمهيد الماجستير فى قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، وميزته الكبرى أنه بسهولة نسبية يمكن تطويره؛ فيصلح آنئذ رسالة علمية طيبة.

ف(حذار) اسم فعل أمر قياسي من الفعل الثلاثي التام المتصرف (حذر) على الصيغة (فعال)، وكذلك في قول المجهول (على نغم الوافر)  
حذار حذار من جشع فإني رأيت الناس أجشعها اللثام  
ويمكنك أن تصوغ ما تشاء من اسم الفعل الأمر قياسا على ما سبق، ومن ذلك ما يأتي

ترك . تراك . بمعنى (اترك)

نزل . نزال . بمعنى (انزل)

سمع . سماع . بمعنى (اسمع)

نام . نوام . بمعنى (نم)

### شواهد

ومن شواهد قول أم النحيف القيسية (على نغم الطويل)

حذار بُنَى البغى لا تقرينه حذار فإن البغى وخم مراتعه

ولعلك تلحظ معى أن اسم الفعل القياسي (حذار) قد أخذ من الفعل معناه، وعمله؛ فالمعنى (احذر) معنى الفعل الأمر، ومن العمل الاحتياج إلى فاعل مستتر وجوبا، والتقدير (أنت) للمفرد، أو (أنتم) للجمع، مثل الفعل الأمر (احذر) تماما بتمام، كما أخذ من الاسم شكله، وصيغته، فمن الشكل قبول الكسر فى آخره، وهذا من أخص خصائص الأسماء، وذلك التراوح بين الاسم والفعل هو الذى قصدته بتصنيف (تراكيب أسماء الأفعال) فى (تنويع التركيب بين الاسمية والفعلية).

ومن الشواهد ما جاء فى قول زهير (على نغم الكامل)

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر

وقول طفيل بن اليزيد الحارثي(على نغم الرجز)

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها<sup>١</sup>

وقول المجهول(على نغم الرجز)

مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها<sup>٢</sup>

وقول النابغة(على نغم الكامل)

إنا اقتسمنا خطبتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

وقول الأخزم بن قارب الطائي(على نغم الكامل)

لحقت حلاق بهم على أكسانها<sup>٣</sup> ضرب الرقاب ولا يهم المغنم

وقول المتمس(على نغم الكامل)

جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت جماد

وقول لجيم بن صعب الأسدي(على نغم الوافر)

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وقول الراجز:

حذار من أرماحنا حذار

وقول رؤبة(على نغم الرجز)

نظار كي أركبه نظار

## ثانيا اسم الفعل السماعي

<sup>١</sup> هذا البيت يقوله من يغنم الإبل عندما يلحقه أهلها؛ كي يخيفهم ، فيتركوه بها.

<sup>٢</sup> هذا البيت يقوله أهل الإبل عندما يدركون من غنمها منهم؛ كي يخيفوه، فيتركها لهم.

<sup>٣</sup> مآخبرها.



مجموعة من أسماء الأفعال عند النحويين، لم تنبثق عن قاعدة قياسية، تصاغ على أساس منها، وإنما جاءت تلك المجموعة من السماع عن أهل العربية، كما يقول النحويون، ويمكن تصنيفها إلى صنفين: منقول ومرتل.

## اسم الفعل السماعي المنقول

عدد من الكلمات كانت تستعملها العربية استعمالاً ما، ثم نقلتها للتعبير عن اسم الفعل، ومن ثم جاءت التسمية، وأنه اسم فعل سماعي منقول؛ وتنقله العربية من الاستعمالات الآتية.

١) اسم فعل سماعي منقول عن الظرف؛ بمعنى أن الكلمة كانت تستعملها العربية ظرفاً، ثم حدث تطور في استعمالها، أدى إلى كونها (اسم فعل)، ومن ذلك ما يأتي.

- مكانك؛ فالكلمة (مكان) ظرف، لكن بالعربية تستعملها اسم فعل سماعي منقولاً عن الظرفية، بمعنى الفعل الأمر (اثبت)، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول عمرو بن الإطنابة (على نغم الوافر)

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

(مكانك) اسم فعل أمر سماعي منقول عن الظرفية مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب.

- دونك؛ فالكلمة (دون) ظرف، ولكن بالعربية تستعملها اسم فعل سماعي منقولاً عن الظرفية، بمعنى الفعل الأمر (خذ)، ومن شواهد ما جاء في قول وائل بن صريم الغبري (على نغم الرجز)

<sup>١</sup> ينظر المرتجل ٢٥٠

يأيتها المائح دلوى دونكا إنى رأت الناس يحمدونكما  
(دونك) اسم فعل أمر سماعى منقول عن الظرفية، مبنى على الفتح،  
لامحل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا، والتقدير (أنت).  
بعض الظروف، مثل

(أمامك) بمعنى الفعل الأمر (تقدم)

(وراءك) بمعنى الفعل الأمر (تأخر)

(عندك) بمعنى الفعل الأمر (استقبل)

٢) اسم فعل سماعى منقول عن الجار والمجرور، ومن ذلك ما يأتى  
- (إليكم) اسم فعل أمر سماعى، بمعنى اسمعوا، ومن شواهد ذلك ما جاء  
فى قول عمرو بن كلثوم (على نغم الوافر)

إليكم يا بنى بكر إليكم ألما تعلموا منا اليقينا

- (عليكم) اسم فعل أمر سماعى، معناه (الزموا)، ومن شواهد ذلك ما جاء  
فى قول الحق

﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾<sup>١</sup>

(عليكم) اسم فعل أمر مبنى على سكون الوقف، لا محل له من الإعراب،  
و(أنفس) مفعول به لاسم الفعل منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق  
آخره، لأنه جمع تكسير، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.  
وقول الفرزدق (على نغم الكامل)

فعلبك بالحجاج لا تعدل به أحدا إذا نزلت عليك أمور

- عدد من الجار مع مجروره مثل (إليك)، ومعناه الفعل الأمر (ابتعد)،  
و(عنك)، ومعناه الفعل الأمر (ابتعد)، و(عليك)، ومعناه الفعل

<sup>١</sup> من الآية ١٠٥ سورة المائدة.

الأمر (تمسك)، و (إلى)، ومعناه الفعل الأمر (أقبل)، و (عنك)، ومعناه الفعل الأمر (أشركنى).

٣) اسم فعل سماعى منقول عن المصدر، سواء كان ذلك المصدر من النوع الذى له فعل مستعمل، أو ليس له فعل مستعمل، ومن ذلك: . (بله) اسم فعل أمر سماعى بمعنى (ترك)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول كعب بن مالك (على نغم الكامل)

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق  
ف (بله) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و (الأكف) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فوق آخره، لأنه جمع تكسير صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

وقول إبراهيم بن هرمة (على نغم البسيط)

تمشى القظوف إذا غنى الحداة بها مشى النجبية بله الجلة النجبا  
ف (بله) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و (الجلة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فوق آخره، لأنه مفرد، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.  
- (رويد) اسم فعل سماعى بمعنى:

أمهل

ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ فمهل الكافرين أمهلهم رويدا ﴾<sup>١</sup>

<sup>١</sup> من الآية ١٧ سورة الطارق.

ف(مهل) اسم فعل أمر مبنى على سكون الوقف، لا محل له من الإعراب،  
و(الكافرين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه ياء، نيابة عن الفتحة عند  
النحويين، لأنه جمع مذكر سالم.

وما جاء في قول مالك الهذلي (على نغم الطويل)

رويد عليا جدّ ما ثدى أمهم إينا ولكن بعضهم متباين

ف(رويد) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و(عليا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فوق آخره، لأنه  
اسم مفرد، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

وقول المجهول (على نغم الطويل)

رويدك لا تعقب جميلك بالأدى فتضحى وشمل الفضل والحمد منصدع

ف(رويد) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و(ك) ضمير الخطاب المفرد مبنى على الفتح، في محل نصب مفعول به  
لاسم الفعل.

ومن الجدير بالذكر أن المصدر المستعمل اسم فعل يجوز<sup>١</sup> اعتباره  
مصدرا، فيجر ما بعده على إضافته إلى المصدر، أو ينتصب على أنه  
مفعول به للمصدر، أو ينتصب على أنه مفعول به لاسم الفعل.

## اسم الفعل السماعي المرئجل

عدد من الكلمات، استعملتها العربية من بدايتها هذا الاستعمال، ولم  
تكن من قبل في استعمال آخر، وليست مشتقة من فعل، أو مصدر، وهذا  
النوع من أسماء الأفعال يصنفه النحويون ثلاثة أصناف، حسب نوع الفعل

<sup>١</sup> ينتظر المرئجل ٢٥٠

الذى يدل على معناه (اسم فعل الأمر، واسم فعل الماضى، واسم فعل المضارع) على ما يأتى.

## اسم الفعل الأمر المرتجل

أهم تلك الكلمات ما يأتى:

. آمين اسم فعل أمر، مرتجل، يؤدى معنى الفعل الأمر

استجب

وفى نطقه لغتان<sup>١</sup>؛ إحداهما مد همزته، وهى المشهورة، وهى لغة الحجاز، وعليها الوارد فى رواية عن حفص عن قراءة عاصم فى نهاية فاتحة التنزيل (آمين)، وهى واردة عن على، وعن ابن مسعود، والأخرى عدم مداها؛ أى نطقها بالهمز فقط (آمين)، وهى أيضا واردة فى نهاية الفاتحة، وهى غير مشهورة، وهى لغة تميم، وعلى اللغتين جاءت قراءتان مختلفان فى نهاية الفاتحة.

وعثرت بجوارهما على لغة ثالثة، أوردها ابن كثير عن الحسن، وعن جعفر الصادق، وهى المد مع تشديد الميم.

. حى اسم فعل أمر مرتجل، يؤدى معنى الفعل الأمر:

أقبل

يأتى بعده حرف الجر (على)، فيقال

حى على

وفى نطقه لغة أخرى، تدمج اسم الفعل مع حرف الجر مع بعض التغيير الصوتى، فيقال:

<sup>١</sup> ينظر شرح الكافية ٢ / ٦٨ ، وحاشية الصبان ٣ / ٣٠٣ .

## حيهل

ومن ذلك التغير الصوتى شكل الهاء بين السكون، والفتح، وكذلك شكل اللام بين السكون، والفتح، والكسر، والتشديد المفتوح، والتشديد المكسور، وثمة لغات أخرى<sup>١</sup>. وفيما يأتى جدول لعدة ألفاظ من اسم الفعل الأمر المرتجل، وما يدل عليه من فعل أمر.

اسم الفعل	فعل الأمر	اسم الفعل	فعل الأمر
هيا	أسرع	صه	اسكت
ها	خذ	قط	انته
هلم	أسرع	إيه	زد
هات	أعط	ويها	حرص
مه	كف	إيها	كف
تيد ، تيدخ	أمهل	هيت	أقبل
قدك، قटक	اقطع	بجلك	اكتف

ومن شواهد فى ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿... قل هلم شهداءكم...﴾<sup>٢</sup>

﴿... والقائمين لإخوانهم هلم إلينا...﴾<sup>١</sup>

<sup>١</sup> ينظر شرح المفصل ٤ / ٤٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٦ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٢٠٦ ، وقد ورد فى خزنة الأدب ٢ / ٣٥٣ ثمانى لغات أولاها بفتح اللام، والهاء، وثانيتها بسكون الهاء، وفتح اللام، وثالثتها بفتح الهاء، ورابعتها بسكون الهاء، وتووين اللام، وخامستها بفتح الهاء، ومد اللام بالألف، وسادستها بسكون اللام، وسابعتها بكسر اللام، وتووينها بكسرة أخرى، وثامننها بفتح اللام، وإلحاقها بكاف الخطاب.

<sup>٢</sup> من الآية ١٥٠ سورة الأنعام .

فـ(هلم)اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و(شهداء)مفعول به منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛  
لأنه جمع تكسير، صحيح الآخر.

وما جاء فى ذلك من الشعر قول ابن ميادة(على نغم الرجز)

وقد دجا الليل فهيا هيا

فـ (هيا)اسم فعل أمر.

وقول أبى الحسن البكرى(على نغم الطويل):

لحانى عليها من لحا فزجرته وقلت له: مه لست من قرنائى

فـ(مه)اسم فعل أمر.

## اسم الفعل الماضى المرتجل

أهم تلك الكلمات ما يأتى:

. (هيهات)اسم فعل ماض مرتجل، يؤدى معنى الفعل الماضى(بغد)، وفيها لغات، وصل بها الصاغانى إلى ست وثلاثين لغة<sup>٢</sup>، وزاد غيره<sup>٣</sup> إلى اثنتين وأربعين لغة، وزادها الفيروزابادى إلى خمس وخمسين لغة، ومن الشواهد لها ما جاء فى قول الحق

﴿... هيهات هيهات لما توعدون ...﴾<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> من الآية ١٨ سورة الأحزاب.

<sup>٢</sup> ينظر شرح المفصل ٤ / ٤٧، وشرح الكافية ٢ / ٧٦، وشرح التصريح ٢ / ١٩٩.

<sup>٣</sup> ينظر المرتجل ٣٥٥، شرح الأشمونى ٣ / ٢٠٠.

<sup>٤</sup> من الآية ٣٦ سورة المؤمنون.

قرأها أبو جعفر بكسر التاء، والباقون بفتحها، وفي الشواذ بكسرها مع التنوين، وبالضم مع التنوين<sup>١</sup>، وقد أورد لها الرضى ما ينيف على أربعين نطقاً<sup>٢</sup>.

ومن شواهد ما قول جرير (على نغم الطويل)

فهيها هيها العقيق ومن به هيها خل بالعقيق نواصله  
فـ(هيها) اسم فعل مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
و(العقيق) مفعول به منصوب، وعلامة نصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛  
لأنه اسم مفرد صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.  
- (شتان)<sup>٣</sup> اسم فعل ماض مرتجل، يؤدي معنى الفعل الماضي

---

<sup>١</sup> ينظر الإتحاف ٣١٨، والمحتسب ٢ / ٩٠ . ٤٩، البحر ٦ / ٤٠٤ . ٤٠٥ .

<sup>٢</sup> ينظر شرح الكافية ٢ / ٢٦٩ .

<sup>٣</sup> (شتان)

يقول الأعمش (على نغم السريع):

شَتَان ما يَوْمِي على كُورِها / ويَوْم حَيَان أخي جابِرِ

ويقول ربعة الرقي (على نغم الطويل):

وشَتَان ما بين البيزدين في الندى / يزيد سليم والأعز ابن حاتم

ويقول أبو الأسود الدؤلي (على نغم الطويل):

فإن أعفَ يوماً عن دُنُوبٍ وتَعَدَى / فإنَّ العِصا كانتَ لغيرك تَقْرَعُ

وشَتَان ما بيني وبينك إنَّي / على كلِّ حالٍ أَسْتَقِيمُ وتَظَلُّعُ

ويقول البُعَيْث (على نغم الطويل):

وشَتَان ما بيني وبين ابنِ خالدٍ / أُمِيَّة في الرُّزْق الذي يَتَقَسَّمُ

ويقول الأحوص (على نغم البسيط):

شَتَان حينَ يَنُتُّ الناسُ فغلُّهما / ما بين ذى الدَّمِّ والمحمودِ إن حمدا



## افترق

ومنها الشواهد لها ما جاء فى قول لقيط بن زرارة (على نغم البسيط)  
شتان هذا والعناق والنوم والمضجع البارد فى ظل الدوم  
فـ(شتان) اسم فعل أمر مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب،  
(وهذا) اسم إشارة مبنى على سكون المد، فى محل نصب مفعول به.  
وقول الأعمش (على نغم السريع)

شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أذى جابر

. ومن أسماء الفعل الماضى (وشكان) بمعنى:

أوشك

، و(سرعان) بمعنى:

أسرع

و(بطآن) بمعنى:

---

يصنفه سيبويه، والكسائى، والفراء، و المبرد من (أسماء الأفعال)؛ على خلاف فى تحديد دلالاته وتطبيقا بين (افترق)، و (بغذ)، مبنيا على الفتح، والمرفوع بعده (فاعل)، وهو الوجه الأكثر شهرة.

ويصنفه الأخفش الأوسط، والزمخشري، والسيوطى (مصدرا) للفعل (شت / يشت)، ولم يكملوا (الشوط) فى تصنيف فتحته بين البناء والإعراب.

لنا هنا استكمال فكرة السلف النحوى، على تصنيفها مصدرا (ترى) فتححتها فتحة (نصب) على (الحال) السادة مسد الخير، والمرفوع بعدها رفع على الابتداء، وبذلك التوجيه نفتح الأبواب شرعا إلى أن مبحث النحويين (المبتدأ الذى له منصوب يسد مسد الخير) صنفان، لا صنف واحد؛ الصنف الموروث مصدر مضاف إلى فاعله، ثم المنصوب على المفعولية، ثم المنتصب حالا، تسد مسد الخير، ونموذجهم:

ضربى اللص معتديا

شربى اللبن ساخنا

والصنف الجديد (شتان) المنتصبة حالا، تسد مسد الخير، وما بعدها مرفوع على الابتداء.

أبطأ

## اسم الفعل المضارع المرتجل

أهم تلك الكلمات ما يأتي

. (أف) اسم فعل مضارع مرتجل، يودى معنى الفعل المضارع:

(أتضجر)

ومن شواهد ما جاء فى قول الحق

﴿... أف لكم ولما تعبدون...﴾<sup>٢</sup>

﴿... ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما...﴾<sup>٣</sup>

﴿... والذى قال لوالدين أف لكما أتعداننى أن أخرج...﴾<sup>٤</sup>

وأصلها عند المبرد<sup>٥</sup> (مصدر)، وعند غيره (اسم فعل)؛ بمعنى:

(أتضجر)

---

<sup>١</sup> هذا ما يورده المفسرون فى تفسير هذا اللفظ القرآنى، وقد أخذوه عن أشقائهم النحويين، لكن الفريقين لم ينظر واحد منهم عند فصيل ثالث، هو فريق المعجميين؛ فقد وجدت فى لسان العرب، وفى تاج العروس، وفى صحاح العربية، وفى فقه اللغة للثعالبي أنها اسم وضعته العربية للدلالة على ما يصيب الأذن من قذر واتساخ، وعليه فإنه يمكن لعملى هذا أن يذهب إلى أن من فرائده التى لم يسبق إليها تفسير تلك الآية انكريمة بأن ربنا لم ينهنا فقط عن استخدام هذا اللفظ فى التحدث مع الوالدين، وإنما ينهانا عن استخدام أى لفظ يصيب أذن أى منهما بسوء، وهذا ما لم نقرأه لدى المفسرين، ولا لدى النحويين.

<sup>٢</sup> من الآية ٦٧ سورة الأنبياء

<sup>٣</sup> من الآية ٢٣ سورة الإسراء

<sup>٤</sup> من الآية ١٧ سورة الأحقاف

<sup>٥</sup> ينظر المتعصب ٣ / ٢٢٢

وقد ورد فيها قرابة أربعين نطقا. وقرأها في الثلاثة<sup>١</sup> المدنيان، وحفص بكسر الفاء مع التنوين، والباقون بكسرها من غير تنوين<sup>٢</sup>، وفي الشواذ بالضم منونا، ومن غير تنوين، وبالفتح مخففا.

. (وى) اسم فعل مضارع مرتجل، يؤدي معنى الفعل المضارع:

أعجب

ومن شواذه ما جاء في قول الحق

﴿... وى كأنه لا يفلح الكافرون...﴾<sup>٣</sup>

. (آه) بمعنى:

أتوجع

ومن قول أبي مرة المكي (على نغم المنسرح)

آه من الحب آه من كمدى إن لم أمت في غد فبعد غد

. (أوه) بمعنى:

أتألم

ومنه قول المتنبي (على نغم المنسرح)

أوه بديل من قولتي واها لمن نأت والحديث ذكرها

. (واها) بمعنى: أتألم

ومنه قول صريع الغواني (على نغم الكامل)

واها لأيام الصبا وزمانه لو كان أسعف بالمقام قليلا

وقول أبي النجم (على نغم الكامل)

---

<sup>١</sup> يقصد في ثلاث القراءات.

<sup>٢</sup> ينظر الإتحاف ٢٣٨ ، ٣١١ ، ٣٩٢ ، النشر ٢ / ٣٠٦ . ١٠٧

<sup>٣</sup> من الآية ٨٢ سورة القصص.

واها لسلمى ثم واها واها فهي المنى لو أننا نلناها

- (بخ) بمعنى (أتعجب)

ومنه ما جاء فى قول أعشى همدان (على نغم الكامل)

بين الأشج وبين قيس بأذخ فيخ لوالده وللمولود

- (ويك) شبه تهديد، ومن ذلك ماجاء فى قول عنتره (على نغم الكامل)

ولقد شفا نفس وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

" قال أبو زيد (إيها) نهى، و (إيه) أمر، وقال غيره (ويها) إغراء، وأنشد

للكميت (على نغم المتقارب)

وجاءت حوادث فى مثلها يقال لمثلى وبها قل

وقال أبو بكر الأنبارى (واها) تعجب؛ قال أبى النجم العقيلي (على نغم الرجز)

واها لريا ثم واها واها

يا ليت عيناها لنا وفاها

بثمن نرضى به أباه<sup>١</sup>

يقول ابن مالك:

ما ناب عن فعل ك (شتان) و (صه)	هو اسم فعل وكذا (أوه) و (مه)
وما بمعنى فعل ك (آمين) كثر	وغيره ك (وى) و (هيها) نزر
والفعل من أسمائه (عليكا)	وكذا (دونك) مع (إليكا)
كذا (رويـد، بله) ناصبين	ويعملان الخفض مصدرين

<sup>١</sup> أمالى القالى ١/٣٦.

## التنوين وأسماء الأفعال

لأسماء الأفعال ثلاث تصرفات مع التنوين؛ فصنف منها لا يلحقها تنوين، ولا يصح تنوينها، وذلك مطرد في (اسم الفعل) القياسي على الصيغة (فعال)؛ فهو حينئذ مبني على الكسر، ومن اسم الفعل السماعي في ذلك أيضا:

آمين

و

شتان

والحكم بالنقيض النحوي على الصنف الثاني، وذلك في عدد من أسماء الأفعال لا بد فيها من تنوين التكثير، ومن ذلك (واها)، والحكم بالوسط نحويا على الصنف الثالث، وذلك في عدد من أسماء الأفعال، تستعمل بالتنوين، وبغيره، ويقول النحويون إنها معرفة دون التنوين، ونكرة مع التنوين، تقول:

صِه، صِه

و

إِيه، إِيه

و

مِه، مِه

...إلخ. فانت في قولك:

صِه

دون تنوين تطلب عدم التحدث في موضوع محدد، أي أنه سكوت عن معرفة، لكن يتاح للمتحدث الخوض في غيره، أما في:

صه

بالتنوين فتطلب عدم التحدث في أي موضوع؛ أي أنه سكوت عام عن النكرة؛ أي عن العموم.

يقول ابن مالك

واحكم بتكثير الذى ينون منها وتعريف سواه بين

### رتبة اسم الفعل والمعمول

سبقت الإشارة إلى أن البصريين يصنفون (أسماء الأفعال) على أنها (أسماء حقيقية)، لكنهم يرونها (تعمل عمل الفعل)، وتلحق به في العمل، وتحمل عليه، ومن ثم فإن (اسم الفعل) فرع عن الفعل في العمل عندهم، وهم بذلك يزجون بالتصرف التركيبى لاسم الفعل في قضية (الأصل والفرع)؛ حيث إن هذا يعنى أن الفعل (أصل) في العمل عندهم، وينفرع عنه (اسم الفعل)، وهم لا يكتفون بذلك، بل يمنعون من الفرع أموراً، يرونها للأصل فقط، ومن ذلك مسألة الرتبة في جملة (اسم الفعل)؛ فمع (الفعل) يجوز أحيانا تقديم المعمول عليه، أو تأخيره، لكنهم يمنعون ذلك مع (اسم الفعل)، ويذهبون إلى أن الرتبة ثابتة، ومقيدة بين (اسم الفعل)، و(معموله)؛ بحيث يكون المعمول دائماً بعد (اسم الفعل)، ولا يصح تقديمه عليه، وهم في ذلك ينطلقون من (قياس عقلى) فقط، ولا علاقة له بـ (واقع استعمال اللغة)، بل يمكن القول إنهم في ذلك (يفكرون) على (عكس استعمال اللغة).

ذلك أنه قد ورد في تراكيب اللغة ما ذهب إليه الكوفيون من (حرية  
الرتبة)، وجواز التقديم والتأخير في معمول (اسم الفعل) اعتمادا على كوكبة  
من الشواهد، أولها القرآن الكريم، كما هو آت، لكن الغريب العجيب أن  
البصريين لم يفتنعوا بوجود تلك الشواهد، ليعودوا إلى أنفسهم لتغيير  
قاعدتهم، وإنما أعملوا أيديهم في تلك الشواهد تأويلا، أو رفضا؛ لتبقى  
لهم قاعدتهم، وإن عصفوا في سبيل ذلك بكل شواهد اللغة.  
ومن تلك (الشواهد) ما يأتي:

. ما جاء في قول الحق:

﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم كتاب الله عليكم...﴾<sup>١</sup>  
حيث تقدم المفعول به (كتاب)، وهو معمول اسم الفعل (عليكم)، وذلك  
هو تحليل الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي، لكن البصريين يرفضون  
ذلك؛ حتى لا تنكسر قاعدتهم في منع تقديم مفعول (اسم الفعل)،  
ويعللون النصب في (كتاب) على المصدرية بأنها مفعول مطلق  
محذوف، والحذف مظهر من مظاهر الافتراض، والتقدير:

(كتباها) كتاب الله عليكم

ويرون قرينة الحذف دلالة ما تقدم في الكلام عليه<sup>٢</sup>، كما يرون أن ما  
ذهب إليه الكسائي من " أنه يجوز تقديم المفعول " مستدلا بالآية؛ إذ  
تقديرها عنده

عليكم كتاب الله

أى:

---

<sup>١</sup> من الآية ٢٤ سورة النساء

<sup>٢</sup> ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٣٠

## الزموا كتاب الله

ويرون أنه لا يتم له دليله لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكداً، ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة، ومحمد بن السميع اليماني ﴿كُتِبَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾

جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده<sup>١</sup>، ولعل من أدلة (تنويع التركيب) في جملة (اسم الفعل) قراءة الجمع رفعا في جزء الآية المذكور، حيث روى عن ابن السميع<sup>٢</sup> أنه قرأ:

﴿كُتِبُ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾

جمعا، ورفعا؛ أي:

هذه كتب الله عليكم

. ما جاء في قول الراجز الجاهلي التميمي<sup>٣</sup> (على نغم الرجز):

يأ أيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

فقوله:

دلوى دونكا

تقدم فيه المفعول فيه (دلوى) قبل اسم الفعل (دونك)، وعلى مثل هذا اعتمد الكسائي في مذهبه بجواز ذلك، لكن جمهور البصريين يؤولون في شواهد الشعر بأحد أمرين: أولهما الميزان العروضي؛ حيث إن تقديم (اسم الفعل) قبل المفعول به يكسر نغم الرجز، وآخرهما تقدير فعل من معنى (اسم الفعل) قبل المفعول به، فمثلا في قول الراجز يقدرون:

<sup>١</sup> البحر المحيط ٤ / ٨٧ . ٨٨

<sup>٢</sup> ينظر السابق ٨٨/٤.

<sup>٣</sup> ورد البيت منسوبا في أوضح المسالك ٤ / ٨٧



## خذ دلوى دونكا

أما فى غير الشعر فلا يبقى لهم سوى التأويل الأخير؛ ففى الآية السابقة يقدرون فعلا مبنيا للمجهول قبل الاسم المنصوب؛ ليذهبوا إلى نصبه مفعولا مطلقا:

كُتِبَ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ

ونص أبى حيان السابق صريح فى ذلك، لا سيما استشهادهم بقراءة أبى حيوة، وابن السميّفع. يقول ابن مالك:

وما لما تنوب عنه من عمل لها وأخر ما لذى فيه العمل على أنه يجوز إعراب (دلوى) رفعا على الابتداء، و (دونك) خبره شبه جملة، وهو وارد عن البصريين<sup>1</sup>، وهذا من أدلة تنويع التركيب فى جملة (اسم الفعل) بين الاسمية والفعلية.

## تركيب اسم الصوت

اسم الصوت كلمة مخاطب بها ما لا يعقل، أو نحاكى بها صوته، وهى فى نوعها نستخدمها مع جملة فعلية، كما نستخدمها مع جملة اسمية، ومن ثم تأتى دراستها هنا فى (تنويع التركيب) فى الجملة العربية، ومن اسم الصوت الذى يخاطب به ما لا يعقل:

- (لطيم، لطيم)، دُعَاءُ الشَّاةِ إِلَى الْحَلْبِ .

- (هلا) اسم صوت زجر الخيل، وقد اعتبر النابغة ليلى الأخيلية فرسا، فقال (على نغم الطويل)

<sup>1</sup> حاشية الصبان ٢٠٧/٣.

ألا حيا ليلي وقولا لها هلا فقد ركبت (أمرأ) أعر محجلا

. (كخ) اسم صوت زجر الطفل، ومنه فى الحديث:

(كخ، كخ؛ فإنها من الصدقة)

عندما أبدى الحسين فى طفولته الشريفة . رضى الله عنه . رغبته فى تذوق جزء من مال الصدقة.

-(وا) اسم صوت التعجب، ومنه قول التميمى (على نغم الرجز)

وا بأبى أنتِ وفوكِ الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب

- (وى) اسم صوت للغرابة، ومن شواهد قول مزاحم العقيلي (على نغم الطويل)

فما طيبها وى أن يكون خيالها على وأمثال الرواة الفذائف

وقول عنتره (على نغم الكامل)

ولقد شفى نفسى وأبرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم

. (ويب) اسم صوت التعجب ، ومن شواهدا قول كعب بن زهير (على نغم الطويل)

ألا أبلغا عنى بجيرا رسالة على أى شيء ويب غيرك دلكا

. (ويح) اسم صوت الترحم، ومن شواهدا قول عمر بن أبى ربيعة (على نغم المديد)

ثم قالت للتى معها ويح نفسى قد أتى عمر

- (ويه) اسم صوت الإغراء، والتحريض، والتحضيض، ومن شواهدا ما جاء فى قول الكميت (على نغم المتقارب)

وجاءت حوادث فى مثلها يقال لمثلئى ويها فل

. (واه) اسم صوت التلذذ، والاستطابة، ومن شواهدة قول أبي النجم(على  
نغم الكامل)

واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها  
. (هيد) اسم صوت لدعوة الإبل للشرب، ومن شواهدة قول ابن هرمة(على  
نغم البسيط)

حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد  
وتنطق أحيانا بالألف؛ فيقال:

هاد

وبالقلب المكانى، فيقال:

ده

أو بالجيم، فيقال:

جه

- (جئ جئ) اسم صوت لدعوة الإبل للشرب أيضا، ومنه قول معاذ  
الهراء(على نغم الرجز)

ذكرها الورد يقول جئ جئ فأقبلت أعناقها الفروجا

. (جؤت) اسم صوت لدعاء الإبل، ومن شواهدة ما جاء فى قول عويف  
القوافى(على نغم الطويل)

دعاهن رد فارعوين لصوته كما زعت بالجوت الظماء الصواديا

-(جاه) اسم صوت لزجر الجمل، ومن شواهدة ما جاء فى قول  
المجهول(على نغم الطويل)

إذا قلت جاه لج حتى ترده قوى أدم أطواقها فى السلاسل

. (عاه) اسم صوت زجر الإبل.

- . (هَدَعُ) اسم صوت لتسكين صغار الإبل.
- . (نخ) اسم صوت لإناخة البعير.
- . (حاحا) اسم صوت لزجر الضأن، ومنه الفعل:

#### حاحيت

من المصدر (حياء)، ومنه قول المجهول (على نغم الرجز)  
يا ضأن هذا شجر وماء حاحيت لو ينفعى الحياء  
وللنغم أيضا:

#### عاج

و

#### هيج

و

#### هس

و

#### سع

- (عاعا) اسم صوت لزجر المعز، ومنه الفعل (عاعيت) من المصدر  
(عيعاء)، ومن شواهده قول المجهول (على نغم الرجز)  
يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعى العيعاء  
وللمعز أيضا:

#### عز

وأیضا

#### ح

وبالمد

## حا

وبالمط

## حاى

- (هى جئ) اسم صوت الدعوة للطعام، ومن شواهد ما جاء فى قول  
المجهول (على نغم الرجز)

ما كان على الهئ ولا الجئ امتداحيكا

ولكنى على الحب وطيب النفس آتيكا

- (عدس) اسم صوت زجر البغل، ومن شواهد ما جاء فى قول يزيد  
الحميرى (على نغم الطويل)

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

وقول المجهول (على نغم الرجز)

إذا حملت بزتى على عدس

على الذى بين الحمار والفرس

فلا أبالى من غزا ومن جلس

- (هج) اسم صوت لزجر الكلب، ومن شواهد ما جاء فى قول الشاعر  
البدوى عن امرأة، تكشف وجهها على غير علم أهلها (على نغم الكامل)

سفرت فقلت لها هج فتبرقعت فذكرت حين تبرقعت ضباراً<sup>1</sup>

وتنطق نصبا مع التنوين بالألف؛ فيقال:

## هجا

- (مض) اسم صوت لرد المخاطب مع التمتع، أو هو حكاية حال الشفتين  
عند التمتع، وفى المثل:

---

<sup>1</sup> ضبار اسم الكلب.

(إن في مض لمطمعا)

ومنه قول المجهول (على نغم الرجز)

سألتها الوصل فقالت مض وحركت لى رأسها بالانغض

- (بخ) اسم صوت لاستملاح الطفل ويستعملونها مفردة مشددة بالكسرة، كما

في قول العجاج (على نغم الرجز)

في حَسَبِ بَيْحٍ وَعَزِ أَقْعَسَا<sup>١</sup>

أو مكررة ساكنة، كما في قول الأعمش (على نغم الكامل)

بين الأشج وبين قيس باذخ بَيْحُ بَيْحٍ لوالده و للمولود

أو مكررة مع التنوين دون شدة، كما في المرة الأولى من قول

الأحمر (على نغم المتقارب)

روافده أكرم الرافدات بَيْحُ لِكِ بَيْحٍ لبحر خضم

- (أخ) اسم صوت التكره، والتألم، ومن شواهده قول العجاج (على نغم

الرجز)

واتثنت الرجل فصارت فحا وصار وصل الغانيات أخا

ومن اسم الصوت الذي نحاكى به صوت مالا يعقل:

- (غاق) اسم صوت الغراب، ومن شواهده ما جاء في قول القلاخ بن

حزن (على نغم الرجز)

معاودا للجوع والإملاق يغضب إن قال الغراب غاق

أبعدكن الله من ميثاق إن لم تنجين من الوثاق

- (ماء)؛ (بالإمالة) اسم صوت الطيبة، وهو البغم، والبغام، والبغوم.

<sup>١</sup> العز الأفعس مذكر، وتأتيه العزة القعساء أى أعلى درجة فيه، أو فيها.

- (طاق) اسم صوت الحجارة، ومنه قول أبي القاسم السرخسى (على نغم الوافر)

تولى السعد نفض رواق طين      كذاك يهد قالب كل طاق  
- (شيب) اسم مشافر الإبل عند الشرب، ومن شواهدة قول ذي الرمة (على نغم الطويل)

تداعين باسم الشيب في متنلم      جوانبه من بصرة وسلام  
- (قاش) اسم صوت طى القماش.

- (قب) اسم صوت السيف.

- (طيخ) اسم صوت الضحك.

- (عيط) اسم صوت الصياح.

- (تف) اسم صوت البصاق.

- (خاق باق) اسم صوت الجماع، عن النضر بن شميل، (الخوق) أن يباضع الجارية، فتسمع للمخالطة صوتاً.

ومن أسماء الأصوات ما يستعمل لدعاء غير العاقل، من ذلك قول

العرب:

(دوه) اسم صوت لدعاء الفصيل

(أو) اسم صوت لدعاء الفرس

(عوه) اسم صوت لدعاء الجحش

(بس) اسم صوت لدعاء الغنم

(تؤ) اسم صوت لدعاء التيس

(طعو) اسم صوت لدعاء الكلب

(خيثر) اسم صوت لدعاء الدجاج

(حمو) اسم صوت لدعاء العجل

## تركيب جملة اسم الصوت

يبنى اسم الصوت على ما ينطق به عند إفراده، وهو يبقى كذلك فى الاستخدام داخل التركيب، لا تغيير فيه داخل التركيب، ولا يصح فيه التعديل، إنما يبقى كما جاء عن ناظقيه الأولين، ولعل هذا هو الذى حدا باتجاه من النحويين إلى إهماله، أى أن أسماء الأصوات عند هؤلاء لا عاملة، ولا معمولة.

على حين ذهب الاتجاه الآخر إلى إلحاقها بالحروف غير العاملة<sup>١</sup>، وهذا يعنى أنها لا تحمل الضمير حتى حين استخدامها فى الخطاب، وعليه فإن استخدام أسماء الأصوات هو استخدام كلمات منفردات، دون تركيب فى جمل، ويقال حينئذ فى التحليل النحوى إنه:

اسم صوت لزجر كذا مثلا، مبنى على كذا، لا محل له من الإعراب.

يقول ابن مالك:

وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

كذا الذى أجدى حكاية كـ(قب) والزم بنا النوعين فهو قد وجب

لكن يبقى لاسم الصوت مسألتان يعتريه فيهما الإعراب؛ إحداهما

وجوبا، والأخرى جوازا على التفصيل الآتى.

---

<sup>١</sup> ينظر الأشمونى ٢/٢١١



. يجب إعراب اسم الصوت إذا استخدمناه للدلالة على المخاطب به؛ فاسم الصوت(غاق)البدال على صوت الغراب مبنى، لكنه يصير معربا إذا دللنا به على الغراب نفسه كما فى قولك:

هذا غاقٌ يطير

رأيت غاقا يطير

نظرت إلى غاقٍ يطير

. ويجوز إعراب اسم الصوت، أو بناؤه إذا قصدنا لفظه، دون دلالته، كما فى قولك:

(فلان لا يرعوى إلا بالزجر كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع عدس)

يصح فى(عدس)حينئذ البناء على سكون الوقف، ويصح فيها أيضا النصب مفعولا به للفعل(سمع).

وقد ألمح عدد من العلماء إلى أن اسم الصوت هو الأصل التاريخى الذى تطور إلى اسم فعل، أو إلى مصدر، وتلك مسألة فى حاجة ماسة إلى دراسة تاريخية، تتبع النشأة، والحركة، والتغير فى ذلك النوع من الكلم العربى.

## تركيب المصدر

صياغة المصادر يتكفل بها علم الصرف، لكن استخدام المصدر فى تركيب هو شأن نحوى، والمصدر تنظر إليه من حيث الشكل، فتراه معدودا من الأسماء فى تصنيف الكلمة العربية؛ فهو يقبل الجر، والتنوين، والندا، و(أل)، ويكون مسندا إليه فى جملة، وفى الوقت نفسه تنظر إليه من حيث السلوك التركيبى، فتراه يسلك السلوك التركيبى للأفعال؛ حيث يرتفع به الفاعل، وينتصب به مفعول، أو أكثر.

يتشابه المصدر إذن مع الأسماء شكلا، ووظيفة؛ فأخذ وظائف الأسماء فى التركيب، ومنها وظيفة المبتدأ، واسم(كان)، وأخواتها، واسم(صار)، وأخواتها، واسم(ليس)، وأخواتها، واسم(كاد)، وأخواتها، واسم(إن)، وأخواتها، واسم(لا)التبرئة...إلخ.

وفى الوقت نفسه يتشابه المصدر مع الفعل؛ فمن ناحية أولى هو تعبير عن أحد شقى الدلالة فى الفعل؛ حيث إنه تعبير عن الحدث، ومن ناحية أخرى فى سلوكه التركيبى؛ حيث إنه يحتاج كالفعل إلى رفع الفاعل، وربما نصب مفعول، أو أكثر.

عقد النحويون مقايضات بين الفعل، والاسم الشبيه بالفعل، وأوله المصدر، حين ذهبوا إلى أن(الإعراب)حق الأسماء، دون الأفعال، لكن الفعل(المضارع)يقترض الإعراب من الأسماء، فى مقابل أن(العمل)حق الأفعال، دون الأسماء، لكن الاسم(الشبيه بالفعل)يقترض العمل من الأفعال.

من هنا جاءت دراسة هذا الموضوع فى هذا الموضع؛ فالمصدر شبه الفعل فى بضع زوايا، أهمها هنا شبهه الفعل فى السلوك التركيبى، كيف يحدث؟ ومتى؟ وما الشروط الواجب توفرها فيه؛ ليتحقق له هذا السلوك.

يؤدى المصدر أداء فعله لزوما، وتعديا؛ فمصدر الفعل اللازم يكتفى كفعله برفع الفاعل لإتمام الكلام، ولا يصل تأثيره إلى المفعول به، لكن مصدر الفعل المتعدى يرفع الفاعل، وينصب مفعولا به، أو أكثر، فهو كفعله تماما<sup>١</sup>.

وكما أن الفعل لا يمكن أن يؤدى أثره الوظيفى فى التركيب رفعا فى فاعل، أو نصبا فى مفعول، أو أكثر إلا بتوفر البيئة اللغوية الصالحة لقبول ذلك الأثر<sup>٢</sup>، فكذلك فى المصدر لابد أن يتحقق له . من حيث هو شكلا من الأسماء . إحدى سمات تمام الاسم، وهى عند النحويين إما التثوين، وإما سبقه ب(أل)، وإما أن يلحقه مضاف إليه، وتلك هى الصور

---

<sup>١</sup> لكن لدينا فروقا بين الفعل ومصدره، منها أن الفعل يتحمل الضمير دائما، لكن المصدر لا يتحمله إلا إذا ناب عن اللفظ بفعله، ومنها أن فاعل المصدر يمكن حذفه، على حين يستحيل ذلك فى الفعل، ومنها أن فى رفع المصدر نائب فاعل خلافا؛ حيث يجيز البصريون ذلك، لكن يمنعهم الأخفش، والشلوبين حذر اللبس بين المصدر المضاف إلى مفعوله، أو إلى نائب فاعله فى قولك مثلا(سعدت بزيارة إخوتى)، وأجازة ابن خروف عند أمن اللبس، بأن يصاغ المصدر من فعل، يلزم البناء للمفعول، كقولهم(ساعنى زكام فلان).

<sup>٢</sup> من ذلك مثلا عدم الفصل ب(حاجز حصين) بينه وبين المعمول، أو عدم تعلبى ذلك الفعل عن العمل، أو عدم إلغائه...إلخ.

الثلاث التي يقول النحويون إن المصدر يعمل عمله في أى منها،  
واليك صورته مرتبة حسب مدى قياسية كل منها في أداء أثر الفعل.

## صور المصدر العامل

في صور ثلاث يظهر عمل المصدر، هي عند النحويين صور  
تمام الاسم، وفي هذا التمام تناقض مع فعلية المصدر؛ إذ كيف يكون  
اسما تاما اسمية، ثم يعمل عمله، فتمام الاسم يدفعه شوطا في  
مجال الاسمية، على حين إعماله يقتضى دفعه شوطا في مجال الفعلية،  
وتلك الصور الثلاث هي إضافته، أو اقترانه بـ(أل)، أو تجرده من  
الاثنتين، مما يقتضى تنوينه، والآن إلى كل صورة من تلك الصور على  
حده في إعماله.

## المصدر المنون

التنوين الذي يلحق آخر المصدر هو تنوين التنكير في تصنيف  
النحويين<sup>١</sup>؛ فهو اسم نكرة، وذلك التنكير يقريه<sup>٢</sup> من مجال الفعلية، بل قل  
يسلبه أعز خصائص الاسم، وذلك بحرمانه من قبول(أل)، وفي الوقت  
نفسه يكسبه بعض سمات الفعل، أو قل عددا من تلك الخصائص، بأن  
يرفع فاعلا، وينصب مفعولا به، أو ربما أكثر، حسب نوع الفعل من لازم،

---

<sup>١</sup> بتفصيل، وتوسع يمكنك . قارئى العزيز . مراجعة أنواع التنوين عند النحويين في  
كتابنا(مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة).

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ١/٣٩، خزنة الأدب ٣/١٤٩، الشاهد ٥٩٨، للمع ١/١٩٦، المفصل

١٠٩، حاشية الصبان ١/٥٦٧، شرح الأشموني ١/١٠٩،

أو متعد، وذلك فى المصدر المنون هو الأكثر قياسية من عمل صنويه المقترن بـ(أل)، والمضاف عند جمهور النحويين؛ فالتنوين يجعله عندهم<sup>١</sup> عاملا عمل فعله.

من ذلك ما ورد فى قول الحق

﴿...أو إطعامٍ فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة...﴾<sup>٢</sup>

فالمصدر المنون (إطعام) يعمل عمل فعله، ومن ذلك أنه نصب (يتيما) مفعولا به بعده، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير

(أو إطعامك...يتيما...)

ومنه أيضا ما جاء فى قول المرار بن منقذ التميمي (على نغم الوافر)

بضرب بالسيف رعوس قوم أزلنا هامهن عن المقيلا

فالمصدر المنون

(ضرب)

يعمل عمل فعله، ومن ذلك أنه نصب

(رعوس)

مفعولا به بعده، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير:

---

<sup>١</sup> لأن غير الجمهور، وهم هنا الكوفيون، ومعهم من البصريين المبرد. يمنعون المصدر المنون من أن يعمل عمل فعله، وحجتهم أن تكثيره يسلبه (أل) أعز خصائص الاسم، نعم، لكن هذا التنوين نفسه هو أيضا من أعز خصائص الاسم، ولذلك فإن ذلك المصدر باق على اسميته الخالصة، ولم يقترب عندهم من مجال الأفعال، ولذلك لا يعمل، ولذلك يقدرون فعلا يؤثر فى المعمول بعد المصدر. ينظر خزانة الأدب ٣/ ١٤٩، الشاهد ٥٩٨.

<sup>٢</sup> من الآية ١٤ سورة البلد.

(بضربنا رعوس...)

وكذلك فى قول المجهول (على نغم الطويل)

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد

ولو أن بينهم خلافا فى إعمال المصدر المنون إذا جاء محدودا بالتاء،

يذهب مانعوه إلى أنه بتلك التاء يشبه الأسماء الجوامد، ك:

تمرة، ونخلة، ونملة

لكن أصحاب الرأى الآخر يجعلونه عاملا، سواء ختم بتلك التاء، أم جاء بغيرها .

### المصدر المقترن بـ (أل)

اقتران المصدر بـ(أل)يعنى أنه يمعن فى التأزر بأعز خصائص

الأسماء؛ ومن ثم تقل فيه خصائص الأفعال، وهذا هو السبب النحوى

الذى يجعل قدرته على العمل أقل من قدرة شقيقه المنون فى التأثير على

المعمول عند البصريين<sup>١</sup>، وهذا هو الرأى الوسط فيه من ثلاثة آراء؛

فالخليل، وسيبويه<sup>٢</sup> يجوزان إعماله مطلقا، وقد علل الأعلم<sup>٣</sup> ذلك بالألف

واللام لمنعها الإضافة، ومعاقبتها التنوين الموجب للنصب، وعلى الضفة

الأخرى يمتنع إعماله عند المبرد، والسيرافى<sup>٤</sup> لاستفحال الاسمىة فيه بعد

اقتران بـ(أل)على حد عبارة المبرد، ولخروجه بها على شبه الفعل على

<sup>١</sup> ينظر همع الهوامع ٩٢/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ٣٩/١ .

<sup>٣</sup> ينظر خزانة الأدب ٣/ ١٤٩ ، فى الشاهد ٥٩٧ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الكافية ٤١٠/٣ .

حد عبارة السيرافى، فينتصب ما بعده عند المانعين بإضمار مصدر آخر منكور منون.

يحتجون فى إعماله بالسمع، ومن ذلك ما جاء فى قول المجهول (على نغم المتقارب)

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل  
ف(أعداء)مفعول به للمصدر العامل(النكاية)منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه جمع تكسير، صحيح الآخر.  
وقول المجهول(على نغم الطويل)

فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع  
لكالرجل الحادى وقد تلغ الضحى وطير المطايا فوقهن أواقع  
ف(عروة)مفعول به للمصدر العامل(التأبين)منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه اسم مفرد، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

وقول المرار الأسمى<sup>١</sup> (على نغم الطويل)  
لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا  
ولو أن رمحى لم يخنى انكساره لغادرت طيرا تقتضيه وأضبعا  
ف(مسمعا)مفعول به للمصدر العامل(الضرب)منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه اسم مفرد، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة.

<sup>١</sup> يوجد من ينسبه إلى مالك بن زغبة الباهلى .

## المصدر المضاف

إضافة المصدر إلى اسم آخر يسميها النحويون (الإضافة اللفظية)، ويسمونها (الإضافة غير المحضة)؛ وسبب تينكم التسميتين فى باب (الإضافة) هو ما نحن فيه الآن هنا فى أبواب (شبه الفعل) من أن المضاف، وهو المصدر. ليس اسما خالص الاسمية، إنما له وجوه شبه بالأفعال، ومن تلك الوجوه عمله عمل فعله، وهو فى ذلك العمل أكثر من صنويه فى واقع الاستعمال العربى، وفى حكم جمهور النحاة، وفى الصور التى يظهر عليها عمله ذاك فى الجملة العربية، ومن تلك الصور ما يأتى، مرتبة حسب كثرتها عند جمهور النحويين؛ أى من الأكثر إلى الأقل.

## المصدر المضاف إلى فاعله مع ذكر المفعول

يعمل النحويون<sup>١</sup> ذكر الفاعل هنا بعد المصدر بأن (نسبة الحدث إلى موجدته أولى من نسبته إلى من أوقعته عليه)، ومن شواهدهم فى ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾<sup>٢</sup>

فالمصدر (دفع) أضيف إلى فاعله (لفظ الجلالة)، مع نصبه مفعوله (الناس). ومنه فى الشعر قول ربيعة (على نغم الرجز)

ورأى عينى الفتى أخاكا يعطى الجزيل فعليك ذاكا

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٣٩/١، شرح الأشمونى ١٠٩/١.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٥١ سورة البقرة.



فالمصدر (رأى) مضاف إلى فاعله (عيني)، مع نصبه مفعوله (أخاكا).  
وكذلك في قول لبيد (على نغم الكامل)  
عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام  
فالمصدر (عهد) مضاف إلى فاعله (يأء المتكلم)، مع نصبه مفعوله (عهد).  
وكذلك في قول المجنون (على نغم الطويل)  
فلا تكثرا لومى فإن أخاكما بذكراه ليلى العامرية مولع  
ف(ليلى) مفعول به للمصدر العامل (ذكرى) منصوب، وعلامة النصب فتحة  
مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور.

### المصدر المضاف إلى فاعله وتقدير المفعول به

من شواهدهم فى ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿... ربنا وتقبل دعاء...﴾<sup>١</sup>

فالمصدر (دعاء) مضاف إلى فاعله (يأء المتكلم) المسكوت عن كتابته فى  
المصحف، لكنه فى عداد الضمير البارز، ومفعوله المتوقع  
الضمير (إياك) مقدر.  
وكذلك فى قول الحق

﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه﴾<sup>٢</sup>

فالمصدر (استغفار) مضاف إلى فاعله (إبراهيم)، و مفعوله  
المتوقع (ربه) مقدر.

<sup>١</sup> من الآية ٤٠ سورة إبراهيم.

<sup>٢</sup> من الآية ١١٤ سورة التوبة.

## المصدر المضاف إلى مفعوله مع ذكر الفاعل

نظرا لغرابة هذا التركيب عقلا؛ أى الإضافة إلى المفعول مع رفع الفاعل . ينص النحويون هنا على أن هذا الشكل لا يصح استغرابه، بل إنه يحدث فى الشعر، وفى النثر؛ فليست المسألة إذن مسألة ضرورة العروض، إنما هى مسألة عرف لغوى شائع شعرا، ونثرا؛ فمن شواهد ذلك فى الشعر ما جاء فى قول الأقيشر الأسدى (على نغم البسيط)

أفنى تлады وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق  
فالمصدر (قرع)مضاف إلى مفعوله (القواقيز)، وفاعله (أفواه)مذكور مرفوعا.  
وكذلك فى قول الحطيئة(على نغم الطويل)

أمن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشئون وكيف  
فالمصدر (رسم)مضاف إلى مفعوله (دار)، وفاعله (مربع)مذكور مرفوعا.  
وكذلك فى قول الفرزدق(على نغم البسيط)

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف  
فالمصدر (نفى)مضاف إلى مفعوله (الدراهم)، وفاعله (تنقاد)مذكور مرفوعا.  
وكذلك فى قول الأعشى(على نغم المتقارب)

أقام الضغائن من درئها كفتل الأعنة فتألها  
ومن شواهدهم فى غير الشعر ما جاء فى الحديث

(بنى الإسلام على خمس؛ ... ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا)  
فالمصدر (حج)مضاف إلى مفعوله (البيت)، وفاعله (من)مذكور فى محل رفع.

## المصدر المضاف إلى مفعوله وتقدير الفاعل

من شواهدهم في ذلك ما جاء في قول الحق

﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾<sup>1</sup>

فالمصدر (دعاء) مضاف إلى مفعوله (الخير)، وفاعله ضمير المفرد الغائب المذكر (ه) مقدر، والتقدير (دعائه الخير)، ومن ما جاء في قول ابن الفارض (على نغم الخفيف)

ومدامى ذكر الحبيب ونقلى قَبْلُ الظن من شفاء المحال

فالمصدر (ذكر) مضاف إلى مفعوله (الحبيب)، وفاعله ياء المتكلم مقدر (ذكرى الحبيب)، ومنه قولك (على نغم البسيط)

وكيف أفرر عن ذكر الحبيب وفي قلبي جوى وسحاب الجفن هتان  
وللفؤاد اشتياق في هوى قمر يشجيه من نغمات الطير ألحان  
قد كنت أملك قلبي قبل عشيقته والآن قد رحلت بالعقل أظعان

## المصدر المضاف إلى الظرف

يمكن أن يؤدي المصدر عمله مضافاً إلى الظرف، كقولك:

يسعدني تناول اليوم المريض الطعام

فالمصدر (تناول) مضاف إلى الظرف (اليوم)، وقد رفع فاعله (المريض)، ونصب مفعوله (الطعام)، لكنى لم أجد له شواهد في ذلك رغم تواتر البحث عنه في مظانه.

يقول ابن مالك

---

<sup>1</sup> من الآية ٤٩ سورة فصلت.

بفعله المصدر ألحق فى العمل مضافا أو مجردا أو مع (أل)  
وبعد جره الذى أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله

## حكم تابع المجرور بالمصدر

الاسم المجرور بالإضافة بعد المصدر يمكن أن يكون هو الفاعل فى ذلك المصدر، فيقول النحويون إنها من باب إضافة المصدر إلى فاعله، ويمكن أن يكون هو المفعول به فى ذلك المصدر، فيقول النحويون إنها من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، والصورتان من مسائل ما يسميه النحويون الإضافة اللفظية<sup>١</sup>، بمعنى أن المضاف إليه هنا مجرور لفظا، لكنه من حيث المحل يستحق الرفع على الفاعلية، أو النصب على المفعولية.

فإذا جاء تابع لذلك المجرور لفظا فإن جمهور النحويين، وعلى رأسهم سيبويه<sup>٢</sup> يرون فى ذلك التابع أن يكون مجرورا فقط مراعاة للفظ المتبوع، لكن الكوفيين، وعددا من البصريين، منهم يونس، والأخفش، والمبرد<sup>٣</sup> أجازوا فيه أيضا أن يراعى فى إعرابه محل المتبوع؛ فيكون مرفوعا إن كانت الإضافة من باب إضافة المصدر إلى فاعله، أو يكون منصوبا إن كانت الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله.

---

<sup>١</sup> يمكن قراءة الإضافة باستفاضة فى كتابى (تتويح التركيب فى الجملة العربية بين الاسمية والفعلية)، وهو الحلقة الخامسة من سلسلتى فى النحو (تراكيب العربية).

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ٣٩/١.

<sup>٣</sup> ينظر خزنة الأدب، ١٤٨/٢، الشاهد ٣٥٠.

ولدينا رأى<sup>١</sup> ثالث فى هذى المسألة، يمكن أن يعد هو الرأى الوسط فيها، هو هنا رأى أبى عمرو بن العلاء<sup>٢</sup>؛ حيث أجاز الإتياع على المحل فى العطف، والبذل، ومنع ذلك فى التوكيد، والنعت. وقد ورد ذلك التابع مرفوعا، لأن المتبوع من باب إضافة المصدر إلى فاعله، ومن ذلك ما جاء فى قول المتنخل الهذلى (على نغم البسيط) السالك الثغرة اليقظان سالكها مشى الهلوك<sup>٣</sup> عليها الخيعل الفضل فـ(الفضل)مرفوعة تبعا لمحل(الهلوك)، وكذلك فى قول لبيد(على نغم الكامل)

يوفى ويرتقب النجاد كأنه      ذو إربة كل المرام يــــروم  
حتى تهجر فى الرواح وهاجها      طلبَ ــــــــَ المعقبِ حقَّه المظلومُ  
فـ(المظلوم)مرفوعة تبعا لمحل(المعقب)، والبيتان فى وصف الحمار، وأتانه.

كما ورد ذلك التابع منصوبا؛ لأن المتبوع من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، ومن ذلك ما جاء فى قول زياد العبرى(على نغم الرجز) قد كنت داينت بها حسانا      مخافة الإفلاس والليانا  
فـ(الليانا)منصوبة تبعا لمحل(الإفلاس)المجرورة لفظا، منصوبة محلا.

<sup>١</sup> لنا بحث، عنوانه(الرأى الوسط فى الدراسات النحوية)، وكان من أهم سوابقه ما لحظته فيه من أن الذى يتوسط من البصريين فى الرأى بين المدرستين الكبيريين يونس، والأخفش، ومن البصريين الفراء.

<sup>٢</sup> ينظر معنى اللبيب ١/١٧٩، حاشية الصبان ١/١١٢.

<sup>٣</sup> الهلوك فى المعجم المرأة الباحثة عن أى رجل لدرجة أنها تجمل مشيتها، ووقفتها، وهيئتها حين ترى بعضهم ينظر إليها.

يقول ابن مالك

وجر ما يتبع ما جر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن

## موضع عمل المصدر

فى موضعين اثنين فقط يؤدى المصدر عمل فعله:

. الموضع الأول عندما تستخدم لغتنا المصدر بدلا من اللفظ بفعله؛ ليفيد:

(الأمر، أو الدعاء، أو الاستفهام)

فى رأى أول، ويضيف أصحاب الرأى الثانى إفادته:

(الإنشاء، أو الوعد، أو التوبيخ)

وفى الرأى الثالث دون شرط فى الدلالة.

ومن شواهد الرأى الأول قول المجهول (على نغم البسيط)

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد أسلفتها أتا منها خائف وجل

يقول النحويون إن (غفرانا) جاءت بدلا من الأمر، أو الدعاء (اغفر)،

وانتصبت (مآثم) مفعولا به للمصدر (غفرانا).

وكذلك فى قول الأحوص (على نغم الطويل)

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

وهذا يعنى أن المصدر النائب عن فعله ينتصب مفعولا مطلقا لذلك الفعل

المنوب عنه، وهذا هو توجيه الجمهور، وهو الراجح، وإن كان سيبيويه فى

رأى مرجوح قد وجهه مفعولا به لفعل آخر، من غير جذر المصدر، تقديره

عنده (الزم).

- الموضع الآخر عندما يمكن إحلاله محل فعله مع واحد من حرفى

المصدر:

(أن)

أو:

(ما)

عند جمهور النحاة، وأضاف ابن مالك<sup>١</sup>:

(أن)المخففة

على التفصيل الآتى:

١) حرف المصدر (أن) فى الماضى، أو المستقبل؛ ومن شواهدهم فى ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع ﴾<sup>٢</sup>

فالمصدر (دفع)مقدر بـ

(أن يدفع)

ومن ثم أضيف إلى فاعله، ونصب (الناس)مفعولا به، وكذلك فى قول

الفرزدق (على نغم الوافر)

فرم بيديك هل تستطيع نقلا جبالا من تهامة راسيات

فالمصدر (نقلا)عمل النصب فى المفعول به (جبالا)؛ لأنه فى تقدير:

(أن تنقل)

وكذلك فى قول المجهول (على نغم الطويل)

---

<sup>١</sup> ينظر التسهيل

<sup>٢</sup> من الآية ٤٠ سورة الحج.

أمن بعد رمى الغانيات فواده بأسهم أحاظ يلام على الوجد

٢) حرف المصدر (ما) فى أى زمن، ومنها الحاضر؛ كقولك:

أنت موفق الآن فى أدائك الامتحان

ومن شواهدهم فى ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذركم آباءكم أو أشد﴾<sup>١</sup>

فالمصدر (ذكر) أضيف إلى فاعله، ونصب المفعول به (آباء)؛ لأنه فى تقدير:

(كما تذكرون)

وكذلك فى قول دعبل (على نغم الطويل)

تأن ولا تعجل بلومك صاحباً لعل له عذراً وأنت تلوم

فالمصدر (لوم) أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله (صاحباً)؛ لأنه فى تقدير:

(بما تلوم)

وكذلك فى قول قيس (على نغم الوافر)

وعذبه الهوى حتى براه كبرى القين بالسفن القداحا

فالمصدر (برى) أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله (القداحا)؛ لأنه فى تقدير:

(بما يبرى)

وكذلك فى قول المجهول (على نغم الخفيف)

مدمن البغى سوف يأخذه با ريه أخذه لثمود وعادا

وكذلك فى قول المجنون (على نغم الطويل)

وددت على حبي الحياة لو انها يزداد لها فى عمرها من حياتيا

فالمصدر (حب) أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله (الحياة)؛ لأنه فى تقدير:

---

<sup>١</sup> من الآية ٢٠٠ سورة البقرة.



(ما أحب)

٣) حرف المصدر (أن) الناسخة المخففة من الثقيلة؛ ومن شواهد ذلك ما جاء في قول المجهول (على نغم البسيط)  
علمت بسطك بالمعروف خير يد فلا أرى فيك إلا باسطا أملا  
فالمصدر (بسط) مقدر بـ:

(أنك تبسط)

ومن ثم أضيف إلى فاعله، ونصب (خير) مفعولا به، وكذلك في قول المجهول (على نغم الرجز)  
لو علمت إيثارى الذى هوت ما كنت منها مشفيا على القلت  
فالمصدر (إيثار) مقدر بـ:

(أنى أوثر)

ومن ثم أضيف إلى فاعله، والاسم الموصول (الذى) فى محل نصب مفعول به.

وقول المجهول (على نغم الخفيف)

لو علمنا إخلافكم عدة السلد م عدمتم على النجاة معينا  
فالمصدر (إخلاف) مقدر بـ:

(أنكم تخلفون)

ومن ثم أضيف إلى فاعله، ونصب (عدة) مفعولا به.

## عمل المصدر سماعا

ويمكن للمصدر العمل خارج إطار هذه الثلاثية، إذا جاء السماع به، كما فى قول رؤبة (على نغم الرجز)

ورأى عيني الفتى أباكا يعطى الجزيل فعليك ذاكا  
فالمصدر (رأى) لا يقدر بأى من حروف المصدر مع فعله، ومع ذلك أضيف  
إلى فاعله، ونصب المفعول به (أب).  
وكذلك فى قول الأعرابى المسلم حديثا:

اللهم إن استغفارى إياك من كثرة ذنوبى للؤم،  
وإن ترمى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لئى

يقول ابن مالك

إن كان فعل مع (أن) أو ما يحل محله ولاسم مصدر عمل

## شروط إعمال المصدر

سبعة شروط، يسردها النحويون فى مؤلفاتهم، لابد من اجتماعها  
فى المصدر، حتى يتسنى له أداء عمل فعله فى التركيب، تلك الشروط  
هى

. الشرط الأول كونه اسما مظهرا، وعليه فلا يصح عند البصريين قولك:

(استقبالنا الأقوياء نكاء، وهو الضعفاء كرم)

حيث لا يصح فى (هو) ضمير المصدر (استقبال) أن ينصب (الضعفاء) مفعولا  
به نيابة عن ذلك المصدر؛ فشرط إعمال المصدر كونه اسما مظهرا.

لكن الكوفيين ليس لديهم ذلك الشرط احتجاجا بما ورد فى قول

زهير (على نغم الطويل)

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

فغندهم أن شبه الجملة (عنها) متعلق بالضمير (هو) العائد على  
المصدر (الحرب)، والتعلق نوع من العمل؛ فضمير المصدر يعمل عمل

المصدر عندهم، لكن البصريين يردون ذلك بأن المصدر نائب عن الفعل في العمل، فلا يصح أن ينوب عن ذلك المصدر ضميره؛ فنائب النائب لا قيمة له في أداء العمل.

لكن البصريين يردون ذلك كله، ويعلقون شبه الجملة بفعل محذوف، تقديره (أعنى)، أو بمحذوف آخر، يدل عليه قوله (المرجم) آخر البيت.

ويتوسط في الرأي هنا بين المدرستين كل من ابن جنى، والرماني؛ فلا هما يهملان ضمير المصدر مطلقا كالبصريين، ولا هما يعملانه مطلقا كالكوفيين، إنما يعملانه في شبه الجملة بصفة خاصة اعتمادا على بيت زهير المذكور.

. الشرط الثاني عدم تصغير المصدر؛ فالتصغير يناقض الإعمال؛ فإعمال المصدر يدفعه شوطا في مجال الفعلية، على حين تصغيره يدفعه شوطا في مجال الاسمية؛ بحكم أن التصغير إحدى سمات الأسماء، فمن الجمل غير الصحيحة نحويا قولك:

رأيت ضريبك فلانا

بنصب (فلانا) مفعولا للمصدر المصغر.

لكن من النحويين من لا مانع لديه في إعمال المصدر مصغرا، على تغليب فعلية المصدر على اسميته اعتمادا على ما ورد في:

(رويد)

مصدرا مصغرا للفعل:

(أرود)

أى من (إرواد) مع نصب الاسم مفعولا به بعده، ومن ذلك ما جاء فى قول  
المجنون (على نغم الطويل)

أصبرا ولما تمض لى غير ليلة رويد الهوى حتى يغب لياليا  
وقول أبى الفرج المخزومى (على نغم البسيط)

رويد جودك قد ضاقت به همى ورد عنى برغم الدهر إقالى  
وقول وداك ابن سنان البرقى (على نغم الطويل)

رويد بنى شيبان بعض وعيدكم تلاقوا عدا خيلى على سفوان  
ويرد الجمهور ذلك بأن الاسم ينتصب بعد (رويد) مفعولا به، لاسم الفعل  
الأمر (رويد) بمعنى (أهل)، لا لمصدريته.

. الشرط الثالث عدم محدودية المصدر بتاء الوحدة الدالة على اسم المرة؛  
فتلك التاء تخرج المصدر على صيغته الأولى ذات العلاقة القوية بالفعل،  
ومن ثم لا يعمل فى وجودها، ثم إن تلك التاء من سمات الأسماء؛ بمعنى  
أن وجودها فى آخر المصدر يقلل الطاقة الفعلية فيه، ويدفعه شوطا فى  
مجال الاسمية.

وعلى ذلك فقولك:

(أعجبتنى شرحتك الدرس)

بنصب (الدرس) مفعولا به للمصدر (شرحة) قول غير نحوى؛ ومحكوم عليه  
نحويا بالشذوذ؛ حيث إنه خارج على ذلك الشرط، وهذا هو حكم النحويين  
على قول ذى الرمة<sup>1</sup> (على نغم الطويل)

يحابى به الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

---

<sup>1</sup> معنى البيت أن المتحدث عنه أحيأ نفسا من زملاء ركبه بأن سقاه الماء المتبقى، فلم  
يجد وضوءا، فتيمم بضرب كفيه الملا، أى الصحراء.

حيث إن في البيت فاعلا للمصدر المحدود بالتاء، هو (كفيه)، ومفعولا به، هو (الملا)، وذلك على خلاف شرط النحويين المذكور في هذه الفقرة، والذي أراه في كل خلاف بين النص والقاعدة أن اتباع النص أولى، مما ينتج ضرورة النظر في توسيع القاعدة.

أما إذا كان المصدر مختوما بتلك التاء بطبيعته؛ مثل هبة، وزنة، ورحمة، ورهبة، ورغبة... إلخ. فلا مانع من إعماله كالعاري من التاء، ومن ذلك قول المجهول (على نعم الطويل)

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد

ف(عقاب)مفعول به للمصدر (رهبة)منصوب، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه اسم مفرد، صحيح الآخر، وليس من الأسماء الستة. - الشرط الرابع عدم الفصل بأجنبي<sup>1</sup> بين المصدر ومعموله بأى من متعلقات المصدر؛ فالمصدر ومعموله عند النحويين كالموصول وصلته، يعاملان كأنهما كلمة واحدة، لا يصح الفصل بين مكوناتها، ولدينا سبب آخر، هو أنهم يرون المصدر (فرعا)على الفعل فى العمل، وليس (أصلا)فى أداء تلك المهمة، ومن أصولهم أن

(الفرع ينحط عن الأصل درجة)

ولذلك لا يستطيع المصدر أداء عمله كالفعل مع الفصل بينه وبين معموله، وعليه فليس نحويا أن تقول:

يسوؤنى امتحانك الطويل الطلاب

بسبب الفصل بين المصدر (امتحان)ومفعوله (الطلاب)بنعت المصدر (الطويل).

---

<sup>1</sup> هنا إحدى نقاط بحث لنا، عنوانه الحاجز الحصين فى الجملة العربية.

وهذا الشرط يخالف به النحويون شواهد واردة في اللغة، ولذلك  
يؤول النحويون تلك الشواهد؛ لتقدم داخل شرطهم، ومن ذلك ما جاء في  
قول الحق

﴿إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾<sup>١</sup>

فالظرف (يوم) منصوب بالمصدر العامل (رجع)، وقد جاء الفصل بينهما  
بالخبر (لقادر)، وفي هذا خلاف مع شرطهم، لذلك يقول الزمخشري إن  
الظرف ليس متعلقا بالمصدر، إنما هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير:

يرجعه يوم تبلى السرائر

وكذلك في قول الحطيئة (على نغم البسيط)

أزمت ياسا مبينا من نوالكم ولا يرى طاردا للحر كالياس

لكن لا خلاف في جواز ذكر متعلقات المصدر العامل بعد إتمام عمله،  
ومن ذلك ما جاء في قول المجهول (على نغم الخفيف)

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذرا من عهدت فيك عدولا

ومن ذلك أيضا ما جاء في قول المجهول (على نغم المديد)

المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتلقى بلا حمد ولا مال

فهو يقول:

(إن المن بالعطاء داع للذم)

بمعنى أن الجار والمجرور (بالعطاء) متعلق بالمصدر (المن)، لكن نظرا  
لفصل الشاعر بينهما بقوله (الذم داع) بما يخلف شرطهم فإنهم  
يعلقون (بالعطاء) بتكرار ذكر المن، كأنه قال:

المن للذم داع المن بالعطاء

<sup>١</sup> الآيتان ٨،٩ سورة الطارق.

. الشرط الخامس لدى جمهور النحويين إفراد المصدر العامل، فلا يصح فيه التثنية، ولا الجمع مع بقاء العمل؛ فعدم الإفراد يخرج المصدر عن شبهه الفعل في كون كل منهما على الصيغة الأولى، دون تعديل، لكن خرج على شرط الجمهور عدد من النحويين<sup>١</sup>، منهم ابن جنى، وابن مالك، وابن عصفور؛ حيث لا مانع لديهم من إعمال المصدر مجموعاً اعتماداً على شواهد، منها قول الأعشى (على نغم البسيط)

وجربوه فما زادت تجاربهم أيا قدامة إلا المجد والفنعا

وقول جبيهاء الأشجعي (على نغم الطويل)

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

- الشرط السادس ذكر المصدر، وهذا فرق بينه وبين الفعل تطبيقاً لأصلهم:

(الفرع ينحط عن الأصل درجة)

حيث يصح لدى عدد من المدارس النحوية إضمار الفعل، أو حذفه، ومع ذلك يبقى له عمله، ذلك ربما بحكم أنه (أصل) في أداء العمل عندهم، أما المصدر فبحكم (فرعيته) عندهم لا يصح له عند جمهور البصريين بقاء عمله حال حذفه، أو إضماره.

- الشرط السابع تقدم المصدر قبل معموله واجب عند جمهور النحاة<sup>٢</sup>؛ فهو بحكم فرعيته على الفعل في العمل  
(ينحط عن الأصل درجة)

---

<sup>١</sup> ينظر الخصائص ٢/ ٢٠٨.

<sup>٢</sup> ينظر شرح التسهيل ٣/ ١١٤.

فى الرتبة؛ فهى حرة مع الفعل، يتقدم قبل معموله، أو يتأخر، لكنها مقيدة بين المصدر ومعموله؛ فلا يعمل المصدر متأخرا، ثم إن المصدر مع معموله كالموصول مع صلته، كالاسم الواحد، لا يتقدم جزؤه الأخير على جزئه الأول.

لكن هذا الشرط يخالف ما ورد من شواهد فى اللغة، فينحاز النحويون إلى جانب القاعدة على حساب جانب اللغة، حينما يؤولون تلك الشواهد بما يقحمها داخل شرطهم، ومن ذلك ما جاء فى قول الفند الزمانى(على نغم الهزج)

وبعض الحلم عند الجه ل للذلة إذعان

فقد تقدم الجار مع مجروره(للذلة)قبل المصدر العامل فيه(إذعان)، لكنهم إعمالا لشرطهم يعلقون ذلك الجار مع مجروره بمصدر آخر، يقدرونه قبل الجار والمجرور من جنس المصدر المتأخر، فكان الشاعر عندهم قال:  
(إذعان للذلة إذعان).

وقد خرج الرضى على شرط الجمهور، فأجاز تقديم المعمول، وتأخير المصدر العامل، خصوصا إذا جاء المعمول شبه جملة(ظرفا، أو جارا مع المجرور)معتمدا على شواهد، منها ما جاء فى قول الحق

﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾<sup>١</sup>

﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ﴾<sup>٢</sup>

بتقديم شبه الجملة قبل المصدر العامل، فيضيف الرضى أن فى تأويل الجمهور بتقدير مصدر متقدم تكلفا، لكن للجمهور تأويلا آخر، حيث

<sup>١</sup> من الآية ١٠٢ سورة الصافات.

<sup>٢</sup> من الآية ٢ سورة النور.



يوجهون شبه الجملة حالا إذا تقدم قبل المعرفة، أو النكرة، وفي ذلك يرى الرضى أيضا تكلفا .

ذلك الشرط لدى الجمهور يأتي في النوع الأول من نوعي المصدر العامل، وهو المصدر المقدر بحرف المصدر مع فعله، لأن النوع الآخر من المصدر العامل، وهو المصدر النائب عن فعله يجوز فيه . على الراجح عند الجمهور. تقديم معموله، وما تعلق به؛ حيث إنه ليس بمنزلة الموصول مع صلته، لذلك يصح أن تقول:  
(خصمك ضربا)

## تركيب اسم المصدر

لدينا بضعة فروق بين المصدر واسم المصدر عند اللغويين<sup>١</sup> صرفيين، ونحويين، ومعجميين، رغم تساويهما عند الدالين، منها أن (المصدر) حدث فقط، على حين (اسم المصدر) هة الاسم الدال على ذلك الحدث، ومنها أن (اسم المصدر) يزيد، أو ينقص عددا من الحروف عن (المصدر) دون تعويض<sup>٢</sup>، كما فى:

الفعل	المصدر	اسم المصدر
أثاب	إثابة	ثواب
أخرج	إخراج	حرج
أرضى	إرضاء	رضا
أشرق	إشراق	شروق
أشفق	إشفاق	شفقة
أطعم	إطعام	طعام
أعان	إعانة	عون
أكرم	إكرام	كرم
أما	إماتة	موت
أنبت	إنبات	نبات

<sup>١</sup> ينظر الهمع ٢ / ٩٥، وشرح التسهيل ٣ / ١٢٣.

<sup>٢</sup> يخرج بذلك الشرط ما نقص بعض حروف الفعل، لكن مع التعويض بالتاء المربوطة، كما فى (هبة، صلة، عدة، زنة)، أو مع التعويض بغير التاء، كما فى (تفعل)؛ فإما المصدر عوض عن تضعيف عين الفعل؛ وعليه فتلك مصادر، وليست أسماء مصادر.

سبحان	تسبيح	سبح
سلام	تسليم	سلم
جدل	مجادلة	جادل
عشرة	معاشرة	عاشر
عون	معاونة	عاون
غسل	اغتسال	اغتسل
قبلة	تقبيل	قبل
كلام	تكلم	تكلم
وضوء	توضؤ	توضأ

وأحياناً يوجد اسم المصدر، ولا يوجد المصدر، ومن ذلك:

أحب حبا،

أذ لذة، أبر برا،

أسن سنا، أشق شقاء،

أحد حدادا، أخذ حذذا

ومن الفروق بينهما أن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على ذات، وربما يفرق بينهما بنوع الحركة؛ ف

(الدهن، والكحل، والخبز)

بضم الفاء اسماء مصادر، على حين هن بفتح الفاء مصادر.

وبسبب هذه الفروق تغلب الاسمية على الفعلية في اسم المصدر،

ولذلك فإن معظمه لا يعمل باتفاق النحويين، بل إن ما يعمل منه عند

بعضهم<sup>١</sup> فإنهم يرون إعماله من باب الشذوذ، وعموما اسم المصدر من حيث الإعمال، والإهمال ثلاثة أصناف:

. اسم المصدر الدال على علم الجنس (بالوضع)، مثل:  
(يسار) علما لليسر

و

(فجار) علما للفجور

و

(برة) علما للبر

ومنه قول النابغة (على نغم الكامل)

إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

وقول المجهول (على نغم الطويل)

فقلت امكثى حتى يسار لعنا نوح معا قالت أعاما وقابله

وهذا الصنف لا يعمل باتفاق النحويين<sup>٢</sup>؛ بحكم أنه لا يقع موقع الفعل؛ فهو لا ينوب عن الفعل، ولا يقدر بالفعل مع حرف المصدر، وهو أيضا لا يضاف، ولا تقترن به (أل)؛ بحكم علميته، ولا يوصف أيضا، وهو أقرب إلى المصدرية من كونه اسم مصدر.

. المصدر الميمي، وهو المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة<sup>٣</sup>؛ مثل:

(المكرمة، والمحمدة، والمضرب، والمورد)

<sup>١</sup> ينظر الهمع ٢/ ٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٣.

<sup>٢</sup> ينظر الهمع ٢/ ٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٣.

<sup>٣</sup> إذا بدأ الاسم بالميم الزائدة الدالة على المفاعلة فهو مصدر، لا اسم مصدر، مثل (المقاتلة، والمضاربة، والمجاهدة)

وفى تصنيفه اسم مصدر عند بعض الصرفيين، والنحويين كثير من التجوز، والتسمح؛ فهو إلى المصدرية أقرب منه إلى اسم المصدر، وقربه من المصدر سوغ له عند جميع النحويين<sup>١</sup> إعماله باتفاق، ومنه ما جاء فى الحديث

(من قبلة الرجل امرأته الوضوء)

وقول الحارث بن خالد المخزومي (على نغم الكامل)

أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

. ما ليس من النوعين السابقين، كما فى:

(طعام) من أطعم

و

(عطاء) من (أعطى)

وكما فى:

(الدهن) بضم الدال

وهذا الصنف يتمتع إعماله عند البصريين<sup>٢</sup>، لكنه يعمل عند الكوفيين، والبغداديين<sup>٣</sup>، ومنه ما جاء فى قول عمرو بن شليم التغلبى القطامى (على نغم الوافر)

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقول النابغة<sup>٤</sup> (على نغم البسيط)

---

<sup>١</sup> ينظر الهمع ٢ / ٩٥، وشرح التسهيل ٣ / ١٢٣.

<sup>٢</sup> ينظر الهمع ٢ / ٩٥، وشرح التسهيل ٣ / ١٢٣.

<sup>٣</sup> ينظر السابقان فى الموضعين ذاتيهما.

<sup>٤</sup> يتحدث عن أطلال فى مهب الريح، رآها تشبه الجلد البالى، وقد هتكته الأيدى.

كأن مجر الرامسات ذبولها عليه قضيـم نمقته الأصابع  
وقول المجهول (مقتضب)

مستعان العبد الإله ربه كل مستصعب من الأمر هينا  
وقول المجهول (على نغم الوافر)

بعشرتك الكرام تعد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفا  
وقول المجهول (على نغم الطويل)

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا ميسرا  
وقول المجهول (على نغم البسيط)

قالوا كلامك هندا وهى مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا  
وقول حسان بن ثابت (على نغم الطويل)

فإن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخذ

## تابع ما يضاف إلى اسم المصدر

يضاف اسم المصدر إلى فاعله؛ فيكون المضاف إليه مجرورا لفظا، مرفوعا محلا، ويكون تابعه مجرورا تبعا للفظ، أو مرفوعا تبعا للمحل، ومن شواهد التبعية على الرفع قول المجهول (على نغم البسيط)

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سماعان من جار  
ويضاف اسم المصدر إلى مفعوله؛ فيكون المضاف إليه مجرورا لفظا، منصوبا محلا، ويكون تابعه مجرورا تبعا للفظ، أو منصوبا تبعا للمحل، ومن شواهد التبعية على النصب قول رؤبة (على نغم الرجز)

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا  
وقول المجهول (على نغم الطويل)

هويت ثناء مستطابا مؤبدا فلم تخل من تمهيد مجد وسؤددا  
يقول ابن مالك

إن كان فعل مع (أن) أو ما يحل محله ولاسم مصدر عمل

## تركيب اسم الفاعل

يؤدى اسم الفاعل عمل فعله تعديا، ولزوما على صورتين عند النحويين؛ أولاهما فى حال اقترانه بـ(أل)، وأخراهما تجرده منها مع التنوين، وعندنا فى صورة ثالثة هى إضافته إلى معموله على ما هو آت؛ فهو ينصب مفعولا به إذا كان فعله متعديا، ويصح فى ذلك المعمول على قلة جره بتلك اللام التى يسميها النحويون (لام التقوية)، تقول:

أنت فاهم لموضوعك

ويرفع فاعله دائما، ولا فرق عند الجمهور فى رفع الفاعل ظاهرا، أو مضمرا، فيصح عندهم قولك:

أنت فاهم أخوك موضوعه

ويصح أيضا قولك:

أنت فاهم موضوعك

لكن ابن جنى، والشلوبين، وابن خروف، وابن طاهر يمنعون رفعه الظاهر؛ فلا يصح عندهم قولك:

أنت فاهم أخوك موضوعه

ويصح قولك:

أنت فاهم موضوعك

فالفاعل فى الأول ظاهر، هو

أخوك

لكن الفاعل في الآخر مضمّر، هو:

(أنت)

## أولا المقترن بـ (أل)

دون شروط على الإطلاق يؤدي اسم الفاعل المقترن بـ(أل) عمل فعله تعديا، ولزوما، بصرف النظر عن زمن الحدث ماضيا كان، أم حاضرا، أم مستقبلا.

سبب ذلك الإطلاق في أدائه عمل الفعل أنه باق على صيغته في شبه الفعل، لم يطرأ عليه ما يقلل طاقة الفعلية فيه، ولا ما يقربه من مجال الاسمية، وحتى(أل)معه ليست أداة التعريف المختصة بالاسمية، إنما هي(أل)الموصولة المشتركة بين الاسمية والفعلية، ولذلك فإن اقترانه بها لا يقلل طاقة الفعلية فيه.

تقول:

كنت الفاهم الموضوع أمس

وتقول:

أنا الفاهم الموضوع الآن

وتقول:

أنا إن شاء الله الفاهم ما يحدث غدا

ففي جميع الأزمنة يؤدي اسم الفاعل عمل فعله.

يقول ابن مالك

وإن يكن صلة(أل)ففي المضى وغيره إعماله قد ارتضى



## ثانياً المجرد من (أل)

يؤدى اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله تعدياً، ولزوماً رغم تنوينه، صحيح أن التنوين إحدى علامات الأسماء، لكنه بمثابة النون فى آخر الأفعال الخمسة، فكما لا تمنع تلك النون فعليتها، فكذلك فى تنوين اسم الفاعل لا يقلل طاقة الفعلية فيه.

وبسبب ذلك (التنوين) تجد للنحويين شروطاً أربعة، يرصدونها فى ذلك النوع من اسم الفاعل، لا بد من تحققها مجتمعة فيه؛ حتى يؤدى عمل فعله، فإلى رصد تلك الشروط.

- عدم تحديد زمنه فى الماضى؛ فهو يؤدى عمل فعله حاضراً، أو مستقبلاً، أو مستمراً متجدداً، ومنه ما جاء فى قول الحق ﴿فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً﴾<sup>١</sup>

والشاهد فى قراءة السبعة<sup>٢</sup> إلا عاصمًا باسم الفاعل (جاعل) مكان الفعل (جعل) فى قراءة عاصم.

ذلك بحكم أن جمهورهم إنما يعقدون المشابهة وظيفياً، ودلالياً، وشكلياً بينه وبين فعله المضارع بصفة خاصة، تقول:

أنا فاهمّ الموضوع الآن

وتقول:

أنا إن شاء الله فاهمّ ما يحدث غداً

ولا يصح أن تقول:

<sup>١</sup> من الآية ٩٦ سورة الأنعام.

<sup>٢</sup> ينظر روح المعانى، والبحر المحيط.

كنت فاهما الموضوع أمس

لكن الكسائي لا يمنع إعماله في الماضي محتجا بوروده في قول

الحق

﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد﴾<sup>١</sup>

فالآية تحكى حدثا انتهى في الماضي قبل نزولها، لكن الجمهور يردون احتجاجه بأن (واو الحال) في صدرها يدل على أنها (تحكى) الحدث في زمن الحاضر.

. اعتماد اسم الفاعل عند الجمهور على:

نفي، أو شبه نفي، أو موصوف،

أو صاحب حال، أو ذي خبر، أو نداء

ومن اعتماده على شبه النفي ما جاء في قول المجهول (على نغم

البيسط)

أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

وقول المجهول (على نغم المتقارب)

أناو رجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا

ومن اعتماده على الموصوف قولك:

أنت رجل فاهم عمله

وقد يكون الموصوف محذوفا، ومن ذلك ما جاء في قول الحق

﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> من الآية ١٨ سورة الكهف.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٨ سورة فاطر.

فقوله (ألوانه) فاعل اسم الفاعل (مختلف) المعتمد على موصوف محذوف؛  
فالتقدير:

صنف مختلف ألوانه

وكذلك فى قول الأعشى (على نغم البسيط)

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

على التقدير:

كوعل ناطح صخرة

ومنه قول عمر بن أبى ربيعة (على نغم الطويل)

وكم مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

ومن اعتماده على صاحب الحال قولك

وقف الأستاذ شارحا المحاضرة

ومن اعتماده على ذى خبر قولك:

إن الأستاذ شارح المحاضرة

ومن اعتماده على النداء قولهم:

يا طالعا جبلا

لكن خرج على جمهور البصريين الأخفش موافقا الكوفيين فى

عدم اشتراط هذا الاعتماد فى عمل اسم الفاعل؛ فهو عندهم يؤدى عمل

فعله دون ذلك الشرط، ويحتجون بقول الطائى (على نغم الطويل)

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت

ف(خبير) اسم فاعل للثلاثى (خبير) على الصيغة (فعل)؛ حيث لم تستعمل

اللغة منه الصيغة (فاعل)، وقد رفع فاعله الظاهر

(بنو)

دون تحقق شرط الجمهور في الاعتماد على شيء قبله، لكن الجمهور  
يردون ذلك بتغيير التوجيه الإعرابي إلى مبتدأ مؤخر في  
(بنو)

وخبير مقدم في

(خبير)

يقول ابن مالك

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف  
. عدم تصغير اسم الفاعل شرط الجمهور في أدائه عمل فعله؛ فالتصغير  
بحكم أنه إحدى خصائص الأسماء يحد الطاقة الفعلية في اسم الفاعل،  
ويدفعه شوطا في حيز الاسمية بما يمنع عندهم مشابهته الأفعال؛ ولذلك  
يمنتع عندهم إعماله عمل فعله.

خرج على الجمهور الكسائي؛ حيث أجاز إعمال اسم الفاعل  
مصغرا احتجاجا بقول الأعرابي:

أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا

بنصب (فرسخا) معمولا لاسم الفاعل المصغر (سويرا) من (سائر)، لكن  
الجمهور يردون احتجاجه بأن (فرسخا) ظرف، يكتفى في نصبه بـ (رائحة  
الفعل) الكامنة في اسم الفاعل المصغر، لكن رائحة الفعل تلك لا تكفى  
لنصب المفعول به مثلا، وعليه فلا إعمال.

وقد أجاز عدد من النحويين المتأخرين في المصغر أن يؤدي عمل  
فعله إذا كان لا يستعمل مكبرا، أي إذا كان لا يستعمل إلا مصغرا، وهم في  
ذلك يحتجون بما ورد في قول مضر بن ربيعي (على نغم الطويل)

فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقق في الأيدي كميث عصيرها

حيث يرون (كميت) اسم فاعل مصغرا من (كامت) الذى لم يرد فى اللغة، ولذلك فإنه رفع (عصيرها) فاعلا له، لكن الجمهور يردون ذلك أيضا من ثلاث نواح، إحداها أن رفع الفاعل لا يكفى، إنما الحجة فى نصب المفعول به، والثانية أن (عصيرها) عندهم ليست فاعلا لاسم الفاعل، إنما هى مبتدأ مؤخر، وخبره (كميت)، فليس لدينا عمل فى البيت لـ (كميت)، والثالثة أن (كميت) ليست اسم فاعل مصغرا، إنما هى صفة مشبهة مكبرة، ولذلك يجوز فيها الإعمال.

. عدم وصف اسم الفاعل؛ فوصفه يقلل طاقة الفعلية فيه؛ بحكم أن الفعل لا يوصف، بل إن الذى يوصف هو الاسم، فوصف اسم الفاعل يدفعه شوطا فى حيز الاسم.

لكن الكسائى هنا أيضا يجيز إعمال اسم الفاعل موصوفا احتجاجا بما ورد فى قول بشر بن أبى خازم (على نغم الطويل)  
 إذا فاقدَ خطباءُ فرخين رجعت ذكرت سليمانى فى الخليط المزائل  
 على نصب (فرخين) مفعولا به لاسم الفاعل (فاقد) الموصوف به (خطباء).  
 يقول ابن مالك

كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيئه بمعزل  
 وولى استفهاما او حرف ندا أو نفيًا او جا صفة أو مسندا

### ثالثا المضاف إلى معموله

المفترض فى إضافة اسم الفاعل أن يضاف إلى مفعوله، وقد رصدت من شواهد ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾<sup>١</sup>  
فاسم الفاعل (مانعة) مضاف إلى مفعوله الضمير (هم)، ثم يرتفع بعده  
فاعله (حصونهم).

## التثنية والجمع

لا فرق عند جمهور النحويين بين الأفراد، والتثنية، والجمع فى  
أداء اسم الفاعل عمل فعله؛ فقد عمل مثنى فى قول عنترة (على نغم  
الكامل)

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما      والناذرين إذا لم القهما دمى  
وعمل مجموعا فى قول الحق

﴿هل هن كاشفاتُ ضره﴾<sup>٢</sup>

﴿... والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾<sup>٣</sup>

على قراءة أبى عمرو، وأبى بكر، والأعرج، وشيبة، وعيسى  
بتنوين (كاشفات)، ونصب (ضره)، وقول العجاج (على نغم الرجز)  
والقاطنات البيت غير الريم      أوالفا مكة من ورق الحمى  
وقول أبى كبير الهذلى (على نغم الكامل)  
ممن حملن به وهن عواقد      حبك النطاق فشب غير مهبل  
وقول امرئ القيس (على نغم الرجز)  
والله لا يذهب شيخى باطلا      حتى أبير مالكا وكاهلا

<sup>١</sup> من الآية الثانية سورة الحشر.

<sup>٢</sup> من الآية ٣٨ سورة الزمر.

<sup>٣</sup> من الآية ٣٥ سورة الأحزاب.

القاتلين الملك الحاحلا خير معد حسبا وناثلا

يقول ابن مالك

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل

## رتبة المعمول

مع اسم الفاعل المقترن بـ(أل)تتقيد رتبة المعمول، فيكون دائما بعد اسم الفاعل، لا يصح تقديمه عند جمهور النحويين، خرج على رأى الجمهور ابن الحاجب الإسنى، فأجاز تحرير تلك الرتبة، ليصح تقديم المعمول(الظرف، أو الجار مع مجروره)قبل اسم الفاعل المقترن بـ(أل)احتجاجا بوروده فى قول الحق

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾<sup>١</sup>

فقد تقدم شبه الجملة:

(فيه)

قبل اسم الفاعل(الزاهدين)، وهو من متعلقاته، لكن الجمهور يردون رأى ابن الحاجب بأن الجار والمجرور لا يتعلقان باسم الفاعل المذكور، إنما يتعلقان بمقدر.

أما اسم الفاعل المجرد من(أل)فترتبته مع معموله حرة إذا كان اسم الفاعل مرفوعا، أو منصوبا؛ بحكم أن الرفع، والنصب غير مختصين بالأسماء، أو الأفعال، بل يعتريانهما معا، فلا مرجح فى هذه المسألة بين الاسمية والفعلية، تقول:

أنت فاهم موضوعك

<sup>١</sup> من الآية ٢٠ سورة يوسف.

وتقول:

أنت موضوعك فاهم

مع المبتدأ قبل اسم الفاعل؛ فيصح أن تقول:

موضوعك أنت فاهم

ومن شواهد تقديم (المفعول به) قبل اسم الفاعل ما ورد في قول

عمر بن أبي ربيعة (على نغم الطويل):

عَزِيزٌ عَلَيْهِ أَنْ أَلِمَّ بِبَيْتِهَا / يَسْرُّ لِي الشَّحْنَاءَ وَالْبَغْضَ مَظْهَرُ

أما اسم الفاعل المجرور، سواء كان الجر بالحرف، أم بالإضافة

فإن الرتبة مقيدة بتقديم اسم الفاعل وجوبا، وتأخير معموله، نظرا لأن

الجر، وهو من خصائص الأسماء يقلل الطاقة الفعلية في اسم الفاعل،

ويدفعه شوطا في حيز الأسماء، فلا يستطيع أداء أثره في المعمول

متقدما، وكأن الجر هنا حاجز حصين<sup>1</sup> عن أداء العمل، فلا يصح أن

تقول:

أعجبت درسا بفاهم

ولا:

أنت المساكين ابن مطعم

على إعرابك:

(درسا)

و

(المساكين)

مفعولا به لاسم الفاعل بعده.

<sup>1</sup> هذه إحدى نقاط بحث لنا، عنوانه (الحاجز الحصين وأثره في تركيب الجملة العربية).



## إضافة اسم الفاعل إلى معموله

إذا كان الم معمول ضميراً وجب إضافة اسم الفاعل إليه، فيكون الضمير مبنيًا في محل جر بالإضافة، ثم هذا المحل المستحق الجر بالإضافة هو أيضا في موضع المفعول به المستحق النصب. فهو محل<sup>١</sup> في محل نصب إذا كان مفعولا، قال الأخفش، وهشام إنه في محل نصب فقط إذا كان مفعولا به، وهو عند سيبويه راجح، وسوى الكسائي الوجهين، تقول:

أنا سامعك

وإذا كان الم معمول اسما ظاهرا جاز إضافة اسم الفاعل إلى معموله، وجاز عدم الجر، أي نصبه مفعولا، وعلى الجوازين جاء قول الحق

﴿إن الله بالغ أمره﴾<sup>٢</sup>

فقد قرأ ابن أبي عبلة، وداود، وأبو عمرو بتنوين (بالغ) مرفوعا، ونصب (أمره) مفعولا به لاسم الفاعل، وقرأ غيرهم بعدم تنوين اسم الفاعل، وإضافته إلى (أمر) مجرورا، وبالوجهين جاء قول الأعشى (على نغم الكامل) الوهاب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي بينها أطفالها

<sup>١</sup> هنا إحدى نقاط بحث لنا، عنوانه (ازدواج المحل الإعرابي في تركيب الجملة).

<sup>٢</sup> من الآية ٣ سورة الطلاق.

لكن إذا حدث الفصل بين اسم الفاعل ومعموله استحالت الإضافة  
بينهما، وتعين نصب المعمول، كما ورد في قول الحق  
﴿...وجاعل الليل سكنا﴾<sup>١</sup>  
﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾<sup>٢</sup>

يقول ابن مالك

وانصب بذى الأعمال تلووا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضى

### تابع المعمول المجرور

المعمول الذى يضاف إليه اسم الفاعل يستحق . كما سبق . الجر  
على الإضافة، ويستحق أيضا النصب على المفعولية، فإذا جاء بعده تابع  
فإن هذا التابع يجوز جره تبعا لجر الإضافة، ويجوز نصبه تبعا للمفعولية  
فى رأى الكوفيين، وبعض البصريين، لكن سيبويه، وجمهور البصريين  
ينصبونه بعامل مقدر، ومن ذلك ما جاء فى قول جرير (على نغم البسيط)

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون ابن مخراق  
وقول عبد القيسى (على نغم الوافر)

فبيننا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة وزناد راعى

يقول ابن مالك

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كمتبغى جاه ومالا من نهض

<sup>١</sup> من الآية ٩٦ سورة الأنعام.

<sup>٢</sup> من الآية ٣٠ سورة البقرة.

## تركيب الصفة المشبهة باسم الفاعل

هى تشببه دلالة، ونوعا، وعددا، لكنها تخالفه فى أن فعلها لازم فقط فى القياس، وفى أن زمنها الحاضر الدائم فقط، وفى أن أغلبها لا يجارى الفعل فى الحركات، والسكنات، وغالب أبنيتها من باب (حسن):  
. فعيل؛ مثل:

ظريف، شريف، جميل

. فَعْل؛ مثل:

شهم، ضخم، سمح

. أَفْعَل؛ مثل:

أحرش، أجرب، أبيض

. فَعْل؛ مثل:

حسن، بطل، أمل

. فِعَال؛ مثل:

جبان، حصان، جمال

. فُعَال؛ مثل:

شجاع، زعاف

. فُعُل؛ مثل:

جنب، سمر، حبك

. فِعْل؛ مثل:

عفر، قلع، بكر

وقد وردت من باب (ضرب)، ومن ذلك:

. فغل؛ مثل:

شيخ، عدل، خير

. أفعل؛ مثل:

أشيب، أطيّب، أميل

. ففعل؛ مثل:

عفيف، دميم، طيب

## إعراب معموها

عندما عرض سيبويه عمل الصفة المشبهة لم تسعفه شواهد اللغة، رغم أنها داخلة بين المشتقات، وقد لاحظ اللاحقى ذلك عند سيبويه، فتقدم اللاحقى بسؤال إلى سيبويه، هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال (فعل)، قال لا، يقول اللاحقى فيما يرويه المازنى، ونقله السيوطى<sup>١</sup> " فوضعت له هذا البيت (على نغم الكامل)

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

ورواية المازنى معتمدة، وواردة فى مصدر موثق؛ بحيث لا يمكن ردها، لا هى، ولا حكاية السيوطى إياها، وهذا يعنى أن النحاة يفترضون فى شواهد اللغة ما لم يرد خدمة للقاعدة النحوية التى تصورها، أو على الأقل تصورا اطرادها فيما لا تطرد فيه، كما معنا الآن، ولعمري هذا مسلك ممقوت علميا<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> ينظر المزهري ١/١٨٠.

<sup>٢</sup> تلك النقطة مشهورة فى الفكر النحوى، وهى فى حاجة ماسة إلى إجراء بحث فيها (صنع الشواهد فى القاعدة النحوية)؛ دراسة إحصاء، وتحليل، نقد.

من ثم لا تتوقعن كثيرا . قارئى العزيز . أن تجد فى هذا الباب من الشواهد ما يشفى غلتك؛ فهم قد اعتمدوا على المثال، والنموذج كثيرا، فقالوا إن معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل يأخذ الإعرابات الثلاثة فى الأسماء، رفعا، ونصبا، وجرا على التفصيل الآتى:

. يرفع فاعلا لها عند الجمهور، وخالفهم الفارسي<sup>١</sup>، حين أعربها بدلا من الضمير المستكن فيها الواقع فاعلا لها، ومن ذلك قولك:

أنت تلميذ عميق فكره

. يجر بالإضافة، كقولك:

أنت تلميذ عميق الفكر

. ينصب، لا على أنه مفعول به لها؛ حيث إنها من الفعل اللازم، وإنما على الشبه بالمفعول به<sup>٢</sup> فقط إذا كان المعمول معرفة، كقولك:

أنت عميق الفكر

أما إذا كان المعمول نكرة فإنه يجوز فى نصبه أن يكون على الشبه بالمفعول كالمعرفة، ويجوز أن يكون على التمييز الملحوظ، كقولك:

(أنت عميق فكرا)

## صورها وصور معمولها

لمعمول الصفة المشبهة ستة وثلاثون وجها فى القسمة العقلية؛ حيث إنها صنفان: إما مقترنة بـ(أل)، وإما مجردة منها، ولمعمولها فى كل

---

<sup>١</sup> ينظر شرح الأشمونى ١/ ١٥٨.

<sup>٢</sup> فى تفاصيل هذه الوظيفة النحوية باستفاضة يمكنك مراجعة رسالتنا للماجستير(النصب بين اللفظ والمعنى دراسة تفسيرية)؛ وفيها فصل كامل تحت هذا العنوان.

منهما ست صور؛ مقترن ب(أل)، أو مضاف إلى ما فيه(أل)، أو مضاف إلى ضمير الموصوف، أو مضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف، أو مجرد من(أل)دون الإضافة، أو مجرد من(أل)والإضافة، وكل واحدة من الاثنتى عشرة حالة يرفع، أو ينصب، أو يجر؛ فنتيجة ذلك ست وثلاثون حالة، وفى كل حالة منها تكثير الصفة، أو تعريفها؛ فينتج من ذلك اثنتين وسبعين صورة، منها ثمانى صور، تأخذ حكم الممتنع، وصور قبيحة، وصورة ضعيفة، وصور حسنة، وإلى تفصيل ذلك.

### ثمانى الصور الممتعة

سبب المنع فى تلك الصور الجمع بين نقيضين فى كل منها؛ أحدهما(أل)فى المضاف، والآخر تعريف المضاف إليه على التفصيل الآتى.

- الصورة الأولى جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، مع تعريف الصفة؛ كافتراض قولك:

هذا الطفل الكريم أبيه

- الصورة الثانية جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، مع تعريف الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل الكريم أبى أمه

- الصورة الثالثة جر المعمول المضاف إلى المجرى من(أل)دون الإضافة، مع تعريف الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل الكريم أبى أمّ

- الصورة الرابعة جر المعمول المجرد من (أل)، والإضافة، مع تعريف  
الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل الكريم أبٍ

- الصورة الخامسة جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، مع تنكير  
الصفة، كافتراض قولك:

هذا الطفل كريم أبيه

- الصورة السادسة جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير  
الموصوف، مع تنكير الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل كريم أبي أمه

- الصورة السابعة جر المعمول المضاف إلى المجرد من (أل) دون  
الإضافة)، مع تنكير الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل كريم أبي أمّ

- الصورة الثامنة جر المعمول المجرد من (أل)، والإضافة، مع تنكير  
الصفة؛ كافتراض قولك:

رأيت الطفل كريم أبٍ

## الاثنتا عشرة الصور القبيحة

سبب القبح في تلك الصور خلو الصفة من رابط مع الموصوف،  
وتفصيل ذلك فيما يأتي:

- رفع الصفة دون (أل) معمولا نكرة مجردا من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل كريم أبٍ

- رفع الصفة دون (أل) معمولا نكرة مضافا إلى المجرد من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل كريم أخ أب

. رفع الصفة مع (أل) معمولاً نكرة مجرداً من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم أب

. رفع الصفة مع (أل) معمولاً نكرة مضافاً إلى المجرد من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم أخ أب

. رفع الصفة دون (أل) معمولاً معرفة مجرداً من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل كريم الأب

. رفع الصفة دون (أل) معمولاً معرفة مضافاً إلى المجرد من الضمير؛

كقولك:

رأيت الطفل كريم أخ الأب

. رفع الصفة مع (أل) معمولاً معرفة مجرداً من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم الأب

. رفع الصفة مع (أل) معمولاً معرفة مضافاً إلى المجرد من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم أخ الأب

. رفع الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من الضمير؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أب

. رفع الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى المجرد من الضمير؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أب أم

. رفع الصفة مقترنة بـ (أل) معمولاً مجرداً من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم أب

. رفع الصفة مقترنة بـ (أل) معمولاً مضافاً إلى المجرد من الضمير؛ كقولك:

رأيت الطفل الكريم أب أم



## الاثنتا عشرة الصور الضعيفة

. نصب الصفة دون (أل) معمولاً مقترناً بـ(أل)؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً الأب

. نصب الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى المقترن بـ(أل)؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أب الأم

. نصب الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى ضمير الموصوف؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أباه

– نصب الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى المضاف إلى ضمير الموصوف؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أباً أمه

. نصب الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من (أل)، دون الإضافة؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أب أم

. نصب الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من (أل)، والإضافة؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أباً

. جر الصفة مقترنة بـ(أل) مضافاً إلى ضمير الموصوف؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أبيه

. جر الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى ضمير الموصوف؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أبيه

. جر الصفة دون (أل) معمولاً مضافاً إلى المضاف إلى ضمير الموصوف؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أبى أمه

. جر الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من (أل)، دون الإضافة؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أبى أم

. جر الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من (أل)، والإضافة؛ كقولك:

رأيت طفلاً كريماً أب

. رفع الصفة دون (أل) معمولاً مجرداً من (أل)، ومن الضمير، ومن ذلك ما

جاء فى قول المجهول (على نغم الرجز)

ببهمه مُنِيْتُ شَهِمِ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لا كهام ينبو

## الصور الحسنة

الصور الباقية صور حسنة، عددها أربعون صورة، وقد صنفتها

بعضهم إلى:

حسن

و

أحسن

فمن الحسن قولك:

الطفل الكريم أبا مؤدب

ومن الأحسن قول حميد الأرقط (على نغم الرجز)

لاحق بطن بقرى سمين لا خطل الرجع ولا قرون

ومن شواهد إعمال الصفة المشبهة ما جاء فى قول الفرزدق (على نغم

البسيط)

فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الأخبار منزلة والطبيى كل ما التاثر به الأزر

ف(منزلة)معمول الصفة المشبهة(الأخيار)جمع(خيرٍ)، وكذلك(كل)مفعول به للصفة المشبهة(الطيبين)جمع(الطيب).

وقول المجهول(على نغم الطويل)

أزور امرأ جما نوالاً أعده لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

وقول المجهول(على نغم الطويل)

أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر

ف(خصور)فاعل للصفة المشبهة(دقاق)جمع(دقيق)، و(ما)فاعل للصفة المشبهة(وثيرات)جمع(وثير).

وقول المجهول(على نغم الخفيف)

حسن الوجه أنت طلقه في السد م وفي الحرب كالح مكفهر

وقول المجهول(على نغم الطويل)

سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى

ف(كشح)مرفوعة فاعلا للصفة المشبهة(اللطيفة)، وكذلك(البضة)صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها(المتجرد).

وقد ورد معمولها مثلثا في قول النابغة(على نغم الوافر)

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

ف(الظهر)معمول الصفة المشبهة(أجب)ترفعها على الفاعلية، وتنصبها على الشبه بالمفعول، وتجرها على الإضافة.

وورد نكرة نصبا؛ أي على الشبه بالمفعول في قول أبي زبيد(على نغم

البيسط)

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة مخوطة جدلت شنياء أنيابا

وورد معرفة نصبا؛ أى على الشبه بالمفعول أيضا فى قول الحارث بن ظالم (على نغم الوافر)

فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشُّعر الرقابا  
وفى قول السموأل (على نغم الطويل)

تعييرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها إن الكرام قليل  
(عديد)معمول الصفة المشبهة(قليل)ترفعه فاعلا، ويمكن أن تنصبه على  
الشبه بالمفعول، لكن يمتنع فيه الجر؛ بحكم تنوين(قليل).  
يقول ابن مالك:

فارفع بها وانصب وجر مع (أل) ودون (أل) مصحوب (أل) وما اتصل  
بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع (أل)سما من (أل)خلا  
ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

### تضمين الجامد معنى الصفة المشبهة

لا عمل للاسم الجامد فى القاعدة النحوية، لكن ورد عدد من  
الشواهد جاء فيها الاسم الجامد عاملا عمل الفعل، فقال النحويون إنه  
جامد، تضمن معنى الصفة المشبهة، ولذلك يعطونه حكمها فى الأعمال،  
ومن ذلك ما ورد فى قول الضحاك بن سعد (على نغم البسيط)

فراشة اللحم فرعون العذاب وإن تطلب ناده فكلب دونه كلب  
على تضمين الاسم الجامد(فراشة)معنى الصفة المشبهة(جميلة)، أو  
(خفيفة)، أو(رشيقة)، مضافة إلى فاعلها(الحلم)، وكذلك تضمين الاسم  
الجامد(فرعون)معنى الصفة المشبهة(صعب)مضافة إلى فاعلها(العذاب).  
وكذلك فى قول عنترة الكلبى(على نغم الوافر)

فلولا الله والمهر المفدى لأبت وأنت غريال الإهاب

على تضمين الاسم الجامد (غريال) معنى الصفة المشبهة (مثقب) مضافة إلى فاعلها (الإهاب).

## تركيب صيغ المبالغة

تعمل صيغ المبالغة عمل فعلها عند جمهور البصريين . على خلاف بينهم<sup>1</sup> . حملا على اسم الفاعل شروطا، وصورا، وطرقا، يحتاج البصريون في ذلك بالسمع، كما هو آت، لكن الكوفيين يرفضون إعمالها، بدعوى أنها تخالف (الأصل) في العمل عند الجميع، وهو الفعل المضارع لفظا؛ أي في الحركات، والسكنات، ودلالة؛ أي بكثرة دلالاتها على الحدث، أكثر من المضارع، وأكثر من اسم الفاعل، وهم يوجهون نصب الاسم بعدها، لا كالبصريين على أنه مفعولها، وإنما على أنه مفعول لفعل مقدر.

والسمع الذي اعتمد عليه البصريون في إعمالها عمل الفعل كثير منه ما ورد في قول القلاخ بن حزن التميمي (على نغم الطويل)  
أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا  
ف(جلال) منصوب مفعولا به لصيغة المبالغة (لباس)، وكذلك في قول أبي طالب (على نغم الطويل)

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر

---

<sup>1</sup> بعضهم ينكر إعمال الصيغتين (فعليل، وفعل)، ووالجرمى أجاز إعمال (فعل)، دون (فعليل)؛ لقربه من وزن الفعل.

ف(سوق)منصوبة مفعولا به لصيغة المبالغة(ضروب)، وكذلك فى قول أبى ذؤيب(على نغم الطويل)

عشية سعدى لو تراعت لراهب بدومة نجرّ دونه وحجيج

قلى دينه واهتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هيوج

بنصب(إخوان)مفعولا به مقدم جوازا لصيغة المبالغة(هيوج)، مع ملاحظة خروج هذا الشاهد على مقررات النحويين فى أعمال المشتقات؛ حيث يقررون امتناع تقديم المعمول قبل المشتق؛ فالمشتق عندهم أضعف من أن يؤثر فى معمول متقدم؛ بحكم أنه عندهم فرع على الفعل فى العمل، وأصلهم العام يقرر، كما سبق:

(الفرع ينحط عن الأصل درجة)

وتلك الدرجة فى الانحطاط هى عدم قدرة الفرع على العمل فى معمول متقدم.

ومن أعمال صيغ المبالغة أيضا ما ورد فى قول عبد الله بن قيس الرقيات(على نغم الطويل)

فتاتان أما منهما فشيبة هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا

ف(هلالا)منصوبة مفعولا به لصيغة المبالغة(شيبة)، وكذلك فى قول زيد الخير(على نغم الوافر)

أتانى أنهم مزقون عرضى جحاش الكرمين لها فديد

ف(عرض)منصوبة مفعولا به لصيغة المبالغة(مزقون)جمع(مزق).

وقول أبى يحيى اللاحقى(على نغم الكامل)

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

ف(أمورا)منصوبة مفعولا به لصيغة المبالغة(حذر).

وقول لبيد(على نغم الكامل)

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم  
ينصب(عضادة)مفعولا به للصفة المشبهة(شنج).

وقول طرفة بن العبد(على نغم الرمل)

ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر

ف(ذنب)منصوب مفعولا به لصيغة المبالغة(غفر)جمع(غفور)، وكذلك في

قول ساعدة(على نغم البسيط)

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا ويات الليل لم ينم

وقول ذى الرمة(على نغم الطويل)

هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض

ف(نفس)منصوبة مفعولا به لصيغة المبالغة(هجوم).

يقول ابن مالك

فعال او مفعال او فعيل فى كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ما له من عمل وفى فعيل قل ذا وفعل

## تركيب اسم المفعول

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمفعول، كاسم الفاعل

شروطا، وصورا، وطرقا، ومعلوم أن اسم المفعول من الفعل اللازم لابد

من ذكر الجار المناسب بعده؛ تقول:

النجاح مفروح به

ومعلوم أن المرفوع بعده يعرب نائب فاعل له.

وتحديد هذا المرفوع يتم بأحكام تحديده مع فعله المبنى للمفعول؛ فهو المفعول الأول على الراجح، حين تعدد المفعول، وهو الظرف، أو المصدر مختصين حين انعدام المفعول... إلخ.

ومعلوم أن لاسم المفعول صيغتين قياسيتين: أولاهما (مفعول)، وهى من الثلاثى، والأخرى من غير الثلاثى، وهى من مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، لكن النحويين يضيفون إليهما صيغة ثالثة من السماع، وهى (فعل) بمعنى (مفعول)

مثل:

(دهين، كحيل، جريح، طريح، قتيل)

ويمكن أيضا إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، كقول الألفية (المحمود المقاصد)، فيكون من باب إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله، أى مجرور لفظا، مرفوع محلا.

لكن النحويين يشترطون فى صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه عدم كونه على الصيغة (فعل)؛ فهذه الصيغة عندهم لا تضاف إلى المرفوع، وذلك لتحاشى اللبس بين الإضافتين؛ فعندما تقول:

فلان قتيل الروح هنا

فإنك فى لبس، لا تدرى (الروح) قاتلة، أم مقتولة، لذلك حسم النحويون هاته المسألة بأنه لا يصح تصور إضافتها إلى المرفوع، وعليه فكلمة وجدتها علمت أنها من باب إضافتها إلى المفعول فقط. وعليه فإن معنى التركيب السابق

فلان روحه مقتولة هنا



يقول ابن مالك

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل  
فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه كالمعطى كفافا يكتفى  
وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع

## تركيب التعجب

إعمال شبه الفعل هنا واحد من مواضعه؛ بحكم أن صيغة التعجب  
تعمل عمل الفعل، لكنها ليست من صيغ الفعل، كما هو آت، بل إن اتجاه  
الكوفيين ذهب إلى اسمية (أفعل) التعجب، ومن ثم يأتي ذكره هنا فى هذا  
الموضع.

والتعجب هو تعبير عن

استعظام زيادة فى وصف فاعل،

خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن مماثلة أقرانه

وعلى ذلك فلا تعجب من الوصف الواقع على مفعول؛ فلا يقال:

ما أفهم الدرس لدى التلميذ

بقصد التعجب من مدى مفهومية الدرس، وكذلك لا تعجب من وصف،

دون أن يزيد ذلك الوصف على المتوقع؛ فلا يقال فى شرح المحاضرة:

ما أشرح المحاضرة

لأن المحاضر مهما زاد دقة فى عمله فهو المطلوب منه، وكذلك لا

تعجب من الوصف المعروف سببه؛ حيث:

(إذا عرف السبب بطل العجب)

وصيغ التعجب لا حصر لها فى المسموع عن العرب، لكن النحويين لم (يبويوا) للغالبية العظمى منها<sup>١</sup>، بدعوى أن دلالتها على التعجب ليست دلالة (الوضع)، إنما هى تدل على ذلك بـ(القرينة)، وإن كان أشقاؤهم البلاغيون قد لمسوا بعض ذلك لمسا خفيفا فيما يسمى الاستفهام البلاغى مثلا، ومن ذلك استعمالهم أسماء الاستفهام لأداء هذه الدلالة كما جاء فى قول الحق

﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾<sup>٢</sup>

فالمعنى:

إنه لعجيب أن تكفروا بالله...

وكذلك النفى، كما فى قول الأعشى (على نغم الكامل)

باتت لتحزننا عفاره يا جارتا ما أنت جاره

فالمعنى:

إنه لعجيب جوارك إيانا

ومن ذلك تسبيح الله، كما فى الحديث الشريف:

(سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)

فالمعنى:

إنه لعجيب حال المؤمن

ومنه قول العرب:

(لله دره فارسا)

<sup>١</sup> (تبويب) صيغ التعجب فى حاجة ماسة إلى دراسة، تقيم أوده، وقد كلفت به واحدا من تلاميذى، لكن الأمر لم يتم، فلعل الأيام كفيلا بإنجاز المهمة.  
<sup>٢</sup> من الآية ٢٨ سورة البقرة.

فالمعنى:

إنه لعجيب فروسية فلان  
ومنه (واه)، كما فى قول أبى النجم (على نغم الرجز)  
واها لليلى ثم واها واها هى المنى لو أننا نلناها

فالمعنى:

إنه لعجيب حال ليلى  
وقد انصب جهد النحويين على صيغتين اثنتين فقط، قالوا إنهما  
الصيغتان القياسيتان؛ لأنهما تدلان على التعجب بـ(الوضع)، وهاتان  
الصيغتان هما:

(ما أفعل)

و

(أفعل بـ)

وبعد كل منهما يأتى ذكر المتعجب منه ظاهراً، أو مضمراً.  
وليس بين يدى البحث اللغوى قديماً، أو حديثاً ما يمكن به تسويغ  
اختيارهما دون غيرهما عند النحويين؛ لتكونا هما الصيغتان القياسيتان،  
مع أنه كان سائر الصيغ على مد ذراعهم، وقد أشاروا إلى كثير منها بأن  
القصد منه التعجب، تجد تلك الإشارات عند النحويين، والمفسرين،  
والبلاغيين.

والمتعجب منه بعد الصيغة

(ما أفعل)

معدود عندهم فى وظائف المنصوبات؛ لأنهم يعربونه مفعولا به لصيغة التعجب التى يلحقها جمهورهم بالأفعال، وفاعلها دائما محذوف<sup>١</sup>، وبعد الصيغة الأخرى يعربونه فاعلا مرفوعا محلا مجرورا لفظا بباء الجر الزائدة سماعا؛ حيث إنهم يرون صيغة التعجب هذه أيضا من الأفعال، ولعل فعلية هاتين الصيغتين عندهم هى السبب فى دراسة هذا الموضوع فى هذا الموضوع (شبه الفعل)؛ حيث إن الصيغتين لا تقبلان علامات الأفعال، لكنهما تؤديان عمل الأفعال، والآن إلى دراسة الصيغتين القياسيتين.

## ما أفعل

منها ما جاء فى قول الحق

﴿...فما أصبرهم على النار﴾<sup>٢</sup>

وفى تحليل النحويين هذه الصيغة يقولون إن (ما) اسم تعجب باتفاقهم، مبنى على سكون المد، فى محل رفع مبتدأ مقدم وجوبا؛ بحكم أنه من ألفاظ الصدارة، وبحكم أن التركيب كله عندهم يجرى مجرى المثل؛ فلا تغيير فيه، ودليل اسميتها الأول الإسناد إليها، ودليل اسميتها الثانى عود

---

<sup>١</sup> هنا إحدى نقاط حذف الفاعل وجوبا، بما يخالف قاعدتهم فى باب الفاعل التى ينصون فيها على امتناع حذف العمدة هناك، وهنا ينصون على وجوب حذف ذلك العمدة؛ بما ينتج تناقضا عند تقريب هاتين القاعدتين المتباعتين بين دفتى كتاب النحو العربى، مما ينتج لدينا موضوعا صالحا للدراسة الجادة، يبحث فى (أثر تقريب القواعد المتباعدة) فى كشف تناقضاتها.

<sup>٢</sup> من الآية ١٧٥ سورة البقرة.

الضمير<sup>١</sup> المذكور بعد عليها؛ فالضمير لا يعود إلى غير الأسماء،  
والخلاف الوحيد بين النحويين في الأحكام المذكورة لها قبل جاء فيما  
حكاه ابن مالك<sup>٢</sup> من أن الفراء، وابن درستويه، والكوفيين ذهبوا إلى  
أن (ما) استفهامية مشوبة بالتعجب، شأنها شأن (ما) في قول الحق

﴿وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين﴾<sup>٣</sup>

وهم يستدلون في هذا الشأن بأن استعظام الوصف ناشئ باتفاقهم عن  
خفاء سببه، ومن شأن المجهول أن يستفهم عنه، ثم يستنتجون من ذلك  
رأيهم في اسمية (أفعل)؛ لأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا  
الأسماء باتفاق.

لكنهم اختلفوا بعد ذلك؛ فمن حيث التعيين ذهب سيبويه وجمهور  
البصريين إلى أنها نكرة (تامة)، معناها (شيء)، ومسوخ الابتداء بها  
دلالتها على أمر عجيب غريب، وخبر المبتدأ تلك الجملة الفعلية بعده،  
على حين ذهب الأخفش إلى أنها معرفة (ناقصة)<sup>٤</sup>، معناها (الذي)، والجملة  
الفعلية بعدها صلة الموصول، أما خبر المبتدأ فمحذوف وجوبا،  
والتقدير (عظيم)، وينشأ ضعف رأى الأخفش عندهم من اقتضائه حذف  
الخبر؛ فمن أصولهم أن:

---

<sup>١</sup> من خصائص هذا الضمير دون بقية الضمائر أنه لا يجوز العطف عليه، ولا الإبدال  
منه، وهذا ينتج لنا بحثا، عنوانه (السلوك التركيبي للضمير، دراسة إحصاء، وتحليل،  
ونقد).

<sup>٢</sup> ينظر التسهيل.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٧ سورة الواقعة.

<sup>٤</sup> أى أنها تحتاج إلى ما بعدها، وهو صلة الموصول في إتمام معناها.

(ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)

واختلفوا أيضا في (أفعل) التعجب بين الاسمىة والفعلية، وقد سبق التنويه إلى ذلك؛ فقد ذهب إلى فعليتها جمهور البصريين، ومن الكوفيين الكسائي، وهشام، قالوا إنها فعل ماض مبنى على الفتح، بدليل اقتضائها نون الوقاية مع ياء المتكلم؛ تقول:

ما أحوجنى إليك يا رب

والمتعجب منه منصوب على المفعولية، ثم هي باتفاق<sup>١</sup> فعل جامد، لا يقبل التصرف بسبب عدم اجتماع دلالاته على الحدث مع الزمان، شأن بقية الأفعال، وبسبب تضمنه معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للدلالة على التعجب، لكنه لم يوضع.

لكن الكوفيين يرون اسميتها مستدلين بقبولها التصغير فى قول

العرجى (على نغم البسيط)

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلئانكن الضال والسمر

وهى تأتى عندهم بعد المبتدأ (ما) خبرا له مؤخرا وجوبا، مفردا، منصوبا<sup>٢</sup> بسبب مخالفته<sup>٣</sup> المبتدأ فى المعنى، فهى عندهم تأخذ حكم

---

<sup>١</sup> خرق هذا الاتفاق هشام؛ حيث ذهب إلى جواز تصريفه إلى المضارع؛ فتقول فى (ما أحسن) (ما يحسن)، لكنه لا سماع له.

<sup>٢</sup> حكم خبر المبتدأ عند الكوفيين إما الرفع بالمبتدأ، وذلك عندما يكون هو المبتدأ فى المعنى، وإما النصب بالمخالفة، وذلك عندما يكون مخالفا للمبتدأ فى المعنى.

<sup>٣</sup> فى النصب على المخالفة اقرأ فضلا كاملا فى رسالتنا للماجستير (النصب بين اللفظ والمعنى) دراسة تفسيرية.

الظرف (عند) تماما بتمام، والمتعجب منه منصوب على الشبه بالمفعول؛ فهو مسبوق بشبه الفعل، لا بفعل.

## أَفْعَلُ بـ

منها ما جاء في قول الحق

﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾<sup>١</sup>

ومنه ما ورد في قول ذي الرمة (على نغم المنسرح):

أعجب بمن يقتل الرجال وإن/لاخ له شخص شبيهة دعره  
وفي تحليل النحويين هذه الصيغة أجمعوا على فعلية (أفعل) مستدلين  
بالصيغة؛ فهي شكلا كالفعل الأمر الصحيح الآخر، تبنى على السكون، أو  
المعتل الآخر، تبنى على حذف العلة، لكن هذا الفعل بشبهه شكل الأمر  
المتنع من رفع الفاعل، ومن ثم استجلبت باء الجر الزائدة سماعا؛ لتغير  
شكل الفاعل بعدها من الرفع إلى الجر، وإن بقي في المحل رفعا، ولذلك لا  
يصح في تلك الباء الحذف إلا في استثناء وحيد، هو أن يتغير شكل  
المتعجب منه الاسم الصريح إلى المصدر المؤول من  
(أن) مع الفعل

وقد ورد ذلك في قول العباس بن مرداس (على نغم الطويل)

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وأضاف الأثموني المصدر المؤول من (أن) الناسخة مع معموليها اعتمادا  
على قول الشريف الرضي (على نغم الكامل)

<sup>١</sup> من الآية ٣٨ سورة مريم.

أهون علىّ إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة الملسوع  
أما من حيث مضمون (أفعل) فقد اختلفوا؛ حيث ذهب البصريون  
إلى أنها رغم أخذها لفظ الأمر، أى الإنشاء، فإن معناها خبرى، على حين  
ذهب من البصريين الزجاج، والزمخشري، ومن الكوفيين الفراء، وابن  
كيسان، ومن الأندلسيين ابن خروف . إلى كون هذه الصيغة أمراً فى  
اللفظ والمعنى، وأن الباء بعده أصلية، وظيفتها التعديّة، وأن الفاعل  
ضمير مستتر وجوباً، ثم اختلفوا فى مرجع ذلك الضمير فإما يعود  
إلى (المصدر المفهوم) من صيغة التعجب، ومن ثم يلزم ذلك الضمير صورة  
واحدة، فلا يغير نوعاً، ولا عدداً، وهذا رأى ابن كيسان، وإما يعود إلى  
المتعجب منه، وتعليل عدم تغير الضمير هنا أن التركيب كله يجرى مجرى  
المثل، فلا يقبل التغير .

يقول ابن مالك

بـ(أفعل) انطق بعد (ما) تعجباً أو جئ بـ(أفعل) قبل مجرور ببا  
وتلو (أفعل) انصبه كـ(ما) أوفى خليلنا وأصدق بهما  
وفى كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما

### معمول فعل التعجب

المعمول هنا هو المتعجب منه، وهو يشبه المبتدأ فى أنه لا يصح  
أن يكون نكرة مبهمّة، وإنما يجب أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة؛ حيث  
لا يصح عقلاً التعجب من المجهول؛ فلا يصح قولك:

ما أجمل طفلاً

لكن يصح قولك:



## ما أجمل طفلا مبتسما

وبحكم أن فعل التعجب جامد تتقيد رتبة المتعجب منه فى التأخر وجوبا؛ فالفعل الجامد<sup>١</sup> لا يستطيع . عندهم . التأثير فيما قبله؛ بحكم أنه بجموده قد انحط درجة عندهم عن المتصرف .

ولا يصح عند الجمهور<sup>٢</sup> الفصل بين فعل التعجب ومعموله؛ بحكم أن التركيب كله عندهم يجرى مجرى المثل، لكن وردت أنواع من الفواصل<sup>٣</sup>، منها

. الفصل بالنداء، أجازة ابن مالك<sup>٤</sup> من ذلك قول على بن أبى طالب فى استشهاد عمار بن ياسر:

أعز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا

. الفصل بالحال، أجازة<sup>٥</sup> من البصريين الجرمى، ومن الكوفيين هشام، كقولك:

## ما أجمل متفتحا الورد

. الفصل بـ(لولا)، أجازة ابن كيسان<sup>٦</sup>، تقول:

---

<sup>١</sup> الجمود واحد من أنواع الحاجز الحصين، ينظر فى ذلك بحثنا(الحاجز الحصين فى الجملة العربية).

<sup>٢</sup> ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٧، شرح الأشمونى ١ / ١٦٨، الجنى الدانى فى حروف المعانى ٧ / ١.

<sup>٣</sup> هنا إحدى نقاط بحثنا(الحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

<sup>٤</sup> ينظر التسهيل.

<sup>٥</sup> ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٧، شرح الأشمونى ١ / ١٦٨، الجنى الدانى فى حروف المعانى ٧ / ١.

<sup>٦</sup> ينظرالمراجع السابقة فى المواضع نفسها أجزاء وصفحات.

ما أجمل لولا شوكة الورد

. الفصل بالمصدر، أجازته<sup>١</sup> الجرمى من البصريين، وهشام من الكوفيين،  
تقولك

ما أجمل جمالا الورد

وعلة منعه لدى الجمهور أن فعل التعجب لا يصاغ منه أصلا المصدر؛  
بحكم جموده، فأشبهه ما لا مصدر له.

. الفصل بشبه الجملة، أجازته الجرمى، والمازنى، والزجاج، والفراء<sup>٢</sup>، ومنه  
قول حسان (على نغم الطويل)

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحباب إينا أن تكون المقدما

وقول المجهول (على نغم الطويل)

خلى ما أحرى بذى اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

. الفصل بالشرط، ومن قول أوس بن حجر (على نغم الطويل)

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا

ولا بد من ذكر المتعجب منه، لا يصح فيه الحذف إلا إذا كان

ضمير، ودل عليه دليل، كقول على بن أبى طالب (على نغم الطويل)

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

وقول عروة بن الورد (على نغم الطويل)

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

وقول المجهول (على نغم الرجز)

<sup>١</sup> ينظر المراجع السابقة فى المواضع نفسها أجزاء وصفحات.

<sup>٢</sup> ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٧، شرح الأشمونى ١ / ١٦٨، الجنى الدانى فى حروف  
المعانى ١ / ٧.

أعزّز بنا وأكف إن دعينا يوما إلى نصره من يلينا

يقول ابن مالك

وفك (أفعل) في التعجب التزم  
معموله ووصله به الزم  
مستعمل والخلف في ذلك استقر  
وحدف ما منه تعجبت استبح  
وحدف ما منه تعجبت استبح  
... ..

### شروط بناء صيغة التعجب

تسعة شروط عند جمهور النحويين، لا بد من توفرها في الصيغة حتى يمكن صياغة فعلى التعجب منها مباشرة، فإن فقدانها فيها بعض تلك الشروط فإن التعجب منه يكون بصياغة مصدره مسبقا بصيغة التعجب المناسبة للدلالة من فعل آخر مستوف تلك الشروط التي نسردها في السطور الآتية.

- أن تكون الصيغة فعلا؛ فلا يصح بناؤها من الأسماء؛ فمن الشذوذ أن يقال:

ما أحمره

حيث لا فعل من (الحمار).

- أن يكون ذلك الفعل ثلاثيا مجردا؛ فلا يصح على هذا صياغتها من المزيد، ولا من الرباعي المجرد في رأى الجمهور؛ فمن الشذوذ أن يقال:

ما أذهب بهاءه

فهذا الفعل مزيد.

- أن يكون ذلك الفعل الثلاثي المجرد متصرفا؛ فلا يصح:

ما أعساه

. أن تقبل دلالاته التفاوت فى الدرجة، والتفاضل فيها، ولذلك لا يصح أن يقال:

ما أموت

ولا:

ما أفنى

فلا تفاضل فى الموت، ولا فى الفناء.

— أن يكون ذلك الفعل تاما فى رأى جمهور البصريين؛ فلا يصاغ (أفعل) التعجب من الفعل الناقص؛ لأن صياغتها منه تؤدى إلى الإحالة؛ حيث ينتج عن ذلك انتصاب المتعجب منه من جهتين إحداهما مفعول به للتعجب، والأخرى خبر الفعل الناقص، ومن أصولهم أنه:

(يمتع اجتماع عاملين على معمول واحد)

كامتناع وجود خالقين لمخلوق واحد، والسبب الثانى للإحالة هنا هو أن إحدى صيغتى التعجب تقتضى استعمال الباء قبلها، على حين خبر الفعل الناقص لا يصح استعمال تلك الباء قبله، والسبب الثالث للإحالة أن المتعجب منه يجوز حذفه لدليل، فى حين لا يصح ذلك الحذف فى خبر الناسخ.

لكن لا مانع عند الكوفيين من تجاوز جميع تلك المحظورات البصرية، واستعمال الناقص فى صياغة فعل التعجب، فيقولون:

(ما أصير الورد عطرا)

وقد ساعدهم على هذا أنهم ليس عندهم باب مخصوص للأفعال الناقصة، إنما يعربون مرفوعها فاعلا، ومنصوبها حالا، أو شبيها بالحال، لكن لم يرد سماع بما ذهبوا إليه، أو قل لم يصل إلينا مثل ذلك السماع. - أن يكون ذلك الفعل مثبتا؛ فلا يصح التعجب من المنفى، بأن يقال من:

لا ينام

مثلا:

ما أنومه

على الأقل لمنع التباس التعجب بين المنفى والمثبت؛ فلا فرق، كما ترى فى صيغة التعجب المذكورة، ولا فرق فى ذلك بين غير الملازم والملازم للنفى؛ مثل:

(ما عاج بالدواء)

أى:

(ما انتفع به)

- أن يكون ذلك الفعل مبنيًا للفاعل؛ فلا يصح التعجب من المبني للمجهول، على الأقل لتحاشى اللبس بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول أيضا، لكن مما شذ على ذلك قولهم:

مأخصره

تعجبا من المبني للمجهول:

اختصر

ولا فرق في ذلك أيضا بين الملازم البناء للمفعول وغير الملازم عند الجمهور، لكن اتجاها من النحويين، منهم ابن مالك<sup>١</sup> يفرق، فيجيز التعجب من الملازم البناء للمجهول الثلاثي؛ مثل:  
زهى، غشى عليه، عنى

بل ورد

(ما أجنه)

و

(ما أولعه)

. ألا يكون وصفه (أفعل، فعلاء)، ولذلك لا يصح التعجب من:

(عرج، عوج، جرد، لمى...)

وذلك لتحاشي اللبس في (أفعل) بين التعجب والوصف.

. عدم الاستغناء عنه بالمصوغ من غيره؛ فكما استغنى بـ:

(ترك)

عن:

(ودع)

استغنى بـ:

(ما أصعب القيلولة)

عن:

(ما أقيله)

فقد يستوفى الفعل الشروط، ولا يصاغ منه فعل التعجب مباشرة، استغناء عنه بصيغة أخرى، ومن ذلك:

---

<sup>١</sup> ينظر التسهيل.

(سكر، قعد، جلس)

وأضاف ابن عصفور:

(قام، غضب، نام)

وإن حكى سيبويه:

(ما أنومه)

قياسا على قول العرب فى صيغة المقارنة:

(فلان أنوم من فهد)

يقول ابن مالك

وصغهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذى انتفا

وغير ذى وصف يضاهاى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا

وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه أثر

وأشدد او أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد(أفعل)جره بالبا يجب

ولعلك تدرك . قارئى العزيز . أن صياغة الكلمة عموما ليست من

عمل النحوى فى شىء، إنما هى شأن صرفى خالص، لذلك راوحت فيها

بين ذكرها هنا جريا على عادة النحويين، وعدم التعمق أو التعليق سيرا

على ما ينبغى علميا من الفصل بين ما هو نحوى، فيذكر هنا، وما هو

صرفى فيترك إلى هناك.

## تركيب (أفعل) المقارنة

هذا الموضوع يسميه كثير من كتب النحو<sup>١</sup> (اسم التفضيل)، وقد عدلت عن ذلك؛ لأنه ليس باتفاق اسما، بل مختلف عليه بين الاسمية والفعلية؛ ومن ثم جاءت دراستي إياه في هذا الموضوع، ولأنه ليس دائما للتفضيل، بل يكون كثيرا للتحقير، حسب دلالة السياق، وحسب دلالة الجذر اللغوي المصوغ منه تلك الصيغة.

و(أفعل) هذى تقتضى المشاركة بهيئتها، وتقتضى صحة المقابل بمادتها؛ المشاركة بين طرفين موجودة فى الصيغة، وزيادة الوصف فى أحد الطرفين يعنى بالضرورة وجود ذلك الوصف فى الطرف الآخر، لكن بدرجة أقل.

يمكن تعريفه بأنه كلمة، وزنها فى التذكير (أفعل)، وفى التأنيث (فعلى)، نستخدمها فى الربط بين اسمين، اشتراكا فى حدث، لكن أحدهما زاد على الآخر فى ذلك الحدث، أو قل عنه، وذلك الاسم معدود عند الصرفيين، والنحويين من المشتقات، ولذلك يعمل عمل فعله، ولذلك أيضا جاءت دراستي إياه فى هذا الموضوع.

همزة ذلك الاسم مفتوحة دائما، وما بعدها ساكن، لكن:

(خير، وشر)

معدودان عند الصرفيين، والنحويين من أسماء المقارنة، رغم خلوهما من تلك الهمزة، ومن ذلك السكون، يقولون إن تلك الهمزة تم حذفها بسبب

---

<sup>١</sup> ينظر المفصل ١٦/١، شرح ابن عقيل ١٨١/٢، حاشية الصبان ٢٥٥/١، أوضح المسالك ٣٩٧/٣، شرح الأشموني ١٨٤/١.



كثرة استعمال هذين الاسمين فى تلك الدلالة، ومن ثم تم تحريك ذلك السكون؛ حيث لا يمكن بدء النطق بساكن، ومن شواهدهما ما جاء فى قول الحق

﴿والآخرة خير وأبقى﴾<sup>١</sup>

﴿وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم﴾<sup>٢</sup>

وفى ذينكم الاسمين شذوذ آخر، هو أنهما لا فعل لهما عند جمهور النحويين<sup>٣</sup>، ومن الشواهد التى جاءت منبهة<sup>٤</sup> على ذلك (الأصل) المتروك قراءة أبى قلابة<sup>٥</sup> بفتح الشين فى قول الحق

﴿سيعلمون غدا من الكذاب الأشر﴾<sup>٦</sup>

وقول ربيعة (على نعم الرجز)

... .. بلال خير الناس وابن الأخير

يضاف إلى هذين الاسمين ثالث، هو:

(حب)

ورد بالهمزة فى الحديث الشريف:

<sup>١</sup> من الآية ١٧ سورة الأعلى.

<sup>٢</sup> من الآية ٢١٦ سورة البقرة.

<sup>٣</sup> ينظر المفصل ١٦/١، شرح ابن عقيل ١٨١/٢، حاشية الصبان ٢٥٥/١، أوضح المسالك ٣٩٧/٣، شرح الأشمونى ١٨٤/١.

<sup>٤</sup> (المنبهة على الأصل) دراسة إحصاء، وتحليل، ونقد، صرفاً، ونحواً. موضوع رائع، فى حاجة ماسة للدراسة، وأتوقع فيه إنتاج بحث جيد، إذا أتيح له باحث يستحقه؛ فلعنه يتم على يدينا، أو بإشرافنا مستقبلاً إن شاء الله.

<sup>٥</sup> ينظر روح المعانى ، و البحر المحيط .

<sup>٦</sup> من الآية ٢٦ سورة القمر

(أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل)

ورود بغير الهمزة في قول المجهول (على نعم البسيط)

وزاده كلفا في الحب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منع  
ويصاغ (أفعل المقارنة) بشروط (أفعل التعجب) نفسها.

يقول ابن مالك

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل

### طرق استخدامها

يأتي (أفعل) المقارنة في تركيب، يتكون من أربعة أركان: أولها  
يسميه النحويون (المفضل)، ونسميه (المقارن)، ويعربونه حسب موقعه،  
وغالبا يكون مبتدأ، أو قل مسندا إليه، وثانيها (أفعل) المقارنة، ويعربونه  
حسب إعراب المقارن، وغالبا يكون خبره، أو قل المسند، وثالثها<sup>١</sup> يسميه  
النحويون (المفضل عليه)، ونسميه (المقارن به)، وهو غالبا يكون مسبوqa  
بحرف الجر<sup>٢</sup> (من)، فيكون مجرورا به، ورابعها يسميه النحويون (وجه  
التفضيل)، ونسميه (وجه المقارنة)، ويعربونه على النصب تمييزا ملحوظا،  
أو يكون مجرورا بأحد حروف الجر، تقول:

---

<sup>١</sup> يمنع جمهور النحويين تقدم حرف الجر (من) قبل (أفعل) المقارنة، لكني عثرت على شيء  
من هذا في كلام فصحاء الموثق، ومن ذلك ما ورد في قول عنتره:

خلقتُ من الحديدِ أشدَّ قلباً وقد بليَ الحديدُ وما بليتُ

<sup>٢</sup> ليس دائما يرد هذا الحرف، إنما لوروده أحكام، تتراوح بين وجوب الذكر، وجوازه،  
وامتناعه، وبيان ذلك آت بعد سطور عديدة على الأصابع.

## فلانة أجمل من الوردة رائحة

وثلاث العلامات فى تمام الاسم عند النحويين هى طرق استخدام (أفعل) المقارنة فى الجملة العربية؛ إما بـ(أل)، وإما بالإضافة، وإما بالتجرد منهما، وعلى عاتق السطور الآتية بيان ذلك.

## أفعل المقارنة مقترنا بـ(أل)

عند اقتران (أفعل) المقارنة بـ(أل) يجب أن يطابق ما قبله نوعا، وعددا ما وردت الصيغة فى السماع<sup>١</sup>، وفى ذلك دفع لتلك الصيغة شوطا فى حيز الاسمىة؛ فالتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع من سمات الأسماء، ولا علاقة لها بالأفعال.، ولعل سبب ذلك فى تلك الصيغة اقترانها بـ(أل)؛ فتلك أبرز خصائص الأسماء، وذلك يضعف شبهه بالفعل. ثم من أحكام استخدام تلك الصيغة على هذه الطريقة منع استخدام (من) بعدها؛ حيث (من)، و(أل) لا يجتمعان هنا معا، وكأنهما نقيضان بعبارة المناطقة، وسبب ذلك عقلا أن (أل) فيها استغراق جميع أجزاء الحدث موضع المقارنة، على حين (من) الجارة تفيد التبعية، فنتج عن تينكم الداليتين تناقض دلالى؛ فهما لا يجتمعان، وكذلك لا تجتمع (أل) مع الإضافة المعنوية، ولا مع التنوين. ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

---

<sup>١</sup> حيث لدينا صيغ، يجيزها القياس، لكنها لم ترد سماعا؛ فأنت لا تقول (الأشرف) جمع (أشرف)، ولا تقول (شرفى) مؤنث (أشرف)؛ حيث لم يرد سماع بذلك، وعليه فلا مجال لنفاذ تلك المطابقة عددا، ونوعا، فأنت مضطر لاستخدام صيغة الإفراد، والتذكير مع الجميع نوعا، وعددا حينئذ.

﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾<sup>١</sup>

﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾<sup>٢</sup>

﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ﴾<sup>٣</sup>

﴿ فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾<sup>٤</sup>

وقول المجهول (على نغم الطويل)

ذوى المآثرات الأوليات من اللهى قديما وأكفاء العدو المزابن

ومما خرج من الشواهد على القاعدة فى امتناع ذكر (من) بعد المقترن

بـ(أل) قول الأعشى (على نغم السريع)

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكأثر

وقول المجهول (على نغم الخفيف)

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

## أفعل المقارنة مجردا من (أل) والإضافة

عندما يتجرد (أفعل) المقارنة من (أل) والإضافة يشبه

كثيرا (أفعل) التعجب، ومن ثم يجب بقاؤه على صيغة الإفراد والتذكير مهما

تغير السياق حوله، هذا حكم أول، والحكم الآخر له حينئذ وجوب

ذكر (من) الجارة بعده، ولعلك تلاحظ معى . قارئى العزيز . أنه فى هذين

الحكمين نقيض شقيقه المقترن بـ(أل) المنتهى ذكره منذ قليل، ولعلك تدرك

<sup>١</sup> الآية الأولى سورة الأعلى.

<sup>٢</sup> من الآية ١٣٧ سورة الأعراف.

<sup>٣</sup> من الآية ١٣٩ سورة آل عمران.

<sup>٤</sup> من الآية ١٠٧ سورة المائدة.

أيضا أن سبب ذلك هو أن تجرده من (أل) والإضافة قد دفعه شوطا في حيز الفعلية، وخفض طاقة الاسمى فيه.

من شواهد ذلك ما جاء في قول الحق

﴿ إذ قالوا لـيوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ﴾<sup>١</sup>

﴿ فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ﴾<sup>٢</sup>

﴿ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم... أحب إليكم من الله ورسوله... ﴾<sup>٣</sup>

لكن نظرا لأن طاقة الفعلية في (أفعل) المقارنة ليست كالفعل فإن تأثيرها مقيد بأن يكون معمولها في رتبة التأخير، ولذلك يجب في (من) الجارة أن تكون بعده، ولا يصح فيها أن تتقدم قبل (أفعل) المقارنة عند النحويين، وإن كان قد ورد في قول الفرزدق (على نغم الطويل)

فقالنا لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

وفي قول جرير (على نغم الطويل)

إذا سايرت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح

وفي قول الطائي (على نغم الطويل)

وأشنب براق الثنايا غروبه من البرد الوسمى أصفى وأبرد

وفي قول ذي الرمة (على نغم الطويل)

ولا عيب فيها غير أن سريعتها قطوف وأن لا شيء منهن أكسل

وتأويل جمهور النحويين في ذلك ضرورة الوزن، وهو عند ابن مالك نادر.

<sup>١</sup> من الآية ٨ سورة يوسف.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٤ سورة الكهف.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٤ سورة التوبة.

كما يتمتع أيضا الفصل بينهما إلا بالجار والمجرور، كما فى آيتى يوسف، والتوبة المذكورتين منذ سطور، أو الفصل<sup>١</sup> بينهما بـ(لو) الشرطية، كما فى قول البجلى(على نغم الكامل)  
ولفوك أطيّب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر  
أو الفصل بالنداء، ومن شواهد ذلك ما ورد فى قول جرير(على نغم الكامل)

لم ألق أخبث يا فرزدق منكم ليلا وأخبث فى النهار نهارا  
حيث إن الفصل بهما عند النحويين كلا فصل؛ فهما معدودان عندهم من الحواجز غير الحصينة.  
وإذا وجدت فى السياق قرينة دالة على حذف(من)الجاره أمكن حذفها،  
ومن شواهد ذلك ما ورد فى قول المجهول(على نغم الطويل)  
دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا فظل فؤادى فى هواك مضلا  
وقول أحيحة بن الجلاح(على نغم الرجز)  
تروحي أجدر أن تقيلى غدا بجنبي بارد ظليل  
يقول ابن مالك

و(أفعل)(التفضيل)صله أبدا تقديرا او لفظا بـ(من)إن جردا

## أفعل المقارنة مضافا

يأتى(أفعل)المقارنة مضافا، وبعده مضاف إليه، فيأخذ فى الأحكام موقعا وسطا بين شقيقه المذكورين آنفا، وذلك حسب تعيين المضاف إليه بين التنكير والتعريف على التفصيل الآتى.

<sup>١</sup> هنا إحدى نقاط بحثنا(الحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

## إضافة (أفعل) المقارنة إلى نكرة

عند إضافة (أفعل) المقارنة إلى نكرة يلحق وجوبا بحكمه مجردا من (أل) والإضافة؛ فهما مثلان في التنكير، وفي أن إضافتهما على معنى حرف الجر (من) <sup>١</sup>، وعلى هذا الإلحاق تبقى (أفعل) المقارنة دوما على صيغة الأفراد والتذكير، مهما تغير سياق الكلام حولها نوعا وعددا، لكن على أن يطابق المضاف إليه بعدها ذلك الاسم المتحدث عنه (المقارن) عددا ونوعا، تقول:

هذه أحلى وردة

ولا تقول:

هذا أحلى وردة

ويؤول النحويون ما ورد من شواهد على غير هذه المطابقة الأخيرة، كقول الحق

﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾<sup>٢</sup>

فالمضاف إليه (كافر) مفرد، رغم أن (المقارن) (واو الجماعة)، فكان المتوقع:

ولا تكونوا أول كافرين به

وتأويل الجمهور إما بجعل المقارن به مفردا لفظا جمعا في المعنى، أي (أول فريق)، وإما بجعل المقارن جمعا لفظا مفردا في المعنى؛ أي:

(لا يكن كل واحد منكم...)

<sup>١</sup> فقولك (هذه أحلى وردة) معناه (هذه أحلى من كل وردة)، فقط أنت فيه حذف (من) كل اختصارا، وأضفت (أحلى) إلى (وردة).

<sup>٢</sup> من الآية ٤١ سورة البقرة.

والمراد عموم السلب .

لكن غير الجمهور ليس واجبا عندهم ذلك الشرط، بل المسألة عندهم مسألة جواز احتجاجا بقول المجهول (على نغم الكامل) وإذا هم طعموا فألأم طاعم وإذا هم جاعوا فشر جياع يقول ابن مالك

وإن لمنكور يصف أو جرذا ألزم تذكيرا وأن يوحد

### إضافة (أفعل) المقارنة إلى معرفة

عند إضافة (أفعل) المقارنة إلى معرفة يجوز فيه أحد أمرين: .  
يجوز راجحا إلحاقه بالمجرد من (أل) والإضافة؛ فيبقى على صيغة الأفراد والتذكير، مهما تغير السياق حوله، وهذا هو الراجح، بل إن ابن السراج يوجبه؛ بسبب كونه على معنى الجار (من)، ومنه قول ذي الرمة (على نغم الوافر)

ومية أحسن الثقلين جيدا وسالفة وأحسنه قذالا  
وقول حسان (على نغم الوافر)

أتهجوه ولست له بكفاء فشركما لخيركما الفداء  
وقول الشنفرى (على نغم الطويل)

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل  
— ويجوز مرجوحا إلحاقه بالمقترن بـ (أل) في مطابقته المتحدث عنه (المقارن) نوعا، وعددا؛ بسبب خلوه من الجار (من) بعده، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول الحق



﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴾<sup>١</sup>

﴿ وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها ﴾<sup>٢</sup>

وقول العرب:

الناقص<sup>٣</sup> والأشج أعدلا بنى مروان

وما ورد فى الحديث جاء على الوجهين فى الأولى، والثانية بالإفراد، وفى الثالثة بالمطابقة:

(ألا أخبركم بأحبكم إلىّ، وأقربكم منى منازل يوم القيامة:

أحاسنكم أخلاقاً، الموطنون أكنافاً، الذين يألفون، ويؤلفون)

ويمتنع هنا ذكر (من) الجارة بعده، كما فى الشواهد، ومما خرج على ذلك قول سعد القرقر (على نغم السريع)

نحن بغرس الودىّ أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف

يقول ابن مالك

وتلو (أل) طبقاً وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة

هذا إذا نويت معنى (من) وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن

## عمل (أفعل) المقارنة

يقول الصرفيون، والنحويون العرب إن (أفعل) المقارنة مشتق (شبيهه

بالجامد)؛ بمعنى أن:

<sup>١</sup> من الآية ٢٧ سورة هود.

<sup>٢</sup> من الآية ١٢٣ سورة الأنعام.

<sup>٣</sup> هو يزيد بن عبد الملك الذى نقص أرزاق الجند.

(طاقة الفعلية فيه أقل من طاقة الفعلية في أشقائه كاسم الفاعل مثلا)،  
ومن مظاهر ذلك أنك تستطيع استخدام الفعل مكان اسم الفاعل، لكن ذلك  
يستحيل مع (أفعل) المقارنة.

نتيجة ما سبق عند جمهور النحويين أن (أفعل) المقارنة لا يعمل في  
الاسم الظاهر رفعا، ولا نصبا، ولا يعمل في الضمير البارز أيضا، لا رفعا،  
ولا نصبا، فليس نحويا أن تقول:

مررت برجل أكرم منه أبوه

على إعراب (أبوه) فاعلا لـ (أكرم)، إنما يصح ذلك على تغيير الرتبة؛ أي  
بإعراب (أبوه) مبتدأ مؤخرا، و (أكرم) خبرا مقدما.

لكن نظرا لعدده مع المشتقات من الفعل يحمل شيئا من طاقة  
الفعلية، فيعد من (شبه الفعل)، لكن عمله يبقى محصورا في حيز الضمير  
المستتر، وفي نوع الرفع فقط، دون النصب من أنواع الإعراب؛ فيرتفع  
على الفاعلية بعده ضمير مستتر، وذلك ينطبق في جميع الشواهد  
السابقة، وكذلك على جميع الأمثلة، وفي جميع الاستخدامات.

لكن السؤال الذي يثور هنا هو متى يعمل (أفعل المقارنة) في الاسم  
الظاهر، ويجب النحويون بأن (أفعل المقارنة) لا يرفع الاسم الظاهر إلا في  
نقطة واحدة، هي التي يسميها النحويون:

### (مسألة الكحل)

وهي باختصار أنه يمكن أن يرفع الاسم الظاهر فاعلا بعده إذا صح  
استخدام الفعل في موضعه، وهذا مشروط بثلاثة شروط هي:  
. أن يسبقه نفي، أو شبهه.

. أن يكون الظاهر المرفوع أجنبيا على المتحدث عنه (المقارن)؛ أي غير متصل بضميره.

. وأن يكون المتحدث عنه (المقارن) مفضلا في أحد اعتباريه على ذاته في اعتبار آخر.

ونموذجهم الشهير بينهم هو سبب تسمية هذه المسألة بأنها:

(مسألة الكحل)

وذلك قولهم:

(ما رأيت امرأة أحسن في عينيها الكحل منه في عين فلانة)  
ف(الكحل) فاعل (أحسن)؛ لأنها بمعنى (يحسن) مبنيا للفاعل، ومن شواهدهم في ذلك ما ورد في الحديث الشريف

(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)  
ف(الصوم) نائب فاعل (أحب)؛ لأنها بمعنى (يحب) مبنيا للمفعول، وكذلك في قول سحيم (على نغم الطويل)

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا  
أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله واقيا  
وكذلك في قول المجهول (على نغم الخفيف)

ما رأيت امرأ أحب إليه الـ بذل منه إليك يابن سنان

يقول ابن مالك:

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا  
ك(لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق)  
لكن عند غير الجمهور لا مانع من نصب (أفعل) (المقارنة مفعولا به  
احتجاجا بما ورد في قول الحق

﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾<sup>١</sup>

﴿فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا﴾<sup>٢</sup>

يعربون (حيث) مفعولا به، لا ظرفا، ويعربون (سبيلا) مفعولا به  
لـ (أهدى)، لا تمييزا ملحوظا، على إعراب الجمهور، وكذلك في قول  
العباس بن مرداس (على نغم الطويل)

فلم أر مثل الحى حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب بالسيف القوانسا

فـ (القوانسا) مفعول به عندهم لأفعل المقارنة (أضرب)، وأقرب من نصبه  
المفعول به عندهم نصبه التمييز، كقول الحق

﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾<sup>٣</sup>

وقول العرب:

هذا بسرا أطيب منه رطبيا

وأقرب منهما نصبه الظرف، كما في قول أوس بن حجر (على نغم الطويل)

فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصون من ريط يمان مسهم

فـ (ساعة) ظرف منصوب، ناصبه (أحوج).

<sup>١</sup> من الآية ٢٤ سورة الأنعام.

<sup>٢</sup> من الآية ٨٤ سورة الإسراء.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٤ سورة الكهف.

## تعدى (أفعل) بالحرف

سبق أن الجمهور لا يرون في (أفعل) المقارنة قدرة على نصب المفعول به، ولذلك يعدونه بما يناسب من حروف الجر؛ فالمشتق من فعل متعد لمفعول به واحد يعدونه بـ(لام) التقوية، يقولون:

هو أبذل للمعروف

الجار أنفع للجار

والمشتق من فعل، يدل على العلم، أو الجهل يعدونه بـ(الباء)، يقولون:

هو أدري بالعلم، لكنه أجهل بالتجارة

والمشتق من فعل، يدل على الحب، أو البغض يعدونه إلى فاعله في المعنى بـ(إلى)، من ذلك ما ورد في الحديث الشريف

(المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)

وإلى مفعوله في المعنى بـ(اللام)، كقولك:

(المؤمن أحب لله من نفسه)

والمشتق من فعل لازم يعدونه بحرف الجر المناسب لفعله، يقولون:

هو أزهد في الدنيا

هو أسرع إلى الخير

هو أجدر بالتفوق

هو أحرص على المعروف

هو أبعد عن الإثم

هو أرغب في الخير

أو:

هو أرغب عن الشر

شأنه فى ذلك شأن (أفعل) التعجب.

## (أفعل) لغير المقارنة

مذهب جمهور البصريين، وقد خالفهم الكوفيون، وعلى رأسهم الكسائى، والفراء، وهشام، والرضى<sup>١</sup> - أن العربية تستخدم الصيغة (أفعل)، دون قصد المقارنة، إنما يكون المقصود بها واحد من ثلاثة غير المقارنة:

- أولها دلالة الصفة المشبهة، أى دوام الحدث، واستمراره، ومن شواهد ذلك ما ورد فى قول الحق

﴿ربكم أعلم بكم﴾<sup>٢</sup>

﴿وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾<sup>٣</sup>

وقول الفرزدق (على نغم الكامل)

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

وقول الأحموس (على نغم الكامل)

يا دار عاتكة التى أتعزل حذر العدى وبك الفؤاد موكل

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأميل

- وثانيها الدلالة على الزيادة المطلقة، دون قصد المقارنة بين المتحدث

عنه وغيره، كما فى:

<sup>١</sup> ينظر أوضح المسالك ٢٥٨/٣.

<sup>٢</sup> من الآية ٥٤ سورة الإسراء.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٧ سورة الروم.

(الله أكبر)

(محمد أفضل الناس)

(الناقص والأشج أعدلا بنى أمية)

ومن الشواهد قول الحق

﴿والآخرة خير وأبقى﴾<sup>١</sup>

وقول معن بن أوس (على نغم الطويل)

ولا بلغ المهدون نحوك مدحة ولو صدقوا إلا الذى فىك أفضل

وقول مالك بن نويرة (على نغم الكامل)

فخرت بنو أسد بمقتل مالك صدقت بنو أسد عتبية أفضل

واستخدام (أفعل) فى غير المقارنة قياسى عند المبرد، لكنه ممنوع عند الجمهور، وهم يؤولون شواهد غيرهم، وهو مقصور على السماع عند ابن مالك، لكنه يرى فيه التزام صيغة الإفراد، والتذكير إلا إذا كان القصد دلالة الجمع، كقول الفرزدق (على نغم الطويل)

إذا غاب عنكم أسود العينين كنتم كراما وأنتم ما أقام الأئم

وقال ابن الأنبارى يصح إذن فيه مطابقة النوع، ولا يعد لنا قول أبى نواس (على نغم البسيط)

كأن صغرى وكبرى من ففاقعها حصباء در على أرض من الذهب  
حيث إن الشاعر استخدم (فعلى) المقارنة على التأنيث، أى المطابقة عددا،  
ونوعا مع المتحدث عنه، رغم أن اسم المقارنة هنا مجرد عن (أل)،  
والإضافة؛ أى كان يتوقع فيه، حسب القاعدة النحوية بقاؤه على صيغة

<sup>١</sup> من الآية ١٧ سورة الأعلى.

الإفراد، والتذكير؛ أي (أصغر)، و(أكبر)؛ فهو عند الجمهور لحن<sup>١</sup>؛ فقد سبق أن (أفعل) المقارنة يجب فيه التزام صيغة الإفراد والتذكير عندما يكون مجردا من (أل) والإضافة، وعند إلحاقه بحرف الجر (من).  
- وثالثها الدلالة على عدم الاشتراك في الصفة المذكورة نفسها، بل قد تكون الدلالة عكس المذكور، من ذلك قولك:  
(الصيف أبلغ في حره من الشتاء)

أي:

(في برده)

---

<sup>١</sup> ينظر أوضح المسالك ٢٥٧/٣.



## تركيب العدد

ليس مقصودا على الإطلاق بالمصطلح(عدد) هنا مقولة العدد النحوية(الإفراد، والتنثنية، والجمع)المستخدمة جهة من جهات المطابقة النحوية بين عناصر الكلام، وليس مقصودا به أيضا تلك(الضمائر)التي تتصل بآخر الفعل للدلالة على تغير عدد الفاعل من الإفراد، إلى التنثنية، إلى الجمع.

إنما المقصود هنا بذلك المصطلح(عدد)هو دراسة أرقام الحساب من جهة طرق استخدامها فى الجملة العربية، سواء على الإفراد، أم التركيب، أم الإضافة، أم العطف، كما هو آت، وكذلك دراسة اسم المعدود الذى تدل عليه تلك الأرقام، كيف يكون، سواء بين الإفراد، وغيره، أم بين التذكير، وغيره، أم بين التنكير، وغيره، وذلك حسب العلاقة بين العدد، والمعدود، علما بأن هذا المعدود يتم ذكره دائما فى الرتبة بعد العدد، لا قبله، إذا طبقنا قواعد استخدام العدد، لكن عند تطبيق قاعدة التعية نعتا، أو بدلا يختلف الأمر، كما هو آت أيضا.

ذلك كله عن(العدد)المحدد كميا بقيمة معلومة حسابيا، وبجوار ذلك تأتى أيضا دراسة عدد من الألفاظ، نسميها(كنايات العدد)، تستخدمها اللغة مكان العدد، حين يكون ذلك العدد مبهما، أو مجهولا كما، ومقدارا، سواء من حيث الدلالة الحقيقية لتلك الألفاظ، أم من حيث الغايات الدلالية الأخرى عن طريق المجاز من استفهام، أو مبالغة، أو تكثير.

ولعله يحسن بنا تصنيف(العدد)إلى مجموعات، حسب الحكم النحوى فى الاستخدام، وذلك هو تصنيفه إلى(الأعداد المفردة)، ثم(الأعداد

المضافة)، ثم (الأعداد المركبة)، ثم (ألفاظ العقود)، ثم (الأعداد المتعاطفة)، ثم (أعداد المنين، والألوف... إلخ.)، وذلك هو تعرضه السطور الآتية.

## الأعداد المفردة

نقصد هنا عددين فقط، هما (واحد)، و (اثنان)، وهما مفردان من أكثر من ناحية؛ فمن ناحية أولى يخلو استخدامهما من الإضافة، أو التركيب، أو التعاطف مع المعدود، ومن ناحية أخرى ينفرد كل منهما دون معدوده في كثير من الاستخدامات.

### العدد (واحد)<sup>١</sup>

يختلف هذا العدد، ومؤنثه العدد (واحدة) عن بقية الأعداد في أنه لا يمكن ذكره قبل المعدود، بل يكتفى بذكر المعدود، دون ذلك العدد، اعتماداً على أن معدوده يفيد الجنسية، والوحدة معاً، من ذلك ما جاء في قول ابن الرومي (على نغم البسيط)

على الخبير سقطتم ها أنا رجل أحبيت في الناس قوما لم يحبوني

---

<sup>١</sup> يختلف (واحد) عن (أحد) في أنك تجد بعد الأول (اثنين، ثلاثة، أربعة...)، لكن (أحد) لا تثنى له، وذلك هو أيضاً الفرق بين (واحدة)، و (إحدى)، كما يوجد أيضاً فرق بين (أحد)، و (إحدى) هو أن المؤنث (إحدى) لا بد من تركيبه؛ فيقال (إحدى عشرة)، أو عطفه؛ فيقال (إحدى وعرون)، أو إضافته؛ فيقال (إحدى البنات)،... إلخ.، ولا يصح بحال من الأحوال استخدامه منفرداً، دون ذلك، على حين لمذكر (أحد) يمكن استعماله منفرداً، ومن ذلك ما جاء في مطلع سورة الإخلاص ﴿قل هو الله أحد﴾.

فهو لم يذكر العدد (واحد) قبل المعدود (رجل) اكتفاء بذكر ذلك المعدود، إنما يمكن ذكره بعد المعدود، على سبيل الصفة التي تفيد تأكيد الأفراد، ومن ذلك ما ورد في قول الحق

﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾<sup>١</sup>

﴿كان الناس أمة واحدة﴾<sup>٢</sup>

وحينئذ فإن ذلك العدد يعرب صفة المعدود، ويتبعه عددا، ونوعا، وإعرابا، ويمكن بإحلال الصفة محل الموصوف حذف المعدود، وذكر ذلك العدد مكان المعدود المحذوف، فيعرب العدد حينئذ حسب موقعه في الكلام، من ذلك ما جاء في قول الحق

﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾<sup>٣</sup>

﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾<sup>٤</sup>

## العدد (اثنان)

هذا العدد يشبه سابقه؛ فهو أيضا لا يذكر قبل المعدود، إنما يذكر المعدود من دونه، اعتمادا على أن معدوده يفيد<sup>٥</sup> الجنسية، وشفع الواحد، من ذلك ما جاء في قول الحق

﴿قال رجلان من الذين يخافون﴾<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> من الآية ٢٤ سورة القمر.

<sup>٢</sup> من الآية ٢١٣ سورة البقرة.

<sup>٣</sup> من الآية ١١ سورة النساء.

<sup>٤</sup> من الآية ١١ سورة النساء.

<sup>٥</sup> ينظر أوضح المسالك ٢١٩/٤.

<sup>٦</sup> من الآية ٢٣ سورة المائدة.

﴿ ووجد من دونهم امرأتين تزودان ﴾<sup>١</sup>

إنما يمكن ذكره بعد المعدود، على سبيل الصفة التي تفيد توكيد الاثنيانية، كما في قول الحق

﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين﴾<sup>٢</sup>

وحيئنذ فإن ذلك العدد يعرب صفة المعدود، ويتبعه عددا، ونوعا، وإعرابا، وتعلم أنه في علامة الإعراب ملحق بالمتنى، ويمكن بإحلال الصفة محل الموصوف حذف المعدود، وذكر ذلك العدد مكان المعدود المحذوف، فيعرب العدد حينئذ حسب موقعه في الكلام، من ذلك ما جاء في قول الحق

﴿ شهادة بينكم ... حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ﴾<sup>٣</sup>

﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾<sup>٤</sup>

﴿ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما ﴾<sup>٥</sup>

فـ(اثنان) في آية المائدة خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة الرفع ألف نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمتنى، و(اثنتين) في آية النساء مضاف إليه مجرور، وعلامة الجر ياء نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمتنى، و(اثنين) في آية (يس) مفعول به منصوب،

---

<sup>١</sup> من الآية ٢٣ سورة القصص.

<sup>٢</sup> من الآية ٥١ سورة النحل.

<sup>٣</sup> من الآية ١٠٦ سورة المائدة.

<sup>٤</sup> من الآية ١١ سورة النساء.

<sup>٥</sup> من الآية ١٤ سورة يس.

وعلاوة النصب ياء نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه من الملحق بالمتنى.

هذا هو الاستعمال المشهور فى القاعدة النحوية لهذا العدد(اثنين)؛ فإما الاستغناء عن ذكره أصلا بذكر المعدود على صيغة التثنية، كما فى آيتى المائدة، والقصاص المذكورتين منذ قليل، وإما أن يأتى ذكره بعد المعدود، مع إعرابه صفة للمعدود، كما فى آية النحل المذكورة أيضا منذ قليل، ولا يوجد قاعديا استعمال ثالث لهذا العدد، بأن يعامل مثلا معاملة الأعداد المضافة، فيذكر قبل المعدود، وأن يضاف إلى ذلك المعدود، وأن يكون ذلك المعدود على صيغة الجمع، وأن يأخذ ذلك المعدود الإعراب بالجر على الإضافة، فليس قاعديا أن يسلك فى التركيب سلوك الأعداد المضافة؛ أى بأن نذكر بعده المعدود جمعا مجرورا بالإضافة، لم يرد فى القرآن الكريم على تعدد قراءاته، ولا فى الحديث الشريف على اختلاف رواياته على الإطلاق استخدام العدد(اثنين)على هذه الطريقة الأخيرة، إنما جاء استخدامه فى هذين المصدرين من مصادر اللغة على أى من الطريقتين المذكورتين فى استخدامه منذ قليل؛ إما العدد دون ذكر المعدود، وإعرابه حسب وظيفته فى التركيب، وإما ذكر العدد بعد المعدود، وإعرابه صفة للمعدود، ولا ثالث فى ذين المصدرين.

لكن لدينا من الشواهد<sup>١</sup> فى المصدر الثالث من مصادر اللغة، وهو كلام العرب، لاسيما فى الشعر بعض من الشواهد يعامل هذا

---

<sup>١</sup> ينظر شرح المفصل ٢٥/٦.

العدد (اثنتين) معاملة الأعداد المضافة، كما هو آت<sup>1</sup> فيها بأن يذكر ذلك العدد، ثم المعدود بعده جمعا مجرورا على الإضافة انطلاقا من أن (التثنية أول الجمع)

ومن شواهد الشعر تلك ما ورد على ذلك الاستخدام الثالث لذلك العدد (اثنتين) في قول خطام المجاشعي (على نغم الرجز) كأن (كفيه) من التدلّل ظرف عجزوز فيه اثنتا حنظل

فقد جاء ذكر المعدود (حنظل) اسم جمع<sup>1</sup> تمييزا بعد العدد (اثنتا) بما يشبه هذا العدد تركيبيا بالأعداد المضافة (ثلاثة إلى عشرة)، وفي ذلك خروج على السلوك التركيبي المعهود للعدد (اثنتين).

---

<sup>1</sup> هنا إحدى نقاط التطبيق في موضوع واسع، يتناول (ترتيب الأبواب في نحو العربية)، لاسيما في منهج ابن مالك في ألفيته، ولا مانع من إجراء الموازنة بينه وبين منهج الزمخشري في ترتيب المفصل، ولعله يحسن أيضا التعرض لمنهج الفارسي، ولمنهج سيبويه في ترتيب مسائل الكتاب، وإن اتسع الأمر في دراسة أربعة المناهج المتبعة في ذلك الترتيب، وهي التي ذكرت أسماء أصحابها فلا مانع من إسناد هذا العمل الرائع إلى فريق من الباحثين؛ لأن لدينا مواضع متعددة في جميع تلك المناهج، كل موضع منها يصيب الباحث بشيء من التردد، ويكثر من الحيرة العلمية في تحديد أي من الموضوعين ينبغي دراسته قبل الآخر، خصوصا عندما يجد نفسه في تناول أي منهما أولا محتاجا إلى معلومات من الموضوع المؤجل، مع أن العقل يقتضى معرفة المسألة الأولى، والثانية، والثالثة قبل التعرض للنقطة الرابعة، وهكذا.

من ذلك هذا الموضوع؛ ففي دراستنا العدد (اثنتين) نجد أنفسنا في حاجة إلى معلومة، ستأتي بعد قليل في دراستنا الأعداد المضافة (ثلاثة إلى عشرة)، وهي أن تمييزها جمع مجرور بالإضافة، ولا تستطيع أن تحدد بأي المعلوماتين تبدأ؛ فبينهما ما يمكن تسميته الدور المنطقي.

## الأعداد المضافة إلى الجمع

المقصود هنا الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة)؛ فكل منها يستخدم مضافاً إلى معدوده، وهذا هو سلوكه التركيبى، وهى تسمى (أعداد النيف)<sup>٢</sup>؛ أى ما تحت العشرة (العشرة)، وتسمى (الأعداد المضافة)؛ لأنها تضاف إلى معدودها عادة<sup>٣</sup>، فمعدودها مجرور دائماً بالإضافة<sup>٤</sup>، وهو جمع<sup>٥</sup>، أما الأعداد نفسها فتعرب حسب موقعها فى التركيب، وتخالف معدودها فى النوع، أى تكون بالتاء:

(ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة)

---

<sup>١</sup> اسم الجمع يختلف عن الجمع فى أن الأول هو ما تفرق بينه وبين المفرد بتاء مربوطة فى آخر المفرد، كما فى (حنظل، وحنظلة).

<sup>٢</sup> ينظر أوضح المسالك ٢٣٠/٤.

<sup>٣</sup> وإلا فإنها يمكن تنوينها بتووين العوض مع حذف ذلك المعدود المضاف إليها بعدها.

<sup>٤</sup> ويمكن جره بحرف الجر (من)؛ حيث إن تلك الإضافة على معنى (من)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق ﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾ من الآية ٢٦٠ سورة البقرة.

<sup>٥</sup> أو اسم جنس، وهو ما تفرق بيه وبين مفرده بالتاء المربوطة، مثل (تمر) من (تمرة)، أو اسم جنس جمعى، وهو ما تفرق بينه وبين مفرده بالياء آخر المفرد، كما فى (أعراب، أعرابى)، أو اسم جمع، وهو ما ليس له مفرد من لفظه، كما فى (رهط، وقوم، وجيش)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق ﴿ وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض ولا يصلحون ﴾ من الآية ٤٨ سورة النمل، وحينئذ لا فرق فى اسم الجمع بين مذكر، ومؤنث، فإن وجد فى السياق ما يحدد ذلك من ضمير، أو غيره فيها، وإلا فإن صيغة العدد هى المعيار.

مع المعدود المذكور، والعكس صحيح<sup>١</sup>؛ أى تكون بغير التاء:

(ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمانى، تسع، عشر)

مع المعدود المؤنث، من شواهد ذلك قول جرير (على نغم الطويل)

أليس ابن حمراء العجان كأنما ثلاثة غربان عليه وقوع

وقول عمر بن أبى ربيعة (على نغم الطويل)

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وقوله (على نغم الخفيف)

فمكثنا بذاك عشر ليال فى قضاء لديننا واقتضينا

وقول الحق

﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾<sup>٢</sup>

﴿ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما ﴾<sup>٣</sup>

وقول الحطيئة (على نغم الوافر)

أذنب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر أم حدث الليالى

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى

ولا مانع من أن يكون المعدود (مئین) جمع (مائة)، أو (ألف) جمع (ألف)،

<sup>١</sup> والمعتبر فى تحديد النوع هو المفرد عند الجمهور، لكن البغداديين، ومعهم من الكوفيين الكسائى يعودون إلى اللفظ المستخدم ذاته، دون عودة إلى مفرده، ينظر فى ذلك أوضح المسالك ٢٢٥/٤.

<sup>٢</sup> من الآية ٨٩ سورة المائدة.

<sup>٣</sup> من الآية ٧ سورة الحاقة.

<sup>٤</sup> القياس النحوى يقتضى الجمع والجر فى تمييز الأعداد المضافة، ولذلك تقول (ثلاث مئین)، وتقول (ثلاث مئآت)، لكنك تعلم أن المنتشر قولهم (ثلاثمائة)؛ أى أفراد التمييز (مائة) وقد حكم اللغويون، والنحويون على هذا الشائع بأنه شاذ، فالشيوخ، والفشو



ومن ذلك ما ورد فى قول الفرزدق (على نغم الطويل)  
ثلاث مئين للملوك وفى بها رداى وجلت عن وجوه الأهاتم  
وقوله أيضا (على نغم الطويل)  
ثلاث مئين قد مررن كواملا وها أنا هذا أشتهى مر رابع  
وقول الحق

﴿ بثلاثة آلاف من الملائكة مردفين ﴾<sup>١</sup>

## تقديم المعدود

ولا يمتنع تقديم المعدود، وتأخير العدد، وحينئذ تعرب المعدود حسب موقعه، وتعرب العدد صفة، تتبع المعدود وجوبا فى الإعراب، لكنها فى النوع (تذكيرا، وتأنيثا) يجوز فيها تطبيق قاعدة العدد، فتخالف المعدود فى النوع، كما فى الشواهد السابقة، ويجوز فيها تطبيق قاعدة الصفة<sup>٢</sup>، فتطابق المعدود فى النوع، ففى قولك:

عندى عشرة أولاد

تقول:

عندى أولاد عشرة

وتقول:

---

ليس دائما دليل صحة، بل أحيانا قد يكون العكس هو الصحيح، جاء فى لسان العرب (مادة م. ء ي) قول ابن منظور "والإفراد أكثر على شذوذه"، ويقول سيبويه "يقال ثلاث مائة، وكان حقه أن يقال (مئين)، أو (مئات)،... ولكنهم شبهوه بـ(أحد عشرة، وثلاثة عشر).

<sup>١</sup> من الآية ١٢٤ سورة آل عمران.

<sup>٢</sup> ينظر أوضح المسالك ٢٢١/٤.

عندى أولاد عشر

ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول النواح الكلابى (على نغم الطويل)  
وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر  
ويمكن فيها قصد مطلق العدد<sup>١</sup>، دون معدود محدد، وحينئذ تلزم  
التاء فى آخرها، وتعرب حسب موقعها منونة، أو ب(أل)، تقول:  
(ثلاثة نصف الستة)

### ملحوظة

يشترط جمهور النحويين فى نوع الجمع أن يكون جمع تكسير  
للقلة، ولعل السبب عندهم أن هذه الأعداد أقل مما بعدها، لكن ذلك  
مخالف ما ورد فى قول الحق

﴿ تسع آيات ﴾<sup>٢</sup>

﴿ سبع سموات ﴾<sup>٣</sup>

﴿ وسبع سنبلات خضر ﴾<sup>٤</sup>

﴿ قال تزرعون سبع سنين دأبا ﴾<sup>٥</sup>

﴿ وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض ﴾<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> ينظر أوضح المسالك ٢٢٠/٤.

<sup>٢</sup> من الآيتين ١٠١ سورة الإسراء، ١٢ سورة النمل.

<sup>٣</sup> من الآى ٢٩ سورة البقرة، و ١٢ سورة فصلت، ١٢ سورة الطلاق، ٣ سورة الملك، ١٥

سورة نوح.

<sup>٤</sup> من الآيتين ٤٣، ٤٦ سورة يوسف.

<sup>٥</sup> من الآية ٤٧ سورة يوسف.

<sup>٦</sup> من الآية ٤٨ سورة النمل.

كما ورد جمع تكسير لغير القلة في قول الحق  
﴿ثلاثة قروء﴾<sup>١</sup>

يقول ابن مالك

ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكرة  
في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

### تعليق

توجب القاعدة النحوية المخالفة في النوع بين العدد المضاف (من  
ثلاثة إلى عشرة)، وتمييزه؛ فيختم العدد بالتاء مع المعدود المذكر، ويجرد  
منها مع المعدود المؤنث.

لكن ذلك الوجوب في تلك القاعدة يخالف ما ورد في قراءة ٢  
الجميع غير يعقوب قول الحق

﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾<sup>٣</sup>

فالمعدود (أمثال) جمع، مفرده (مثل)، وهو مذكر، تقتضى في العدد قبله  
القاعدة النحوية إثبات تاء التانيث، لكن المعدود في الآية (عشر) جاء  
مجردا منها، ويتركز اجتهاد النحويين ٤ على كثرتة في تأويلين اثنين:

— أحدهما أن (أمثال) ليس هو المعدود، إنما هو صفة المعدود  
المحذوف (حسنات)، وأن الآية أقامت الصفة مقام الموصوف بعد حذفه،

<sup>١</sup> من الآية ٢٢٨ سورة البقرة.

<sup>٢</sup> النشر ٢/٢٦٦.

<sup>٣</sup> من الآية ١٦٠ سورة الأنعام.

<sup>٤</sup> ينظر البحر المحيط ، روح المعانى ؟ ، الكشاف ؟

وهذا التأويل يرده هذا البحث بأنه يلغى وجود القاعدة عموماً بفتح الباب على مصراعيه أمام كل خروج على القاعدة مسوغاً بمثل هذا التأويل، وما أسهله.

. الآخر أن (أمثال) مذكر، لكنه اكتسب نوعاً من التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنث (ها)، ويعقب هذا البحث بأن هذا التأثير مشهور في الكلام، ومؤسس في باب الإضافة.

وإن كان للتأويل الأول وجهة لغوية في ربطه بقراءة أخرى، وردت لهذه الآية عن يعقوب ١، وعن الحسن ٢، وابن جبير، وعيسى بن عمر، والأعمش، والقزاز، تلك القراءة وردت بتنوين (عشر)، ورفع أمثال، فكأن ذلك التنوين جاء عوضاً عن المضاف إليه المحذوف (حسنات)، لكن هذا يقتضى في مداخل علم النحو عند حديث القاعدة عن تنوين العوض عدم حصر وروده في خمسة الألفاظ المشهور تكررهما بين دفتي كتاب النحو العربي:

(كل، وبعض، وقبل، وبعد، وأى)

وإنما يصير الأمر مفتوحاً.

## الأعداد المركبة

هي الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، سميت بذلك لتركيب

كل واحد منها من (العشرة) مع واحد من الأعداد المفردة، تقول:

أحد عشر، اثنا عشر، أو اثني عشر،

---

١ ينظر النشر ٢/٢٦٦.

٢ ينظر البحر المحيط

ثلاثة عشر، أربعة عشر، خمسة عشر،  
 ستة عشر، سبعة عشر، ثمانية عشر، تسعة عشر

وتقول:

إحدى عشرة، اثنتا عشرة، أو اثنتى عشرة،

ثلاث عشرة، أربع عشرة، خمس عشرة،

ست عشرة، سبع عشرة، ثمانى عشرة، تسع عشرة

" وهما حرفان، جعلتا اسما واحدا، ضموا (أحد) إلى (عشرة) <sup>١</sup>، والسلوك التركيبى لهذه المجموعة من الأعداد عند الجمهور أن المعدود يذكر بعدها مفردا وجوبا عند الجمهور <sup>٢</sup>، ويعرب تمييزا ملفوظا منصوبا، وأن الأعداد نفسها مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع، أو نصب، أو جر، حسب الموقع، سوى العدد (اثنى عشر) فإنه عندهم يأخذ فى صدره إعراب الملحق بالمتنى، ويبنى على الفتح فى عجزه الذى يعد بمثابة النون <sup>٣</sup> فى آخر الملحق بالمتنى؛ أى لا محل له من الإعراب؛ فشأنه شأن حروف المباني، إلا أن (عشرة) تخالف تلك (النون) فى أن (عشر) لا تحذف من أجل الإضافة.

---

<sup>١</sup> الكتاب ١٧١/٢.

<sup>٢</sup> خالفهم الفراء فى هذا؛ حيث ذهب إلى جواز الجمع اعتمادا على ما ورد فى قول الحق «وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما» من الآية ٦٠ سورة الأعراف، والحديث الشريف برواية ابن مسعود (قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين بنى مخاض).

<sup>٣</sup> ينظر شرح المفصل ٣٧/٦.

وفيها لغة، عدها سيبويه رديئة، هي إضافة ذلك العدد المركب إلى مستحق المعدود<sup>١</sup>، وحينئذ يأتي الاستغناء عن التمييز، تقول:

هذه أحد عشر زيد

ويجب حينئذ بقاء بناء الجزأين عند البصريين، وعند سيبويه يمكن جر العجز حينئذ بالإضافة، وحكى الكوفيون وجها ثالثا هو تضاييف الجزأين، دون إضافتهما إلى المعدود، احتجاجا بما ورد في قول نفي بن طارق (على نعم السريع)

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته

وهذا الصنف يختلف في سلوكه التركيبى إلى ثلاث مجموعات: إحداهما للعدد (أحد عشر)، وثانيتها للعدد (اثني عشر)، وثالثتها للأعداد من (ثلاثة عشر) إلى (تسع عشرة) على التفصيل الآتى.

### العدد (أحد عشر)

يبقى من أحكام هذا العدد أنه فى جزأيه يوافق المعدود فى النوع

تذكيرا، وتأنيثا، ومن شواهد ما جاء فى قول الحق

﴿إنى رأيت أحد عشر كوكبا﴾<sup>٢</sup>

وقول محمد الخارجى (على نعم البسيط)

بيضاء تعشو بها الأبصار إن برزت فى الحج ليلة إحدى عشرة القمر

<sup>١</sup> ينظر أوضح المسالك ٤/٢٣٣.

<sup>٢</sup> من الآية ٤ سورة يوسف.

ونظرا لموافقة جزأيه معدودهما فى النوع فلا فرق حينئذ فى هذا الحكم بين تقديمك العدد قبل المعدود، كما سبق، أو تأخيرك العدد بعد المعدود، كقولك:

هؤلاء رجال أحد عشر، ونساء إحدى عشرة

سوى أن المعدود يعرب حسب موقعه فى التركيب، على حين يكون العدد بعد بنائه على فتح الجزأين يتبع المعدود فى المحل؛ حيث إنه يعرب صفة له.

يقول ابن مالك

وأحد أذكر وصله بعشر      مركبا قاصد معدود ذكر  
وقل لدى التأنيث إحدى عشرة      والشين فيها عن تميم كسرة  
ومع غير (أحد) و(إحدى)      ما معهما فعلت فافعل قصدا

### العدد (اثنا عشر)

يتفق هذا العدد مع سابقه فى جميع أحكامه سوى حكم واحد، هذا الحكم هو أن هذا العدد معرب الصدر، مبنى العجز، وصدرة ملحق بالمتنى فى الإعراب؛ فعلامة رفعه ألف، نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمتنى، وعلامة نصبه ياء، نيابة عن التحة عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمتنى، وعلامة جره أيضا ياء، نيابة عن الكسرة عند النحويين؛ لأنه ملحق بالمتنى.

من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾<sup>١</sup>

<sup>١</sup> من الآية ٦٠ سورة البقرة.

﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾<sup>١</sup>

﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾<sup>٢</sup>

﴿وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا﴾<sup>٣</sup>

ولعلك تلاحظ . قارئ العزيز . فى تمييز الشاهد قبل الأخير خروجين: أحدهما أنه جمع، والقاعدة تقتضى إفراده، والآخر تذكيره، والمتوقع التمييز المؤنث؛ ليوافق العدد فى جزأيه المؤنثين حسب القاعدة النحوية، ولذلك فإن النحويين يفترضون؛ فبعضهم يرى التمييز محذوفا متعارضا بذلك مع قاعدة، وأصل؛ فالقاعدة تمنع حذف التمييز، والأصل أن:

(ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)

وبعضهم الآخر يرى (أمما) التمييز، ويعرب (أسباطا) بدلا من العدد متعارضا بذلك مع قاعدة أخرى، هى أنه لا يصح الفصل بين التمييز والمميز. ويجوز فى ذلك العدد أيضا تأخيره بعد المعدود موافقا معدوده فى جزأيه أيضا من حيث النوع، تقول:

شرحت دروسا اثني عشر، ومسائل اثنتي عشرة

سوى أن المعدود حينئذ يأخذ وظيفته حسب موقعه فى التركيب، على حين يكون العدد صفة للمعدود، فيتبعه رفعا، أو نصبا، أو جرا، مع إلحاق صدره بالمتنى فى علامة الإعراب، كما سبق.

يقول ابن مالك

وأول عشرة اثنتي وعشرا      اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا

<sup>١</sup> من الآية ٣٦ سورة التوبة.

<sup>٢</sup> من الآية ١٦٠ سورة الأعراف.

<sup>٣</sup> من الآية ١٢ سورة المائدة.



واليا لغير الرفع وارفح بالألف والفتح فى جزأى سواهما ألف

## بقية الأعداد المركبة

هذه الأعداد مع المعدود المذكور هى:

(ثلاثة عشر، أربعة عشر، خمسة عشر،

سته عشر، سبعة عشر، ثمانية عشر، تسعة عشر)

ومع المعدود المؤنث:

(ثلاث عشرة، أربع عشرة، خمس عشرة، ست عشرة،

سبع عشرة، ثمانى عشرة، أو ثمان عشرة، تسع عشرة)

تقول:

نجح ثلاثة عشر طالبا، وثلاث عشرة طالبة

أشرح فى أربعة عشر موضوعا، وأربع عشرة مسألة

صححت خمسة عشر سوألا، وخمس عشرة نقطة

كان فى المستمعين ستة عشر تلميذا، وست عشرة تلميذة

إن لدينا سبعة عشر زميلا، وسبع عشرة زميلة

سافرت ثمانية عشر يوما، وثمانى عشرة ليلة

وأول ملحوظ هنا أن العدد (ثمانى عشرة) ذكرناه مرة أخرى بحذف يائه

الأخيرة، والحقيقة أن هاتين لغتان من أربع<sup>١</sup>، وردن فيه عن العرب؛ ففى

ذكر الياء فتح، وسكون، وفى حذفها بقاء كسر النون، على أن تكون فى

فتحة البناء منتظرا<sup>٢</sup> ورودها فى تلك الياء المحذوفة، أو فتحها استجابة

<sup>١</sup> ينظر حاشية الصبان ١٠٢/٤.

<sup>٢</sup> يذكرنا هذا بما يحدث فى استخدام المنادى المرخم على لغة من ينتظر.

للبناء على فتح الجزأين فى ذلك العدد<sup>١</sup>، ومن شواهد فتح النون بعد حذف الياء فى ذلك العدد ما جاء فى قول الأعشى (على نغم الكامل)  
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا  
ومن شواهد الأعداد المركبة أيضا ما ورد فى قول الحق  
﴿عليها تسعة عشر﴾<sup>٢</sup>

ف(تسعة عشر) اسم عدد مركب مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع مبتدأ مؤخر وجوبا؛ لأنه نكرة، وخبره شبه حملة، وتمييز العدد محذوف، دل عليه السياق، ودل على نوعه مذكرا صيغة العدد.

وقد ورد حذف تمييزه أيضا فى قول بشار (على نغم الكامل)  
تلقاه بعد ثلاث عشرة قائما فعل المؤذن شك يوم سحاب  
وصيغة العدد تدل على أن المعدود مؤنث، و(ثلاث عشرة) اسم عدد مركب، مبنى على فتح الجزأين، فى محل جر مضاف إليه، وقد ورد تنوينه عوضا عن ذكر المعدود فى قول العرجى (على نغم الطويل)

فقالته يقول الناس فى ست عشرة فلا تعجلى منه فإنك فى أجر  
ف(ست عشرة) اسم عدد مركب، مبنى على فتح الجزأين، والفتحة الأخرى فيه فتحة تنوين العوض عن المعدود المحذوف، وهو فى محل جر ب(فى)، وكذلك فى قول نفيح بن طارق (على نغم الرجز)

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته  
ويمكن أيضا هنا تقديم المعدود، وتأخير العدد، تقول:  
نجح طلاب ثلاثة عشر، وطالبات ثلاث عشرة

<sup>١</sup> يذكرنا هذا بما يحدث فى استخدام المنادى المرخم على لغة من لا ينتظر.

<sup>٢</sup> الآية ٣٠ سورة المدثر.

أشرح فى موضوعات أربعة عشر، ومسائل أربع عشرة  
صححت أسئلة خمسة عشر، ونقاط خمس عشرة  
كان فى المستمعين تلاميذ ستة عشر، وتلميذات ست عشرة  
إن لدينا زملاء سبعة عشر، وزميلات سبع عشرة  
سافرت أياما ثمانية عشر، وليالى ثمانى عشرة  
سوى أن إعراب المعدود يكون حينئذ حسب موقعه فى التركيب، ويكون  
العدد صفة تابعة للمعدود مبنيا على فتح الجزأين فى محل رفع، أو نصب،  
أو جر .

ولعلك تلحظ . قارئى العزيز . أن صيغة العدد واحدة سواء قدمتها  
قبل المعدود، أم أخرتها بعده، تنطبق عليها قاعدة العدد، ولا مجال فيها  
للذهاب إلى تطبيق قاعدة التبعية فى باب الصفة عند تأخيرها بعد  
المعدود، وهذا فارق بينها وبين الأعداد المضافة .

ولعلك تلحظ فرقا آخر عند تقديم المعدود هو أن ذلك المعدود  
يكون فى صيغة الجمع عند تقديمه قبل الأعداد المركبة، فى حين يكون  
مفردا عند تأخيره بعد المعدود، ولعلك تدرك أن السبب فى جمع ذلك العدد  
وجوبا أن العدد بعده يعرب صفة، وتلك الطائفة من الأعداد تدل على  
جمع، بمعنى أن الصفة جمع، وهذا يستدعى أن يكون الموصوف، وهو  
هنا المعدود ينبغى أن يكون جمعا .

وفى التحليل السابق نكتة رائعة، ونقطة مهمة، هى أننا تعودنا  
سريان المطابقة فى التوابع فى اتجاه واحد هو أن يكون التابع مطابقا  
المتبوع، لكن الذى نلاحظه هنا هو العكس، بأن المتبوع، وهو المعدود  
صار جمعا، حتى يتطابق عدديا مع التابع، وهو العدد، ولعمري لتلك

نقطة، تحتاج إلى تتبع فى بحث مستقل، يحصى جزئياتها فى التركيب  
العربى، ثم يدرسها تحليلا، ونقدا.  
يقول ابن مالك

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدما

## ألفاظ العقود

هى الأعداد:

(عشرون، عشرين . ثلاثون، ثلاثين .

أربعون، أربعين . خمسون، خمسين . ستون، ستين .

سبعون، سبعين . ثمانون، ثمانين . تسعون، تسعين)

تعرب حسب موقعها فى التركيب، ملحقة بجمع المذكر السالم؛ فهى  
بالواو رفعا، أو بالياء نصبا، أو جرا، وإلحاقها به إلحاق لفظى، أى فى  
الإعراب فقط، لا دلالى؛ فمعدودها يمكن أن يكون مذكرا، ويمكن أن يكون  
مؤنثا، تقول:

هؤلاء عشرون رجلا، وثمانون امرأة

قرأت خمسين موضوعا فى تسعين صفحة

شرحت لسبعين تلميذا، وتسعين تلميذة

فالمعدود فى المثال الأول (رجلا) مذكر، و (امرأة) مؤنث، وكذلك فى المثال  
الثانى (موضوعا) مذكر، و (صفحة) مؤنث، وكذلك فى المثال  
الثالث (تلميذا) مذكر، و (تلميذة) مؤنث، والعدد فى الجميع من ألفاظ العقود،  
كما تلحظ، فى المثال الأول (عشرون)، و (ثمانون)، وفى المثال  
الثانى (خمسين)، و (تسعين)، وفى المثال الثالث (سبعين)، و (تسعين)؛

فألفاظ العقود لا يتغير لفظها بتغير نوع المعدود بين التذكير والتأنيث، بل يأتي هو نفسه، وبالصيغة نفسها مع المعدود المذكر، ومع المعدود المؤنث.

وتعليل ذلك عندهم<sup>١</sup> هو (التغليب)<sup>٢</sup>، ومن شواهد ما جاء في قول الحق

---

<sup>١</sup> ينظر شرح المفصل ٤١/٦.

<sup>٢</sup> من فرائد العربية طريقتها في صياغتها اسم العدد (عشرين)؛ فهو يخالف في صياغته سائر ما نسميه (ألفاظ العقود) القائمة على ضرب عدد (الأحاد) في (عشرة)؛ فعند ضربك عدد (الأحاد) الأخير، وهو (تسع) في (عشرة) تترك نهائيا من ذهك العدد (المضروب فيه)، وهو (عشرة)، ويتجه لسانك إلى عدد (الأحاد)، وهو (تسع) مضيفا إلى آخره علامة (جمع الذكور)، وهي (النون المفتوحة)، قبلها (واو) حال الرفع، فتقول (تسعون)، أو (باء) حالي النصب، أو الجر، فتقول (تسعين)، وهكذا تفعل في صياغتك سائر (ألفاظ العقود)، عندما تضرب سائر (الأحاد) في (العشرة) تترك (العشرة)، وتقول (ثمانين، سبعين، ستين، خمسين، أربعين، ثلاثين)، لكن في ضربك رقم (الأحاد) (اثنتين) في (العشرة) تعكس سلوكك في اللفظ بالنتيجة؛ تترك رقم (الأحاد)، وتنطق بالرقم (المضروب فيه)، وهو (العشر) مضيفا إليه لاحقة الجمع تلك؛ فتقول (عشرين، عشرون) على حين كان المتوقع أن تقول (اثنتين، اثنيون)، ولعل العربية فعلت ذلك في (عشرين)؛ لأن (اثن) لا يستعمل إلا مثنى، ولا مفرد له من لفظه، ولا يصح عقلا إلحاق (علامة الجمع) بآخر (المثنى)،؛ فلذلك اتجه العرب إلى الاشتقاق من (العشرة)، لكن بعد أن عدلوا في لفظها؛ فقد كسروا عين (العشرة) في قولهم (عشرين) لسببين؛ أولهما الإشعار بإرادة لفظ (اثنتين) الذي لم يستطيعوا الصياغة منه، والآخر الإيذان بشيء من (التأنيث) في هذا الاسم، فيجتمع في صياغته ذلك (التأنيث) مع علامة (جمع التذكير) في آخره، ومن ثم يصح استخدامه بصيغته الواحدة تلك من دون تغيير مع صنفى المعدود تذكيرا، وتأنيثا؛ فتقول (عشرون رجلا، وعشرون امرأة)؛ أي من دون (مخالفة) المعدود في النوع، حسب قاعدتهم في المخالفة بين (العدد، والمعدود)؛ فقد جمعت في ذلك العدد تذكيرا مع تأنيث، وكذلك في سائر (ألفاظ العقود) تستخدم كلا منها

﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾<sup>١</sup>

﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾<sup>٢</sup>

﴿ فلبث فيهم...إلا خمسين عاما ﴾<sup>٣</sup>

﴿ فإطعام ستين مسكينا ﴾<sup>٤</sup>

﴿ ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ﴾<sup>٥</sup>

﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾<sup>٦</sup>

﴿ له تسع وتسعون نعجة ﴾<sup>٧</sup>

ولا يصح عند الجمهور الفصل بين العدد ومعدوده، لكن غيرهم أجاز

الفصل<sup>٨</sup> بينهما بالجار والمجرور اعتمادا على أصلهم بأن

(الفصل بهما كلا فصل)

واحتجاجا بقول العباس بن مرداس (على نغم المتقارب)

على أننى بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

---

مع(صنفى المعدود)تذكيرا، وتأنيثا؛ لأنك وضعت فى كل منها علامة جمع الذكور؛ ليصلح مع المعدود المؤنث، كما جردت(آحاده)من تاء التأنيث؛ ليصلح مع المعدود المذكور، تطبيقا للمخالفة نوعيا بين العدد، ومعدوده.

<sup>١</sup> من الآية ٥١ سورة البقرة.

<sup>٢</sup> من الآية ٥١ سورة البقرة.

<sup>٣</sup> من الآية ١٤ سورة العنكبوت.

<sup>٤</sup> من الآية ٤ سورة المجادلة.

<sup>٥</sup> من الآية ٣٢ سورة الحاقة.

<sup>٦</sup> من الآية ٤ سورة النور.

<sup>٧</sup> من الآية ٢٣ سورة ص.

<sup>٨</sup> هنا إحدى نقاط بحثنا(الحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

يقول ابن مالك

وميز العشرين للتسعين      بواحد كأربعين حيناً  
وميزوا مركبا بمثل ما      مُيِّزَ عشرون فسَوَّيْنَهُمَا

## الأعداد المتعاطفة

هي الأعداد من:

(واحد وعشرين، أو إحدى وعشرين)

إلى:

(تسعة وعشرين، أو تسع وعشرين)

وكذلك في العطف على بقية ألفاظ العقود، حتى:

(تسعة وتسعين، أو تسع وتسعين)

وهذه المجموعة من الأعداد يحسن أيضا دراستها في ثلاثة أصناف، على النحو الآتي.

## عطف الواحد على ألفاظ العقود

تقول:

هؤلاء واحد وعشرون رجلا، وإحدى وعشرون امرأة  
إن لدينا واحدا وثلاثين كتابا، وإحدى وثلاثين رواية  
نبحث عن واحد وأربعين فنانا، وإحدى وأربعين فنانة  
هنا واحد وخمسون تلميذا، وإحدى وخمسون تلميذة  
اشترينا واحدا وستين قميصا، وإحدى وستين كرة

قرأت في واحد وسبعين عنوانا، وإحدى وسبعين صفحة  
فاز واحد وثمانون متسابقا، وإحدى وثمانون متسابقة  
قرضت واحدا وتسعين بيتا، وإحدى وتسعين قصيدة

المعدود مفرد منصوب على التمييز الملفوظ، كما سبق، وصدر العدد يعرب حسب موقعه في التركيب، وعجزه معطوف عليه ملحقا في علامة الإعراب بجمع المذكر السالم، ومن حيث النوع تلحظ في النماذج أن صدر العدد يوافق المعدود، تقول(واحد)مع المعدود المذكر، وتقول(إحدى)مع المعدود المؤنث)، أما المعطوف(ألفاظ العقود)فقد سبق أنها تبقى على صيغة واحدة مهما تغير نوع المعدود، وسبق أيضا تعليل ذلك، وتفسيره.

## عطف الاثنين على ألفاظ العقود

من شواهدا قول عنتره(على نعم الكامل)

فيها اثنتان وأربعون حلوية سودا كخافية الغراب الأسحم

فصدر العدد ملحق بالثنى في علامة إعرابه، وتتحدد وظيفته حسب موقعه في التركيب، ثم يعطف العجز تابعا على الصدر، مع إلحاق العجز في علامة الإعراب بجمع المذكر السالم، ثم يأتي المعدود مفردا منصوبا على التمييز الملفوظ، كما سبق.

وفي البيت موضع آخر للاستشهاد، هو قوله(سودا)جمعا ونصبا، على أنها صفة للتمييز(حلوية)، ومسوغ جمع الصفة رغم إفراد الموصوف أن ذلك الموصوف(حلوية)مفرد لفظا، لكنه جمع في المعنى، من حيث النظر إلى القيمة العددية.



ويجوز في الصفة أيضا أن تتبع العدد نفسه في الإعراب، ولذلك جاءت (سود) في الرواية الأخرى للبيت رفعا؛ فهي تابعة لرفع (اثنتان وأربعون) على الابتداء، ويمكنك أيضا أن تقدم المعدود مجموعا، وتؤخر العدد؛ فتقول

في القاعة طلاب اثنان وتسعون، وطالبات اثنتان وتسعون وتعرب المعدود حسب موقعه حينئذ، ويكون العدد تابعا في الإعراب، وتلاحظ أن صدر العدد (اثان، اثنتان، اثنتين، اثنتين) يلحق بالمتى في علامة الإعراب، ورغم ذلك يتبع المعدود الجمع، وتكون المطابقة العددية بين التابع والمتبوع حينئذ من حيث إنه جمع في المعنى.

## بقية الأعداد المتعاطفة

هي الأعداد:

(ثلاثة وعشرون، أو ثلاث وعشرون...)

حتى:

(ثلاثة وعشرين، أو ثلاث وعشرين)

وكذلك مع بقية العقود حتى:

(تسعة وتسعين، أو تسع وتسعين)

وفي هذه المجموعة من الأعداد يعرب صدر العدد حسب موقعه في التركيب، ويخالف المعدود في النوع، أما عجز العدد، وهو من ألفاظ العقود فإنه يعطف على الصدر، ويتبعه في الإعراب، ومعلوم أنه في علامة الإعراب ملحق بجمع المذكر السالم، ويكون المعدود مفردا منصوبا على التمييز الملفوظ على ما سبق ذكره في أكثر من موضع.

من شواهد استخدامها ما ورد فى قول الحق

﴿ له تسع وتسعون نعجة ﴾<sup>١</sup>

ويمكن أيضا تقديم المعدود جمعا، وتأخير تلك الأعداد، فيقال:

هؤلاء رجال ثمانية وسبعون، ونساء أربع وخمسون

فيعرب المعدود حسب موقعه، ويتبعه على الوصفية صدر العدد، ثم يأتى العجز معطوفا على الصدر.

يقول ابن مالك:

وميز العشرين للتسعيناً      بواحد كأربعين حيناً

## المئون والألوف

هذه الطائفة من الأعداد تسبق المعدود، فتعرب حسب الموقع، ولا تتغير صيغتها مع تغير نوع المعدود، أما من حيث معدودها فإنه يكون مفردا مجرورا على الإضافة، وهى فى ذلك التمييز تشبه الأعداد تمييز الأعداد المضافة فى جر المعدود بعد كل منهما، وتشبه بقية طوائف الأعداد فى أفراد معدودها، ومن شواهد ما ورد فى قول الحق

﴿ فأماته الله مائة عام ﴾<sup>٢</sup>

﴿ فى كل سنبل مائة حبة ﴾<sup>٣</sup>

﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> من الآية ٢٣ سورة ص.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٥٩ سورة البقرة.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٦١ سورة البقرة.

<sup>٤</sup> من الآية ٣ سورة القدر.

﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين ﴾<sup>١</sup>

فإذا تأخر العدد بعد المعدود وجب جمع المعدود، وحينئذ يعرب المعدود حسب موقعه، ويكون العدد صفة للمعدود، تتبعه إعرابا، وتعيينا، وجهة، أما في النوع فقد سبق أن صيغتها لا تتغير مهما تغير نوع المعدود قبلها، أو بعدها، تقول:

هذه سنابل مئة

أماته الله أعواما مائة

لبث فيهم سنين ألفا إلا خمسين

ليلة القدر خير من شهور ألف

يقول ابن مالك

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نورا قد ردف

### تعليق

لعله يحسن هنا التعرض للعدد وتمميظه فيما ورد في قول الحق

﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا ﴾<sup>٢</sup>

فالمتوقع نحويا في تمييز (ثلاثمائة) ذكره مفردا مجرورا، فيقال (ثلاثمائة سنة)، وعلى ذلك جاءت قراءة عبد الله، وأبي، لكن المذكور في قراءة الأخوين حمزة، والكسائي، ومعهما طلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير

<sup>١</sup> من الآية ١٤ سورة العنكبوت.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٥ سورة الكهف.

الأنطاكى جر (سنين)بالإضافة بدليل عدم تنوين(مائة)، أما عند بقية القراء سوى الضحاك فقد ورد تنوين العدد، ثم(سنين)جمع سنة بالياء، بما يعنى فيها النصب، دون الجر، ومن ثم اختلفت آراء المفسرين، والنحويين كثيرا تجاهها؛ فأبو إسحاق فيما يرويه ابن يعيش ذهب إلى أنه<sup>١</sup> " لو انتصب (سنين)على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ؛ فعند ضرب هذا العدد فى أقل الجمع الوارد فى(سنين)، وهو(ثلاثة)تكون النتيجة(تسع مائة)، لذلك ذهب الزمخشري<sup>٢</sup>، وابن عطية<sup>٣</sup>، والعبرى<sup>٤</sup>، وابن يعيش<sup>٥</sup> إلى إعراب(سنين)عطف بيان، أو بدل من العدد، وهى مرفوعة على الخبرية لمبتدأ محذوف عند الجميع فى قراءة الضحاك(سنون)بالواو.

جاء فى روح المعانى" ويحتاج على هذا إلى بيان وجه العدول عن المتبادر، وهو(ثلثمائة وتسع سنين)مع أنه أخصر، وأظهر، فقل هو الإشارة إلى أنها(ثلثمائة)بحساب أهل الكتاب، واعتبار السنة الشمسية، و(ثلثمائة وتسع)بحساب العرب، واعتبار السنة القمرية؛ فالتسع مقدار التفاوت، وقد نقله بعضهم عن على . كرم الله تعالى وجهه".  
وجاء فى البحر المحيط " وقرأ الجمهور(مائة)بالتنوين، قال ابن عطية: على البدل، أو عطف البيان، وقيل على التفسير، والتمييز، وقال

<sup>١</sup> شرح المفصل ٣١/٦.

<sup>٢</sup> ينظر الكشاف.

<sup>٣</sup> ينظر البحر المحيط.

<sup>٤</sup> ينظر السابق فى الموضع ذاته.

<sup>٥</sup> ينظر شرح المفصل ٣٣/٦.

الزمخشري عطف بيان لـ(ثلاثمائة)، وحكى أبو البقاء أن قوما أجازوا أن يكون بدلا من(مائة)؛ لأن (مائة)في معنى(مئات)، فأما عطف البيان فلا يجوز على مذهب البصريين، وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن(مائة)لا يفسر إلا بمفرد مجرور، وإن قوله(هو الربيع بن ضيع الفزاري)، (على نغم الوافر)

إذا عاش الفتى مائتين عاما (فقد ذهب المسرة والفتاء)

من الضرورات، ولا سيما وقد انضاف إلى ذلك كون(سنين)جمعا، وقرأ حمزة، والكسائي، وطلحة، ويحيى، والأعمش، والحسن، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي(مائة)بغير تنوين مضافا إلى(سنين)أوقع الجمع موقع المفرد، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك، وقال أبو علي هذه تضاف في المشهور إلى المفرد، وقد تضاف إلى الجمع. وقرأ أبي سنة، وكذا في مصحف عبد الله، وقرأ الضحاك(سنون)بالواو على إضمار هي سنون".

وجاء في الكشاف" و(سنين)عطف بيان لـ(ثلاثمائة)، وقرأء:

(ثلاثمائة سنين)

بالإضافة، على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله:

﴿ بالأخسرين أعمالا ﴾<sup>١</sup>

وفي قراءة أبي:

(ثلاثمائة سنة وتسعًا)

تسع سنين؛ لأن ما قبله يدل عليه ".

<sup>١</sup> من الآية ١٠٣ سورة الكهف.

## تعريف العدد

عند استخدام (أل) مع العدد يختلف الأمر في مجموعة من الأعداد عنه في مجموعة أخرى في طريقة الاستخدام، وفي لاحق السطور بيان ذلك.

## العدادان واحد واثنان

سبق أن ذين العددين لا يصح ذكرهما قبل المعدود، إنما يذكر المعدود دون العدد، سواء اقترن ذلك المعدود بـ(أل)، أم لم يقترن بها،  
تقول:

هذا رجل كريم، معه امرأة كريمة  
هذان رجلان كريمان، معهما امرأتان كريمتان

وتقول:

رأيت الرجل الكريم، والمرأة الكريمة  
رأيت الرجلين الكريمين، والمرأتين الكريمتين  
ولك استخدام أى من هذين العددين بعد المعدود، وتعربه صفة للمعدود،  
غرضها توكيد النفراد بالعدد(واحد)، وتوكيد الاثنينية بالعدد(اثنين)،  
وحيث يقترن أى من العددين بـ(أل)؛ ليطابق معدوده المقترن بها، ومن شواهد  
ذلك ما جاء في قول الحق

﴿هو الله الواحد القهار﴾<sup>١</sup>

وتقول:

---

<sup>١</sup> من الآية ٤ سورة الزمر.

الرجل الواحد عندنا، ومعه المرأة الواحدة

جاء الرجلان الاثنان، ومعهما المرأتان الاثنتان

ولك أيضا استخدام أى من هذين العددين دون معود أى منهما، إذا سبق

فى السياق ما يدل على المقصود بكل منهما، سواء اقتربنا ب(أل)، أم لم

يقترنا، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿وهو الواحد القهار﴾<sup>١</sup>

وتقول:

هذا هو الواحد، وهذه هى الواحدة

هذان الاثنان كريمان، وهاتان الاثنتان أيضا

## الأعداد المضافة

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يمكن استخدام (أل) معها بإحدى

طريقتين؛ أولهما تعريف العدد والمعدود معا، سواء قدمت العدد أم أخرته،

تقول:

قرأت الثلاثة الكتب، والثلاث الروايات

قرأت الكتب الثلاثة، والروايات الثلاث

والأخرى تعريف العدد، دون المعدود، وحينئذ يجب أن يكون العدد مقدما

قبل المعدود، تقول:

هذه أربعة الكتب، وأربع الروايات

اشتريت خمسة الأقلام، وخمس المساطر

تعلمت من ستة الأساتذة فى ست المحاضرات

---

<sup>١</sup> من الآية ١٦ سورة الرعد.

عندى سبعة الموضوعات، وسبع المسائل  
حفظنا ثمانية الأجزاء، وثمانى السور  
نستفيد من تسعة المصاييح فى تسع الحجرات  
هؤلاء هم عشرة الأصدقاء، ومعهم عشر الصديقات  
أما الإمكان الثالث الباقى عقلا فى التعريف فإن كثيرا من الناس يقعون  
فى استخدامه، رغم أنه خطأ، لا يصح على الإطلاق، وهو قولهم:

قرأت (الثلاثة كتب)

فهذا استخدام خطأ، لا يصح الوقوع فيه؛ فقد تعلمت أن هذه الطائفة من  
الأعداد، هى الأعداد المضافة، بمعنى أن العدد فيها مضاف، والمعدود  
مضاف إليه، ولا يصح مطلقا تعريف المضاف مع تنكير المضاف إليه،  
إنما يجوز تنكيرهما معا:

(ثلاثة كتب)

أو تعريفها معا:

(الثلاثة الكتب)

أو تعريف المضاف إليه، دون المضافك

(ثلاثة الكتب)

فقط، والقسيم الرابع عقلا، وهو:

(الثلاثة كتب)

هو الوحيد الخطأ، ومع ذلك يقع فى استخدامه كثير، ومن شواهد الصواب  
ما جاء فى قول المجهول (على نغم الطويل)

أمنزلتى مى سلام عليكما هل الأزمن اللاتى مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأتافى والرسوم البلاقع



وقول الفرزدق (على نغم الكامل)

مازال مذ عقدت يده إزاره يسمو فأدرك خمسة الأشبار

## الأعداد المركبة

صدر العدد، دون عجزه يفترن ب(أل) قبل المعدود، ويبقى العدد مبنيا على فتح الجزأين، فى محل رفع، أو نصب، أو جر، وحينئذ يصح لك فى المعدود إبقاؤه على الأفراد، والتكثير، والنصب تمييزا، تقول:  
هؤلاء هم الأحد عشر رجلا، ومعهم الإحدى عشرة امرأة  
تعاملت اليوم مع الاثنى عشر رجلا، والاثنتى عشرة امرأة  
ويصح لك أيضا جمع المعدود على أن تعربه صفة للعدد، تتبعه فى أربعة من عشرة، تقول:

رأيت الثلاثة عشر الرجال، والتلات عشرة النساء  
واستثن من تلك التبعية ما تعلمه من أن صدر هذا العدد ينبغى فيه مخالفته المعدود نوعا، ذلك حال تقدم العدد، ويصح لك تأخيره، فتقول:  
أستمع إلى القراء الأربعة عشر فى السور الأربع عشرة  
وحينئذ يجب فى المعدود الجمع، والتعريف، ويعرب حسب موقعه، ويكون العدد صفة له، أو بدلا.

## ألفاظ العقود

تفتن ألفاظ العقود ب(أل) قبل المعدود، فيجوز فى المعدود بقاءه على الأفراد، والتكثير، والنصب تمييزا، فتقول:  
عندى العشرون كتابا

أو جمع المعدود على أن تعربه صفة للعدد، تتبعه في أربعة من عشرة، أو بدلا، تقول:

### قرأت الثلاثين الكتب

مع ملاحظتك أن ألفاظ العقود لا تتغير صيغتها بتغير نوع المعدود، بل تبقى، كما هي مع المذكر، أو المؤنث، كما يصح تقديم المعدود، وحينئذ لابد من جمعه، وتعريفه، تقول:

استمتعت بالروايات الأربعين

## الأعداد المتعاطفة

تقترن (أل) بجزأى العدد معا، تقول:

علمت الواحد والعشرين طالبا، والإحدى والعشرين طالبة

هنا الاثنان والثلاثون تلميذا، والاثنان والثلاثون تلميذة

تعاملت مع الثلاثة والثلاثين ولدا، والثلاث والثلاثين بنتا

اتفق صدر العديدين:

(واحد وعشرين، واثنين وعشرين)

في النموذجين الأول، والثاني مع المعدود نوعا، وهكذا نظائره مع سائر ألفاظ العقود، في حين بقية الأعداد المتعاطفة مع ألفاظ العقود يخالف صدها معدودها نوعا، كما في النموذج الثالث، وبقي المعدود مع الجميع مفردا نكرة منصوبا على التمييز.

لكن يصح تقديم ذلك المعدود قبل العدد فيجب فيه الجمع، والتعريف، ويعرب حسب الموقع، ويكون العدد صفة للمعدود، أو بدلا، تقول

نجد الطلاب الخمسة والأربعون، والطالبات السبعة والخمسون

## المؤن والألوف

تقترن هذه الطائفة من الأعداد بـ(أل) قبل العدد، فيجوز في  
المعدود البقاء على الأفراد، والتكثير، والجر، تقول:

اشترت المائة ناقة

عندنا المائة بطل

ويجوز فيه الجمع، والتعريف، والتبعية للعدد صفة، أو بدلا، تقول:

هنا الألف النوق

استمتعت بالآلف شجرة

كما يمكن تقديم المعدود، وحينئذ يعرب حسب الموقع، ويتبعه العدد صفة،  
أو بدلا، تقول:

أودعت الجنيهات المليون في البنك

## صياغة العدد على (فاعل)

عند إرادة الترتيب نصوغ من العدد الوزن (فاعل)، ومعلوم أن  
العدد (واحد) مصوغ بطبيعته على تلك الصيغة؛ لذلك فإنك عند الترتيب به  
تعديل إلى الصيغة (الأول) للمذكر، و(الأولى) للمؤنثة، تقول:

هذا هو الطالب الأول، والطالبة الأولى

أما بقية الأعداد من (اثنين) إلى (عشرة) فتقول فيها على الأفراد:

الثاني، الثانية      الثالث، الثالثة

الرابع، الرابعة      الخامس، الخامسة

السادس، السادسة السابع، السابعة

الثامن، الثامنة التاسع، التاسعة

العاشر، العاشرة

وعلى التركيب مع (العشرة) يبقى أيضا مبنيًا على فتح الجزأين، في محل رفع، أو نصب، أو جر، تقول:

الحادي عشر، الحادية عشرة الثاني عشر، الثانية عشرة

الثالث عشر، الثالثة عشرة الرابع عشر، الرابعة عشرة

الخامس عشر، الخامسة عشرة السادس عشر، السادسة عشرة

السابع عشر، السابعة عشرة الثامن عشر، الثامنة عشرة

التاسع عشر، التاسعة عشرة

وعلى العطف مع العقود، تقول:

الحادي والعشرون، الحادية والعشرون

الثاني والعشرون، الثانية والعشرون

الثالث والعشرون، الثالثة والعشرون

الرابع والعشرون، الرابعة والعشرون

الخامس والعشرون، الخامسة والعشرون

السادس والعشرون، السادسة والعشرون

السابع والعشرون، السابعة والعشرون

الثامن والعشرون، الثامنة والعشرون

التاسع والعشرون، التاسعة والعشرون

وحيئنذ يجب فى العدد إما الحلول محل المعدود، فىعرب حسب موقعه،  
وإما التأخر بعد المعدود، فىتبع المعدود صفة له فى النوع، والإعراب،  
والتعيين، وهما معاً صيغة الأفراد دائماً.  
يقول ابن مالك

وصغ من (اثنين) فما فوق إلى (عشرة) كفاعل من (فعلا)  
واختمه فى التأنيث بالتا، ومتى ذكرت فاذكر فاعلاً بغير تا

### استعمالان آخران للصيغة (فاعل)

يمكن فى صيغة العدد التى على الوزن (فاعل) استعمالان آخران؛ .  
أحدهما: إضافة تلك الصيغة إلى اسم العدد منها، ومن شواهد ذلك ما جاء  
فى قول الحق

﴿ثانى اثنين إذ هما فى الغار﴾<sup>١</sup>

﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾<sup>٢</sup>

وهكذا تقول:

رابع أربعة، خامس خمسة،

سادس ستة، سابع سبعة، ثامن ثمانية، تاسع تسعة

وفى التأنيث تقول:

ثانية اثنتين، الثالثة ثلاث

رابعة أربع، خامسة خمس

سادسة ست، سابعة سبع

<sup>١</sup> من الآية ٤٠ سورة التوبة.

<sup>٢</sup> من الآية ٧٣ سورة المائدة.

ثامنة ثماني، تاسعة تسع، عاشر عشر  
. الآخر: إضافة تلك الصيغة إلى اسم العدد الأصغر منها، ومن شواهد ذلك  
ما جاء في قول الحق

«سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم»<sup>١</sup>  
«ويقولون خمسة سادسهم كلبهم»<sup>٢</sup>  
«ويقولون سبعة وثمانهم كلبهم»<sup>٣</sup>  
«ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم»<sup>٤</sup>  
«ولا خمسة إلا هو سادسهم»<sup>٥</sup>

وتقول:

سعيد ثالث اثنين من أصدقائي  
فريد رابع ثلاثة متفوقين

وهكذا تقول:

خامس أربعة، سادس خمسة  
سابع ستة، ثامن سبعة، تاسع ثمانية، عاشر تسعة  
وفي التأنيث تقول:

ثالثة اثنتين، رابعة ثلاث  
خامسة أربع، سادسة خمس

---

<sup>١</sup> من الآية ٢٢ سورة الكهف.

<sup>٢</sup> من الآية ٢٢ سورة الكهف.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٢ سورة الكهف.

<sup>٤</sup> من الآية ٧ سورة المجادلة.

<sup>٥</sup> من الآية ٧ سورة المجادلة.

سابعة ست، ثامنة سبع، تاسعة ثمانى، عاشرة تسع  
وفى الاستعمالين يمكن تعريف المضاف إليه، فيقال:

أنت ثانى الاثنين

فريد رابع الثلاثة المتفوقين

يقول ابن مالك

وإن ترد بعض الذى منه بنى تضاف إليه مثل بعض بين

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

## التأريخ بالليالى

عادة العرب أن يذكروا تأريخ أحداثهم اليومية، لا باليوم كله، ليله  
مع نهاره، ولا بنهاره، دون ليله، إنما هم يؤرخون بالليالى، يرونها هى  
الأسبق من النهار، يقولون:

انتهيت من الكتاب لليلتين خلتا من ربيع الأول

أما أحداث الليلة الأولى من الشهر فيصح فيها قولهم:

حدث ذلك لليلة خلت من شهر كذا

لكن الأجود عندهم أن يقال:

حدث ذلك فى غرة شهر كذا

أو:

حدث ذلك فى مستهل شهر كذا

أو:

حدث ذلك فى مهلّ شهر كذا

ثم يستمر بهم التأريخ:

لثلاث ليال خلون، لأربع ليال خلون،...

حتى:

حدث ذلك لأربع عشرة ليلة خلت من شهر كذا

ثم يجوز عندهم:

حدث ذلك لخمس عشرة ليلة خلت من شهر كذا

أو:

حدث ذلك لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا

لكن الأجود:

حدث ذلك في ليلة النصف من شهر كذا

حدث ذلك في منتصف شهر كذا

ثم بذكر الليالي الباقية من الشهر، فيقال:

حدث ذلك لأربع عشرة ليلة بقيت من شهر كذا

حتى:

حدث ذلك لليلة بقيت من شهر كذا

أو:

حدث ذلك لآخر ليلة بقيت من شهر كذا

أو:

حدث ذلك لسرار شهر كذا

أو:

حدث ذلك لانسلاخ شهر كذا



## قراءة العدد

يقرأ العرب أرقام الحساب بالكلمات، ويبدأون من أى من جهتي العدد، لكن الأجود عندهم البدء من الجهة اليمنى؛ فهم فى قراءة (١٩٦٥) يقولون:

عام ألف وتسعمائة وخمسة وستين

أو:

سنة ألف وتسعمائة وخمس وستين

والأجود عندهم أن يقولوا:

عام خمسة وستين وتسعمائة وألف

أو:

سنة خمس وستين وتسعمائة وألف

## كنايات العدد

العربى بفطرتة صادق فى نقل الخبر، ودقيق فى اختيار كلامه،

صدق القائل فيهم:

قوم أعطوا الكلام، ومنعوا الطعام

من ذلك أنك تريد نقل خبر فيه عدد، لكنك لا تدري بالضبط مقدار ذلك العدد، إنما تستطيع معرفة ما يقاربه، فأنت حينئذ تحتاج إلى لفظ يدل على ما يقارب ذلك العدد؛ تعبيراً عن الصدق، ثم ما لا يبعد عن تحديد العدد المطلوب؛ تعبيراً عن الدقة.

من هنا أنشأت العربية طائفة من الألفاظ تلبى ذينكم المطلبين على وجه التخصيص، هي التي يسميها اللغويون (كنايات العدد)؛ فأنت في كل منها لا تعبر عن (حقيقة العدد)، إنما تعبر عن (كناية العدد)، ولكل منها قيمة عددية على النحو الآتي.

## بضع وبضعة

كناية عن طائفة الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة)، وتكون مفردة بهذه الصيغة حال الكناية عن الأعداد المضافة، وتأخذ أحكامها من إعرابها حسب الموقع، وجمع المعدود بعدها، وجره على الإضافة، ومخالفتها المعدود في النوع... إلخ. تقول:

عندى بضعة كتب، وبضع ورقات

قرأت بضعة كتب، وبضع ورقات

تعلمت من بضعة كتب، وبضع ورقات

كما تكون مركبة مع العشرة كناية عن طائفة الأعداد المركبة، وتأخذ أحكام تلك الطائفة من بناء على فتح الجزأين، في محل رفع، أو نصب، أو جر، وإفراد المعدود بعدها، ونصبه على التمييز، ومخالفتها نوع المعدود، مع مطابقة (العشرة) المعدود، تقول:

معى بضعة عشر كتابا، وبضع عشرة مسألة

قرأت بضعة عشر كتابا، وبضع عشرة مسألة

سألت عن بضعة عشر كتابا، وبضع عشرة مسألة

كما تكون معطوفة على ألفاظ العقود بأحكام الأعداد المتعاطفة، تقول:

هؤلاء بضعة وسبعين تلميذا، وبضع وتسعين تلميذة

علمت بضعة وسبعين تلميذا، وبضع وتسعين تلميذة  
شرحت لبضعة وسبعين تلميذا، وبضع وتسعين تلميذة  
ومن شواهد ما جاء فى قول الحق

﴿ قلبت فى السجن بضع سنين ﴾<sup>١</sup>

وفى الحديث الشريف

(الإيمان بضع وسبعون شعبة)

## نيف

كناية عن العدد المعطوف على أحد ألفاظ العقود، تقول:

نجح نيف وسبعون طالبا، وطالبة

سمعت نيفا وثمانين طالبا وطالبة

شرحت لنيف وتسعين طالبا وطالبة

تعرب حسب موقعها، ولا تتغير صيغتها بتغير نوع المعدود، وتمييزها دائما

مفرد منصوب، ويجوز أن تأتي فى موضع المعطوف على العقود، تقول:

هؤلاء خمسون ونيف من الرجال والنساء

قرأت سبعين ونيفا من الموضوعات والمسائل

شرحت لتسعين ونيف من التلاميذ والتلميذات

## كذا

يكنى بها عن الخبر<sup>١</sup>، ويكنى بها عن العدد أيا كان، قليلا كان، أو

كثيرا، وهى<sup>٢</sup> مبنية على سكون المد فى محل رفع، أو نصب، أو جر،

---

<sup>١</sup> من الآية ٤٢ سورة يوسف.

حسب الموقع، وتكرارها توكيد لفظي، وتمييزها مفرد منصوب دائما عند جمهور البصريين، ولا تختلف صيغتها تبعا لاختلاف نوع المعدود، وتأتي في صورة من ثلاث (الإفراد، أو التكرار، أو العطف)؛ قال البصريون<sup>٣</sup> إنها في الإفراد كناية عن الأعداد المضافة، وفي التكرار كناية عن الأعداد المركبة، وفي العطف كناية عن الأعداد المتعاطفة، ففي الإفراد تقول:

هؤلاء كذا طالبا، وكذا طالبة

هؤلاء كذا كذا طالبا، وكذا كذا طالبة

هؤلاء كذا وكذا طالبا، معهم كذا وكذا طالبة

ومن شواهد إفرادها ما جاء في قول المجهول (على نعم الوافر)

وأسلمنى الزمان كذا فلا طرب ولا أنس

ومن شواهد عطفها ما جاء في قول المجهول (على نعم الطويل)

عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرة كذا وكذا لظفا به نسي الجهد

---

<sup>١</sup> من كنايتها عن الخبر في الحديث الشريف (يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا)،

وهي تأتي في الإخبار عن الآخر، لا عن الذات

<sup>٢</sup> ينظر مغنى اللبيب ١ / ٢١٠.

<sup>٣</sup> ينظر أوضح المسالك ٤ / ٢٥٠.

<sup>٤</sup> من طرائف الفقهاء في باب الإقرار أن المقر إذا قال (فلان عندي كذا درهما) اعتبروه مقرا بأقل الأعداد المضافة، فكأنه قال (فلان عندي ثلاثة دراهم)، وإذا قال (فلان عندي كذا كذا درهما) اعتبروه مقرا بأقل الأعداد المركبة، فكأنه قال (فلان عندي أحد عشر درهما)، وإذا قال (فلان عندي كذا وكذا درهما) اعتبروه مقرا بأقل الأعداد المتعاطفة، فكأنه قال (فلان عندي واحد وعشرون درهما).

## كأين

كناية عن العدد الكثير، تفيد التكثر<sup>١</sup>، دون حصر، وهي اسم مبنى على سكون الوقف عند من ذهب إلى بساطتها، وهو رأى أبى حيان<sup>٢</sup>، أما من يرى تركيبها فيذهب إلى كون الكاف حرف جر، و(أى) مضعفة منونة بكسرتين اسم مجرور بعد الكاف، وهو رأى الكسائى، والفراء<sup>٣</sup>، ويمكن تغيير لفظها إلى (وكائن)، وتمييزها إما مجرور بعد (من)، وإما منصوب خلافا لابن عصفور الذى ينكر نصبه<sup>٤</sup>، ومن شواهدا فى جر تمييزها بعد (من) ما جاء فى قول الحق

﴿ وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير ﴾<sup>٥</sup>

﴿ وكأين من آية فى السموات والأرض يمرون عليها ﴾<sup>٦</sup>

ومن شواهد استخدامهما فى اللفظ (وكائن) مع نصب التمييز ما جاء فى قول الأعشى (على نغم الطويل)

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم

وقول المجهول (على نغم الخفيف)

اطرد اليأس بالرجاء فكائن ألما حم يسره بعد عسر

<sup>١</sup> ينظر معنى اللبيب ١ / ٢١٠.

<sup>٢</sup> ينظر أوضح المسالك ٤ / ٢٤٦.

<sup>٣</sup> ينظر أوضح المسالك ٤ / ٢٤٦.

<sup>٤</sup> ينظر السلبق فى الموضوع ذاته.

<sup>٥</sup> من الآية ١٤٦ سورة آل عمران.

<sup>٦</sup> من الآية ١٠٥ سورة يوسف.

ومن شواهد جر التمييز بعده ب(من) ما جاء فى قول جرير(على نغم  
الوافر)

وكائن بالأباطح من صديق      يرانى لو أصبت هو المصابا  
يقول ابن مالك:

ككم كأين وكذا ونصبا      وقيل كائن بعده(من)وجبا

## كم

كناية عن كثرة العدد المجهول جنسا، ومقدارا، وهى صنفان<sup>١</sup>:  
استفهامية، وخبرية، مبنية على سكون الوقف، وهى فى محل جر فى  
صورتين:

. إذا سبقها حرف الجر، كما فى قولك:

من كم لاعب يتكون الفريق

. فى محل جر بالإضافة إذا سبقها مضاف إليه، كما فى قولك:

مع كم فرد تعيش

وتكون فى موضع نصب فى ثلاث صور:

. حين يلحقها فعل متعد، ولا مفعول له فى التركيب سواها، كما فى قولك:

كم شويعرا تركت

. حين تكون كناية عن مصدر؛ أى المفعول المطلق، كما فى قولك:

كم حلبه حلبت

. حين تكون كناية عن الظرف، كما فى قولك:

كم يوما صمت؟

---

<sup>١</sup> ينظر معنى اللبيب ١/ ٢٠٧.

وتكون فى موضع رفع مبتدأ فى غير ذينكم، وهو أربع صور:

. إذا ورد بعدها شبه جملة، يقع خبراً، كما فى قولك:

كم كتاب عندك

كم كتاب فى المكتبة

. إذا ورد بعدها فعل لازم، كما فى قولك:

كم تلميذ نجح

. إذا ورد بعدها فعل متعد، وقد ذكرنا مفعوله بعده، كما فى قولك:

كم درس شرحته

. إذا ورد بعدها اسم، كما فى قولك:

كم سنة عمرك؟

ومن شواهد استخدام (كم) باستعمالاتها المختلفة ما جاء فى قول الحق

﴿وكم أهلكننا من قرية﴾<sup>١</sup>

﴿أو لم يهد لهم كم أهلكننا﴾<sup>٢</sup>

﴿كم تركوا من جنات وعيون﴾<sup>٣</sup>

وتمييزها مفرد منصوب عندما تكون استفهامية فى حكم الجمهور<sup>٤</sup>،

تقول:

كم جنيها سعر القمح؟

---

<sup>١</sup> من الآية ٥٨ سورة القصص.

<sup>٢</sup> من الآية ٣١ سورة يس.

<sup>٣</sup> من الآية ٢٥ سورة الدخان.

<sup>٤</sup> ينظر أوضح المسالك ٤/ ٢٤٠.

وقد خالفهم فى هذا كل من الفراء، والزجاج، والفارسي<sup>١</sup>؛ فقد أجاز هؤلاء جره بعد (كم) الاستفهامية، واتفقوا على جواز جره إذا جاء حرف جر قبل (كم)، تقول:

بكم جنيه سعر القمح

لكنه يكون مع الخبرية عند الجمهور مجرورا بإضافة (كم) إليه<sup>٢</sup>، وهو مفرد غالبا، كما جاء فى قول الفرزدق (على نغم الكامل)

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى  
وقول المجهول (على نغم الطويل)

وكم ليلة قد بثها غير آثم بساجية الحجلين منعمة القلب  
وإن كان قد ورد جمعا<sup>٣</sup> مجرورا فى شواهد منها ما جاء فى قول المجهول (على نغم المديد)

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

## الفصل بينها وبين تمييزها

ولا يصح الفصل بين (كم) وتمييزها عند جمهور النحاة، لكن الكوفيين<sup>٤</sup> أجازوا ذلك الفصل بالظرف، أو بالجار مع مجروره؛ فمن أصولهم

<sup>١</sup> ينظر السابق فى الموضوع ذاته.

<sup>٢</sup> وذهب الفراء إلى أن سبب الجر فيه ليست الإضافة، وإنما (من) المضمرة، بليل ظهورها منبهة على ذلك الأصل فى الآية ٢٦ سورة النجم

﴿وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا﴾

<sup>٣</sup> ولا يتصور فيه التثنية، وهذه إحدى نقاط بحث لنا، عنوانه (وظائف نحوية لا يصح فيها التثنية، دراسة إحصاء، وتحليل، ونقد)

<sup>٤</sup> ينظر أوضح المسالك ٤ / ٢٤١.



أن (الفصل بهما كلا فصل)؛ فهما من باب الحاجز غير الحصين<sup>١</sup>، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول ذى الرمة (على نغم البسيط)

كم دون مية مواتة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد  
قول أنس بن ريم (على نغم الخفيف)

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه  
قول الفرزدق (على نغم الكامل)

كم فى بنى بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع  
قول زهير بن أبى سلمى (على نغم المتقارب)

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها  
وقد ورد الفصل بغير ذينكم<sup>٢</sup> بينهما، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول القطامى (على نغم البسيط)

كم نالنى منهم فضل على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل  
ويمكن حذف التمييز بعد (كم) الخبرية عند غير الجمهور، ومن ذلك قولك:

كم صمنا، وكم صلينا فى الحرمين

يقول ابن مالك:

ميز فى الاستفهام (كم) بمثل ما ميزت (عشرين) ككم شخصا سما  
وأجز ان تجره (من) مضمرا إن وليت (كم) حرف جر مظهرا  
واستعملنها مخبرا كعشره أو مائة ككم رجال أو مره

<sup>١</sup> هنا إحدى نقاط بحثنا (الحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

<sup>٢</sup> هنا إحدى نقاط بحثنا (الحاجز الحصين فى الجملة العربية).

## كيت وذيت

تستخدم العربية الكلمة (كيت) معطوفة على مثلها كناية عن الخبر؛

حيث يقال:

قلت لها كيت وكيت

وتستخدمها أيضا كناية عن العدد مفردة، أو مكررة؛ فيقال:

عندى كيت حصانا

عندى كيت كيت حصانا

وهي اسم مبنى على الفتح فى محل رفع، أو نصب، أو جر، حسب الموقع، وتكرارها توكيد لفظى، وتمييزها مفرد منصوب دائما، أما (ذيت) فلا دلالة لها وحدها فى المعجم، إنما تستعمل دائما بعد (كيت) من باب تحلية اللفظ بذكر تابعه فى الإعراب على التوكيد اللفظى، دون دلالة جديدة، وهذا كثير فى اللغة، ومنه قولهم:

حذق مدق

ساقط لاقط

حزين جزين

شيطان ليطان

حسن بسن فسن

خالص بالص طالس

أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين

جمع كتع بتع بصع

لا عيل، ولا تيل

راكب شاكب

سايح نايح

شذر مدر

عيل تيل

## الحكاية

الحكاية أن تكرر كلاما، سبق ذكره، دون أن تعطى التكرار حقه في الإعراب؛ فأنت تكرر بالإعراب الذي جاء عليه في المرة الأولى؛ لأنك لا تقصد الإبداع بذلك الذكر، إنما تقصد نقل الطريقة التي جاء عليها في تلك المرة الأولى.

## تصنيف الحكاية

المحكى إما جملة، تكررهما، كما وردت، وإما مفرد، وهذان هما صنفا الحكاية عند النحويين<sup>١</sup>، وفي السطور الآتية تفصيل ذلك.

## حكاية الجملة

تأتى حكاية الجملة باطراد بعد القول، من شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق على لسان المسيح . عليه السلام

﴿ قال إني عبد الله ﴾<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٦٢/١، المقتضب ٣١٠/٢، ٧٨/٤، المحتسب ٢٣٥/٢، خزنة الأدب

٢٣/٤، أوضح المسالك ٤/٢٥٢.

<sup>٢</sup> من الآية ٣٠ سورة مريم.

فالمتوقع أن يقول لنا الحق

(قال إنه عبد الله)

لكن الحق . سبحانه . لم يرد نقل الخبر فقط إلينا، بل أراد حكاية أحداثه كما حدثت في الواقع، دون أدنى تغيير<sup>١</sup>، حتى في استخدام الضمير، حكاة كما جاء ذكره على لسان الناطق الأول بذلك التركيب، وهو المسيح . عليه السلام . وهو ياء المتكلم، وام يغيره إلى هاء الغائب .  
وبعد غير القول يمكن أن تأتي الحكاية إذا أعطان اللفظ معن القول، كقولك:

قرأت الحمد لله رب العالمين

فأنت ترفع(الحمد)على الابتداء، ولا تنصبه على المفعولية ل(قرأت)؛ لأنك تحكى النص، كما ورد، دون أدنى تعديل فيه.  
ومن ذلك أيضا ما جاء في قول الحق

﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾<sup>٢</sup>

﴿أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق... كانوا هودا أو نصارى﴾<sup>٣</sup>

فالمتوقع على غير الحكاية في آية الأحزاب أن يقال:  
(هلم إليهم)

ومن آية البقرة يمكننى الذهاب هنا إلى أن قاعدة النحويين في كسر همزة(إن)الناسخة وجوبا بعد القول مبعثها هو ما نحن فيه الآن

---

<sup>١</sup> لعل هذا يذكرك . قارئى العزيز . بما تدرسه قواعد عدد من اللغات الأوروبية بالعنوان(التركيب المباشر، والتركيب غير المباشر).

<sup>٢</sup> من الآية ١٨ سورة الأحزاب.

<sup>٣</sup> من الآية ١٤٠ سورة البقرة.

من (الحكاية)، أى أنك تستعمل (إن) أداة ربط بين القول والنص الذى قيل من قبل بقصد حكاية ذلك النص كما ورد فى المرة الأولى.

## تصنيف الحكاية

ذلك النوع من حكاية الجمل يسميه النحويون (الحكاية اللفظية)، تنقل فيها باللفظ ذلك النص الذى سبق ذكره، لدرجة أنك لا تجيز لنفسك فيه تصويب الخطأ<sup>1</sup> إن ورد فى ألفاظ الناطق الأول، تنقله كما هو؛ لأن فيه دليلا على شخصية ذلك الناطق الأول، وثقافته، وفكره... إلخ. يقابله فى حكاية الجمل أيضا نوع آخر، يمكن أن تسميه حكاية المعنى، وهو الذى تبيح لنفسك فيه تصويب ما يكون قد ورد فى نص النطق الأول، وتبيح لنفسك فيه أيضا تغييرات أخرى، دون خطأ من الناطق الأول، فى الرتبة مثلا، أو فى الإعراب، أو فى الصيغ؛ فمثلا فى حكاية قولهم:

### الفتاة جميلة

تقول:

### جميلة الفتاة

لكن ورد فى حكاية الجملة تعديل بتسليط العامل على الجملة المحكية، ولا سيما عامل الجر، كما فى قول المجهول (طويل)  
تنادوا بي(ما هذا) وقد سمعوا لنا دويا كعرف الجن بين الأجارع

---

<sup>1</sup> لكن عليك بعد انتهاء النص المحكى أن تحدد مواضع الخطأ، وإن تشير إلى تصويباتها، وإلا لكان فى النقل دون تصويب ذريعة لإشاعة الخطأ، أو ذريعة لعدم تحديد مدى معرفتك أنت بحدود الصواب.

## حكم تعديل الحكاية

قال النحويون إن هذا (قبيح)، وأن سبب هذا التعديل هو ضرورة موسيقا الشعر، وذلك مردود بأنه يوجد لدى الشاعر مندوحة بأن يستخدم حرف العطف مكان حرف الجر، لكنه عدل عن ذلك إلى استخدام حرف الجر العامل، وتسليطه على الجملة المحكية، ومن ذلك أيضا ما جاء فى قول المجهول (على نغم الوافر)

تنادوا بـ(الرحيل غدا) وفى ترحالهم نفسى

وإذا جاء بعد القول جملة اسمية جاز لك إجراء القول مجرى الظن بأن تنصب طرفى الجملة الاسمية مفعولين لفعل القول، وذلك يحدث دون شروط عند بنى سليم<sup>١</sup>، ومن ذلك ما جاء فى قول امرئ القيس (على نغم الطويل)

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول (هزيم الریح مرت بأثأب)  
بنصب (هزيم) فى إحدى روايتى البيت، أو بشروط عند غير بنى سليم،  
ومن ذلك ما جاء فى قول هذبة بن خشرم (على نغم الرجز)  
متى تقول القلص الرواسما يدنين قاسما وأم قاسم

## حكاية المفرد

إذا جاء بعد القول مفرد، وهذا المفرد هو مصدر القول، أو صفته فإنه لا تصح حكايته، بل يجب إعرابه، من ذلك:

---

<sup>١</sup> يمكن فى تفصيل القول فى هذه النقطة أن تعود إلى كتابنا (تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق) دراسة تحليل ونقد.

قال فلان قولا

قال فلان كذبا

وإلا فانظر أهو اسم يدل على الجملة، فحينئذ لا تصح حكايته أيضا بل يجب إعرابه، من ذلك:

قال فلان كلاما طيبا

أم هو اسم، لا يدل على جملة فحينئذ تجب حكايته على أنه جملة، حذف أحد طرفيها، من ذلك ما جاء في قول الحق  
﴿ قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾<sup>١</sup>

على معنى:

يقال له يا إبراهيم

ومن ذلك أيضا ما ورد في قول امرئ القيس (على نغم الطويل)  
إذا ذقت فاما قلت طعم مدامة معتقة مما تجيء به التجر  
ترفع (طعم) على التقدير:

طعمه طعم مدامة

أو تنصبه، على التقدير:

ذقت طعم مدامة

والمفرد النائب عن الجملة تحكيه كما تحكى الجملة، من ذلك (نعم،  
وبلى) في جواب الأمر، وفي جواب الاستفهام، وفي تصديق الخبر، ومن  
ذلك ما جاء في قول الحق

﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار ﴾<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> من الآية ٦٠ سورة الأنبياء.

<sup>٢</sup> من الآية ٨١ سورة البقرة.

وقول جحدر بن ربيعة(على نغم الوافر)

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تدانى  
نعم وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهار كما علانى  
وتحكى العلم المفرد المنقول عن الجملة كما ورد فى نطق الجملة،  
لا كما يحكم به محل الإعراب، تقول:

نجح نحمده

علمت حمد الله

هذا هو تأبط شرا

نستمع إلى الشيخ جاد الحق

وغير ذلك من الأعلام لا يصح فيه الحكاية إلا على سبيل الاستثبات  
بحرف الجر(من)فى لغة الحجاز، فمن قال:  
هاتان تمرتان

تقول له على سبيل الحكاية:

دعنا من تمرتان

ومن قال:

كان الخطيب قرشيا

تقول له على سبيل الحكاية:

دعنا من قرشيا

أو تقول:

ليس بقرشيا



## الاستثبات بـ(من)

إذا استثبت بـ(من) عن العلم حكيمته، كما ورد في الجملة المستثبت عنه فيها، من ذلك إذا قال قائل:

رأيت فلانا

تقول:

من فلانا

بنصب (فلان) لحكايته، كما ورد في الأصل، لا برفعه حسب مقتضى الإعراب في كلامك.

## حكاية الكنية بـ(أب)

في العلم المصدر بـ(أب) نعرب صدر العلم إعراب الأسماء الستة، نقول:

هذا أبو الحسن

رأيت أبا الحسن

تعاملت مع أبي الحسن

لكن من خلال باب الحكاية تستطيع استخدام هذا النوع من العلم، دون إعرابه بإعراب الأسماء الستة، أي بصيغة واحدة دون تغيير مهما تغير موقع العلم في التركيب التزاما بحكاية الصيغة التي سمعته بها في المرة الأولى، وعليه تقول:

هذا أبو الحسن

رأيت أبو الحسن

تعاملت مع أبو الحسن

وفى التحليل الإعرابي تحدد له وظيفته حسب موقعه، ثم تقول إن علامة الإعراب مقدرة، منع من ظهورها انشغال المحل بعلامة الحكاية؛ فهو فى المثال الأخير مجرور بالإضافة، وعلامة الجر ياء مقدرة، منع من ظهورها انشغال المحل بواو الحكاية، والعلامة حرفنيابة عن الحركة عند النحويين؛ لأنه من الأسماء الستة.

## حكاية النكرة

فى حكاية النكرة يمكن الاستثبات عنها بأحد اسمين (من) فى الاستثبات عن العاقل، و(أى) فى الاستثبات عن العاقل، وغير العاقل، على التفصيل الآتى:

### الاستثبات بـ (مَنْ)

إذا استثبت بـ(من) عن المفرد النكرة ألحقتها واوا فى الرفع، وألفا  
حال نصب، وياء حال الجر؛ فإذا سمعت من يقول:  
زارنى اليوم رجل رائع  
استثبت عنه بقولك:

منو؟

وإذا سمعت من يقول:

قابلت اليوم رجلا رائعا

استثبت عنه بقولك:

منا؟

وإذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع رجل رائع

استثبت عنه بقولك:

مَنِى؟

## الاستثبات فى التثنية

ولا فرق عند الجمهور فى ذلك بين مفرد، أو مثنى، أو جمع، ولا فرق أيضا بين مذكر، أو مؤنث، لكن عند غير الجمهور تأتى التفرقة نوعا، وعددا، ففى المثنى المذكر المرفوع إذا سمعت من يقول:

زارنى اليوم رجلان رائعان

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

مَنان؟

وفى المثنى المذكر المنصوب إذا سمعت من يقول:

رأيت اليوم رجلين رائعين

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

مَنَيْنِ؟

وفى المثنى المؤنث المرفوع إذا سمعت من يقول:

زارنى اليوم امرأتان رائعتان

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

منتان؟

وفى المثنى المؤنث المجرور إذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع امرأتين رائعتين

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

منتين؟

## الاستثبات في الجمع

وفي جمع الذكور المرفوع إذا سمعت من يقول:

هؤلاء رجال رائعون

استثبت عنهم غير الجمهور بقولهم:

منون؟

وفي جمع الذكور المنصوب إذا سمعت من يقول:

رأيت اليوم رجالا رائعين

استثبت عنهم غير الجمهور بقولهم:

منين؟

وفي جمع الإناث إذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع طالبات رائعات

استثبت عنهن غير الجمهور بقولهم:

منات؟

فإذا وصلت كلامك بما بعده حذفتم تلك الزيادات عند الجميع، فقلت:

من يا فتى؟

ومن شواهد غير الجمهور في جمع الذكور ما جاء في قول سمير بن

الحارث الأنصاري (على نغم الوافر)

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلما

يقول ابن مالك:

ووقفا احك ما لمنكور بـ(من) والنون حرك مطلقا وأشبعن  
وقل (منان)، و(منين) بعد (لى) إلفان بابنين) وسكن تعدل  
وقل لمن قال (أنت بنت) (منه) والنون قبل تا المثنى مسكنه  
والفتح نزر وصل التا والألف بـ(من) يآثر (ذا بنسوة كلف)  
وقل (منون، ومنين) مسكنا إن قيل (جا قوم لقوم فطنا)  
وإن تصل فلفظ (من) لا يختلف ونادر (منون) فى نظم عرف  
والعلم احكىنه من بعد (من) إن عريت من عاطف بها اقترن

### الاستثبات بـ(أى)

إذا استثبت بـ(أى) عن المفرد النكرة ألحقها ضميتين فى الرفع،  
وفتحتين بعدهما ألف التنوين حال النصب، وياء كسرتين الجر؛ فإذا  
سمعت من يقول:

زارنى اليوم رجل رائع

اتثبت عنه بقولك:

أى؟

وإذا سمعت من يقول:

قابلت اليوم رجلا رائعا

استثبت عنه بقولك:

أياً؟

وإذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع رجل رائع

استثبت عنه بقولك:

أىّ؟

ولا فرق عند الجمهور فى ذلك بين مفرد، أو مثنى، أو جمع، ولا فرق أيضا بين مذكر، أو مؤنث، لكن عند غير الجمهور تأتى التفرقة نوعا، وعددا، ففى المفردة المؤنثة إذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع امرأة رائعة

استثبت عنها بقولك:

أية؟

وفى المثنى المذكر المرفوع إذا سمعت من يقول:

زارنى اليوم رجلان رائعان

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

أيانِ؟

وفى المثنى المذكر المنصوب إذا سمعت من يقول:

رأيت اليوم رجلين رائعين

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

أيينِ؟

وفى المثنى المؤنث المرفوع إذا سمعت من يقول:

زارنى اليوم امرأتان رائعتان

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

أيَّتانِ؟

وفى المثنى المؤنث المجرور إذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع امرأتين رائعتين

استثبت عنهما غير الجمهور بقولهم:

أَيَّتَيْنِ؟

وفى جمع الذكور المرفوع إذا سمعت من يقول:

هؤلاء رجال رائعون

استثبت عنهم غير الجمهور بقولهم:

أَيَّوْنَ؟

وفى جمع الذكور المنصوب إذا سمعت من يقول:

رأيت اليوم رجالا رائعين

استثبت عنهم غير الجمهور بقولهم:

أَيَّيْنَ؟

وفى جمع الإناث إذا سمعت من يقول:

تعاملت اليوم مع طالبات رائعات

استثبت عنهن غير الجمهور بقولهم:

أَيَّاتِ؟

ولا تحذف تلك الزيادات حال الوصل فى الكلام بعد (أى) عند غير الجمهور.

يقول ابن مالك:

احك بـ(أى) ما لمنكور سئل عنه بها فى الوقف أو حين تصل

تمت بحمد ربى

ثم إنى:

لم أطلب العلم لأبلغ أقصاه،  
ولكن لأعلم ما لا يسعنى جهله

## مكتبة العمل

### مرتبة ألفبائيا بعد القرآن الكريم

- آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب، بحث للدكتور محمود شرف الدين، منشور في حولىة دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م، ص ٢١٣. ٢٤٠.
- إتحاف فضلاء البشر، أحمد الالاميطى البنا، تحقيق د. شعبان إسماعيل، طبعة عالم الكتب، بيروت.
- الإلتقان فى علوم القرآن، السيوطى.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، طبعة ١٩٥١م، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تحقيق مصطفى النماس، طبعة أولى.
- أسس علم اللغة مارىوبىاى ترجمة أ. د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م، عالم الكتب.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.



- . أسس الإعراب ومشكلاته، د. ظاهر سليمان حمودة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية.
- . الأشباه والنظائر، السيوطي، طبعة بيروت.
- . أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، سنة ١٩٨٧ م .
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٨ .
- . إعراب الأفعال، د. علي أبو المكارم، طبعة دار الثقافة العربية، ١٩٨٩ م.
- . الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، دون تاريخ.
- . الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د. محمود شرف الدين، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤ م، دار مرجان للطباعة.
- . الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد قاسم.
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، طبعة حيدر أباد، دون تحقيق، ١٣٩٤ هـ .
- . إنباه الرواة على أنباه النحاة، الففطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الاستقامة بالقاهرة، سنة ١٩٤٥ م.
- . أنغام الشعر العربي، صفاء النغم، د. حسن مغازي، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠ م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر، دون تاريخ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- البرهان فى علوم القرآن، الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٧٢م.
- تركيب الجملة الفعلية، التركيب الأساسى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة دار الكتب للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م.
- التوابع بين القاعدة والحكمة، د.محمود شرف الدين، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
- الجمل، الجرجانى، دون تاريخ.
- الجملة الحكمية الفعلية، د.محمود شرف الدين، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٩٠م.
- جملة الفاعل بين الكم والكيف، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الجملة الفعلية أساس التعبير فى العربية، على الجارم، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٧، ١٩٥٣م، ص ٣٤٧.
- حاشية الأمير على معنى اللبيب، الطبعة الأولى، الخانجى، سنة ١٣٢٨هـ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة الحلبي، دون تاريخ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.
- حاشية ياسين على التصريح، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ.
- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م .
- حولىة دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة.
- الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، طبعة بيروت، ١٩٥٢م.
- دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبدالرحمن أيوب، طبعة مكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥٧م .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى، تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف، دون تاريخ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، دون تاريخ.
- ديوان ذى الرمة غيلان بن عصابة العدوى، شرح أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م .
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق على الجندى، طبعة الأنجلو، سنة ١٩٥٨م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة، طبعة الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٨م.

- ديوان الفرزدق، شرحه، وضبطه على قاعود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م .
- الرأى الوسط فى الدراسات النحوية، د. حسن مغازى، بحث قيد النشر.
- الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسى، تحقيق د. شوقى ضيف، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.
- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، الآلوسى طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت، دون تاريخ.
- السبعة فى القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقى ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- سنن الترمذى، شرح أبى بكر بن العربى، تحقيق عبد الواحد محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الصاوى، ١٩٣٤م..
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبع دار النهضة المصرية، دون تاريخ.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٥م.
- شرح التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢٥هـ .
- شرح السيرافى على كتاب سيبويه، فى هامش طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دون تاريخ.
- شرح الكافية، الرضى، الطبعة الثانية، بيروت.
- شرح المفصل، ابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، دون تاريخ.

- . الشيرازيات، أبو على الفارسي.
- . صحيح مسلم، طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.
- صياغة الفعل العربى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٢م.
- . طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٤م.
- . طموح الأمل، ديوان شعر، د. حسن مغازى، طبعة دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٧م.
- . ظاهرة الافتراض النحوى، د.حسن مغازى، رسالة الدكتوراه، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- . الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ابن قيم الجوزية، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة، دون تاريخ.
- فى النحو العربى، نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.
- . القاعدة النحوية، دراسة تحليلية نقدية، د.أحمد عبد العظيم عبد الغنى، طبعة دار الثقافة، سنة ١٩٩٠م.
- . القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية، للدكتورة فاطمة الزهراء عبد الله محمد، رسالة الماجستير، فى مكتبة آداب قنا.
- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٣٨٣هـ.
- . كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة .

- . الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٦هـ.
- . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٤هـ.
- . الكفاية في النحو، د. عبدالرحمن السيد، مكتبة الشباب، سنة ١٩٨٧م.
- كناشة النوادر، عبد السلام هارون، الطبع الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- الكواكب الدرية فيما يتخرج على الأصول النحوية والقواعد الفقهية، الإسنوي الشافعي.
- . لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
- . اللغة، فندريس، تعريب الدواخلي والقصاص، طبعة لجنة البيان العربي، مكتبة الأنجلو، سنة.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م.
- اللمع في العربية، ابن جنى، تحقيق د. حسين شرف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
- لمع الأدلة الأنباري، تحقيق سعيد الأثفاني، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنى، تحقيق على النجدي ناصف، وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- . مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد، للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد، رسالة دكتوراه، آداب قنا.
- معانى القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٥م.
- . معجم الأدباء، ياقوت الحموى، دون تاريخ.
- . معجم القراءات، د. أحمد مختار عمر، وآخرون، الطبعة الأولى، الكويت، سنة ١٩٨٤م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، سنة ١٩٧٢م.
- . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث، دون تاريخ.
- . معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، طبعة دار الفكر، ١٩٩٤م.
- . معنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الفكر، سنة ١٩٩٢م.
- المفصل فى علم العربية، الزمخشري، الطبعة الثانية، بيروت، دون تاريخ.
- . المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة .
- مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج، د. محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.
- مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة نقد وتحليل، د. حسن مغازى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية.

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، طبعة بغداد، سنة.
- النحو المصفى، د.محمد عيد، مكتبة الشباب سنة ١٩٨٤م.
- النحو الوافى، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، سنة ١٩٦٦م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدياء، الأنبارى، تحقيق إبراهيم السامرائى، طبعة بغداد، دون تاريخ.
- النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية، د.حسن مغازى، رسالة الماجستير، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع فى علم العربية، السيوطى، طبعة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
- وظيفة الأداة فى الجملة العربية كما تبدو فى القرآن الكريم، د.محمود شرف الدين، رسالة الدكتوراه، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
- وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دون تاريخ.



## ثبت المحتويات

٣	من التراث
٤	الإهداء
٥	توطئة
١٣	تركيب اسم الفعل
١٤	أولا اسم الفعل القياسي
١٦	ثانيا اسم الفعل السماعي
١٦	اسم الفعل السماعي المنقول
٢٠	اسم الفعل السماعي المرتجل
٢٠	اسم الفعل الأمر المرتجل
٢٢	اسم الفعل الماضي المرتجل
٢٤	اسم الفعل المضارع المرتجل
٢٧	التنوين وأسماء الأفعال
٢٨	رتبة اسم الفعل والمعمول
٣١	تركيب اسم الصوت
٣٧	تركيب جملة اسم الصوت
٣٩	تركيب المصدر
٤١	صور المصدر العامل
٤١	المصدر المنون
٤٣	المصدر المقترن بـ(أل)
٤٥	المصدر المضاف

٤٥	المصدر المضاف إلى فاعله مع ذكر المفعول
٤٦	المصدر المضاف إلى فاعله وتقدير المفعول به
٤٧	المصدر المضاف إلى مفعوله مع ذكر الفاعل
٤٨	المصدر المضاف إلى مفعوله وتقدير الفاعل
٤٨	المصدر المضاف إلى الظرف
٤٩	حكم تابع المجرور بالمصدر
٥١	موضع عمل المصدر
٥٥	شروط إعمال المصدر
٦٢	تركيب اسم المصدر
٦٦	تابع ما يضاف إلى اسم المصدر
٦٦	تركيب اسم الفاعل
٦٧	أولا المقترن بـ(أل)
٦٨	ثانيا المجرّد من(أل)
٧٣	التثنية والجمع
٧٤	رتبة المعمول
٧٦	إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله
٧٧	تابع المعمول المجرور
٧٧	تركيب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٧٩	إعراب معمولها
٨٠	صورها وصور معمولها
٨١	ثمانى الصور الممتنعة
٨٢	الاثننا عشرة الصور القبيحة

٨٣	الاثننا عشرة الصور الضعيفة
٨٥	الصور الحسنة
٨٧	تضمين الجامد معنى الصفة المشبهة
٨٨	تركيب صيغ المبالغة
٩٠	تركيب اسم المفعول
٩٢	تركيب التعجب
٩٩	معمول فعل التعجب
١٠٢	شروط بناء صيغتي التعجب
١٠٦	تركيب أفعال المقارنة
١٠٨	طرق استخدامها
١٠٩	أفعال المقارنة مقترنا بـ(أل)
١١١	أفعال المقارنة مجردا من(أل)والإضافة
١١٣	أفعال المقارنة مضافا
١١٣	إضافة أفعال المقارنة إلى نكرة
١١٤	إضافة أفعال المقارنة إلى معرفة
١١٦	عمل أفعال المقارنة
١١٩	تعدي أفعال بالحرف
١٢٠	أفعال لغير المقارنة
١٢٢	تركيب العدد
١٢٣	الأعداد المفردة
١٢٤	العدد واحد
١٢٥	العدد اثنان

١٢٨	الأعداد المضافة إلى الجمع
١٣١	ملحوظة
١٣٢	تعليق
١٣٤	الأعداد المركبة
١٣٥	العدد أحد عشر
١٣٦	العدد اثنا عشر
١٣٨	بقية الأعداد المركبة
١٤١	ألفاظ العقود
١٤٤	الأعداد المتعاطفة
١٤٤	عطف الواحد على ألفاظ العقود
١٤٥	عطف الاثنین على ألفاظ العقود
١٤٦	بقية الأعداد المتعاطفة
١٤٧	المئون والألوف
١٤٨	تعليق
١٥١	تعريف العدد
١٥١	العدادان واحد واثنان
١٥٢	الأعداد المضافة
١٥٤	الأعداد المركبة
١٥٤	ألفاظ العقود
١٥٥	الأعداد المتعاطفة
١٥٦	المئون والألوف
١٥٦	صياغة العدد على فاعل

١٥٨	استعمالان آخران للصيغة فاعل
١٦٠	التأريخ بالليالي
١٦١	قراءة العدد
١٦٢	كنايات العدد
١٦٣	بضع وبضعة
١٦٤	نيف
١٦٤	كذا
١٦٥	كأين
١٦٧	كم
١٧٠	كيت وذيت
١٧١	الحكاية
١٧٢	تصنيف الحكاية
١٧٢	حكاية الجملة
١٧٥	حكاية المفرد
١٧٧	الاستثبات ب(من)
١٧٨	حكاية الكنية ب(أب)
١٧٩	حكاية النكرة
١٨٢	الاستثبات ب(أى)
١٨٦	مكتبة العمل
١٩٥	ثبت المحتويات
٢٠١	أعمال أخرى للمؤلف

## أعمال أخرى للمؤلف

### سلسلة تراكيب العربية (ثمانية أجزاء)

- مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تركيب المكملات بين الامتداد والاجتزاء، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تنوع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تركيب شبه الفعل بين الاسمية والفعلية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- توابع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م .
- المبادئ الحاكمة فى الفكر النحوى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م، قيد النشر .

### سلسلة صيغ العربية (ستة أجزاء)

- . صياغة الفعل العربي، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- صياغة شبه الفعل العربي، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- . صياغة الاسم العربي، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- . صياغة التغيير فى الكلمة العربية(فى الفعل، وشبه الفعل بين القاعدة والاستعمال)، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م.
- . صياغة المهمل لدى الصرفيين العرب، دراسة تحليل ونقد، قيد النشر.
- . كذب القاعدة الصرفية، دراسة تحليل، ونقد، قيد النشر.

### سلسلة موسيقى العربية (ثمانية أجزاء)

- . أنغام الشعر العربي، نشأة النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
- . أنغام الشعر العربي، صفاء النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.
- . أنغام الشعر العربي، تنوع النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.
- . أنغام الشعر العربي، تقفية النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

. أنغام الشعر العربي، الخروج على النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى المرسل، والمقطّع، والموشح، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربي، نشاز النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل ونقد، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فيما يسمى (الشعر الحر) قيد النشر.

- أنغام الشعر العربي، شعبية النغم، دراسة مسح وجمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى أوزان فنون الأدب الشعبى، من موال، ودوبيت، وكان كان، ومربع، وواو، وأغنية، ومديح، ومونولوج، وطقطوقة، وإسكتش، وتواشيح، وعدودة، وكف، وحضرة، و ... ، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربي، دوائر النغم بين الفك والتركيب، دراسة تحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

### سلسلة تحليل الأدب العربى (باللغة الإنجليزية)

- Arabic texts in the english language part 1
- Arabic texts in the english language part 2

### \* سلسلة (تحليل العربية)

بضعة أجزاء فى تحليل نصوص الأدب العربى، دراسات فى التحليل اللغوى:

. مستويات تحليل النص فى علوم العربية وفنونها، دراسة استقراء ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.



- قصيدة (لا هارحوماه) للشاعرة شريفة السيد، دراسة فى التحليل  
الغوى للشعر، من المنشورات الإليكترونية للهيئة المصرية العامة  
للكتاب، وورقيا قيد النشر.

### \* سلسلة (مستويات تحليل النص)

- . الحلقة الأولى (قصيدة النابغة)
- . الحلقة الثانية (بردة كعب)
- . الحلقة الثالثة (فائية الفرزدق)
- . الحلقة الرابعة (دالية المتنبي)
- . الحلقة الخامسة (نونية ابن زيدون)
- . الحلقة السادسة (دالية فوزى المعلوف)
- . الحلقة السابعة (رائية سليم المطعنى)
- . الحلقة الثامنة (لامية أنس السودانى)

### \* سلسلة (تصحيح العربية)

خمسة أجزاء فى تصحيح الأخطاء الشائعة على السنة مستعملى العربية:  
- تصحيح ألف خطأ وخطيئة لدى مستعملى العربية؛ دراسة استقراء،  
وتصنيف، وتحليل، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٥ م.

### سلسلة التكوين العلمى والفنى (قيد النشر)

- رسالة الماجستير (النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية)،  
مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

- . رسالة الدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى، دراسة تحليلية نقدية فى المنهج والتطبيق)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.
- . طموح الأمل، ديوان شعر.
- . حياتى، ديوان شعر.
- . أريج البحر ديوان شعر.
- . طرح البحر ديوان زجل.
- . ارتجال البحر ديوان السجال مع إخوتنا من الشعراء، والزجالين

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٠١٠/٢٤٨٨

الرقم الدولي

I . S . B . N

١/٣٧/٨٢/١٧/٩٧٧

حقوق الطبع و النشر محفوظة للمؤلف